تعدد الأبنية الاسمية
في ضوء القراءات السبع
دراسـة صرفـية في سورة الأنعام

الدكتور

محمد علي عجيزة

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة بنها

تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات السبع دراسة صرفية في سورة "الأنعام"

محمد علي إبراهيم عجيزة
قسم اللغة العربية – كلية الآداب – أستاذ مساعد- جامعة بنها- بنها- جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Agiza9@gmail.com

ملخص البحث: يتناول هذا البحث موضوعا صرفيا وهو تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات القرآنية السبعة، في سورة الأنعام، وذلك من خلال استقصاء هذه الأبنية، وتصنيفها، وتحليلها. ومحاولة توضيح الارتباط بين الجانب الصرفي والجانب والدلالي من خلال الأسماء التي تعددت فيها البنية الصرفية، وتنوعت فيها القراءة القرآنية.

وبعد استقراء أبنية الأسماء المتعددة، تم تصنيفها إلى أربعة مباحث، تناولت في الأول أبنية الاسم الثلاثي المجرد. وخصصت الثاني لأبنية الاسم المزيد. وتناولت في الثالث أبنية المفرد والجمع. وجعلت الرابع لأبنية الاسم المجرد ومزيده. وقد سبق المباحث تمهيد تناولت فيه مداخل تعريفية بأبنية الأسماء، وتعريف القراءات، والعلاقة بينها وبين القرآن الكريم، والأحرف السبعة.

وقد نهض البحث على المنهج الإحصائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل من خلالهما إلى أن اختلاف البنية الصرفية في القراءات القرآنية لم يؤد إلى اختلاف الدلالة في بعض المواضع، وأدى إلى اختلافها في مواضع أخرى، ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى اللهجات العربية، وإلى عامل التخفيف، مع التنبيه على أن هذا الاختلاف هو اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض.

كما تم التنبيه على أن مسألة الترجيح بين القراءات من جانب بعض العلماء أمر غير محمود، لأن القراءات متواترة، وهي وحي وسنة عن رسول الله ﷺ.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية– تعدد الأبنية الاسمية – توجيه القراءات– القراءات في اللغة والاصطلاح– ترجيح القراء بين القراءات.

The multiplicity of nominal structures in light of the seven readings
A morphological study in Surat "Al-An'am"

Muhammad Ali Ibrahim Agiza
Department of Arabic Language - College of Arts - Assistant Professor - Benha University - Benha - Arab Republic of Egypt.
Email: Agiza9@gmail.com

abstract: This research deals with a morphological topic, which is the multiplicity of nominal structures in the light of the seven Qur'anic readings in Surat Al-An'am, through an investigation, classification, and analysis of these structures, and trying to clarify the link between the morphological aspect and the semantic aspect through the names which have many morphological structure and the diversity in the Quranic readings.

After extrapolating the structures of the multiple names, they were classified into four sections; I dealt in the first with the structures of the abstract triple noun, the second was devoted to the names which have trailing letters, In the third, it dealt with singular and plural structures, and made the fourth one for the structures of the abstract name and the abstract name which has trailing letters.

The research has been preceded by a preface of introductory entries for the structures of names, the definition of readings, the relationship between them and the Qur'an, and the seven letters.

The research was based on the statistical method and the descriptive analytical method, and it was concluded through them that the difference in the morphological structure in the Qur'anic readings did not lead to a difference in the significance in some places, but differs in other places, and the reason for the difference is due to the Arabic dialects, and to a factor Alleviation, with the caveat that this difference is the difference of diversity not the difference of contradiction.

It has also been pointed out that the issue of weighting among the readings from the point of view of some scholars is not praiseworthy, because the readings are frequent, and they are revelations and Sunnah from the Messenger of God, may God bless him and grant him peace.

Key words: Qur'anic readings - Multiple nominal structures - Directing readings - Readings in language and convention - The readers weighting among the readings.

المقـــدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتمَّ علينا النعمة، وجعل أمتنا – ولله الحمد – خير أمة، وبعث فينا رسولاً منا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة، أمَّا بعد،،،

كان ومازال وسيظل كتاب الله الكريم – القرآن الكريم– مصدرا لكثير من الدارسين والباحثين في شتّى ميادين البحث والدرس، ينهلون منه العلم والمعرفة، فهو الدوحة الغناء التي نمتْ في ظلها كثير من الدراسات: اللغوية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، والتفسيرية، والقراءات القرآنية....إلخ.

وما هذا البحث إلا واحد من هذه الدراسات التي اتخذت من القرآن الكريم مادة ورافدا لها، وقد جاء تحت عنوان: تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات السبع– دراسة صرفية في سورة الأنعام.

ويكتسب هذا الموضع أهميته من انتسابه لأفصح الكتب على وجه البسيطة، وهو القرآن الكريم. حيث يَظْهرُ من خلاله ارتباط الجانب الصرفي بالجانب الدلالي من خلال أبنية الأسماء المختلف في قراءتها من جانب القرّاء.

ويعود اختيار هذا الموضوع إلى الآتي:

١- الإسهام المتواضع في صرح الدراسات اللغوية الوصفية التحليلية التي تستمد مادتها من القرآن الكريم، وتنهض في ظله.

٢- محاولة توضيح الارتباط بين الجانب الصرفي والجانب الدلالي من خلال بعض الأسماء التي اختلفت فيها البنية الصرفية، وتعددت فيها القراءة القرآنية.

ويهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١- الوقوف على الأبنية الاسمية المختلف في قراءتها، في ضوء القراءات القرآنية السبعة، من خلال استقصاء هذه الأبنية، وتصنيفها، وتحليلها.

٢- توضيح أثر تعدد البنية الصرفية في تنوع الجانب الدلالي في النص القرآني، من خلال الدرس اللغوي والصرفي لتلك المواضع في سورة الأنعام.

ويتخذ البحث من سورة الأنعام في القرآن الكريم حدودا له، حيث تقوم عليها دراسة تطبيقية، نستخرج منها الأبنية الاسمية المختلف في قراءتها، في ضوء القراءات القرآنية السبعة، وهي القراءات المتواترة، والمتفق عليها، ومحاولة الوقوف على معناها اللغوي في أمَّات المعاجم اللغوية، ثم تتبع معناها في كتب علوم القرآن، وأمَّات كتب التفسير؛ وأخيرا يكون التعليق الذي نوضح من خلاله الفرق في المعنى بين اللغويين والمفسرين، وأثر البنية في توجيه الدلالة.

ولمَّا كانت إشكالية هذا البحث وافتراضيته تتمثل في وجود أبنية اسمية مختلفة، يترتب عليها تنوع في المعنى الذي قد يختلف لاختلاف البنية وقد لا يختلف، فقد حاول البحث أن يجد إجابة لبعض الأسئلة التي يمكن أن تنشأ لدى القارئ، وأهمها هي:

١- هل اشتملت سورة الأنعام على بعض أبنية الأسماء التي اختلف القراء في قراءتها ؟ وما عددها وتصنيفها ؟.
٢- هل كان لاختلاف البنية أثر في اختلاف الدلالة أم لا ؟.
٣- هل جاء المعنى اللغوي لتلك الأبنية في المعاجم متفقا مع معناها في كتب التفسير أم كان هناك اختلاف بينهما ؟.
٤- هل كان الاختلاف في المعنى- حال وجوده- اختلاف تنوع وثراء أم كان اختلاف تضاد وتضارب ؟.

ومن المؤكد أن هذا البحث لم يكن الوحيد في ميدان ارتباط القراءات القرآنية بعلم الصرف وأثره في الجانب الدلالي، فقد شهد هذا الميدان ظهور كثير من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، قديما وحديثا، ولكن ما نؤكد عليه في هذا المقام أن البحث في سورة الأنعام خاصة لم يتطرق إليه الباحثون

من قبل، وربما تناولها بعض الباحثين ضمن القرآن الكريم كاملا، فلم تتح له فرصة التفصيل والتحليل، التي أُتيحت لهذا البحث. ومن الدراسات السابقة في هذا الميدان:

١- الأبنية الصرفية في السور المدنية. دراسة لغوية دلالية. رسالة ماجستير، للباحثة: عائشة محمد قشوع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٣م.

١- اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية. توجيهه وأثره على المعنى، للباحث: منصور سعيد أحمد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٤م.

٢- تعدد البنية الصرفية في القراءات القرآنية وأثره على المعنى في القراءة الواحدة : سورة مريم نموذجا، للباحثة: فريدة حسن معاجيني، بحث علمي منشور في مجلة دراسات عربية وإسلامية، العدد: ٣٦، ٢٠١٢م. مصر، الناشر: د. حامد طاهر.

٣- تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات القرآنية دراسة صرفية في سورة البقرة، د. سلطانة بنت محمد بن مشبب آل صالح الشهراني، بحث علمي منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد ٧، لسنة ١٤٣٦هـ- ٢٠١٤م.

٥- القضايا الصرفية في ضوء القراءات القرآنية، د. محمد شفيع الدين، بحث علمي منشور في مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور – باكستان العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٦ م.

وكان لابد من اختيار المناهج التي نستطيع من خلالها إنفاذ الهدف المنشود من هذا البحث، فكان أولها المنهج الاحصائي الذي تمكنت من خلاله تتبع أبنية الأسماء المختلفة، التي اختلف فيها القرَّاء، فقمت بإحصائها وتصنيفها، وبيان ما فيها من قراءات قرآنية. ثم تمكنت من خلال المنهج الوصفي التحليلي من تتبع معنى هذه الأبنية في المعاجم اللغوية، ثم انتقلت

إلى كتب علوم القراءات وكتب التفسير ومعاني القرآن؛ لمعرفة توجيه القراءات لأقف على معناها، الذي قد يرتبط بمعنى تشريعي أو فقهي. ومحاولة معرفة موقف العلماء من هذا الاختلاف وأثره في اختلاف المعنى.

وقد نهض هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث. بيانها كالتالي:

فأما التمهيد: فهو عبارة عن ثلاثة مداخل تعريفية:

المدخل الأول: بينت فيه أبنية الأسماء.

والمدخل الثاني: تناولت فيه تعريف القراءات القرآنية لغة واصطلاحا، وبيان العلاقة بينها وبين القرآن الكريم.

والمدخل الثالث: تناولت فيه القراءات القرآنية وعلاقتها بالأحرف السبعة.

وأما المبحث الأول: فقد تناولت فيه أبنية الاسم الثلاثي المجرد.

والمبحث الثاني: تناولت في أبنية الاسم المزيد.

والمبحث الثالث: خصصته لأبنية المفرد والجمع.

والمبحث الرابع: جاء خاصا بأبنية الاسم المجرد ومزيده.

وقد بدأت هذه المباحث بأبنية المجرد ثم ثنَّيتُ بأبنية المزيد، وقد راعيت ترتيب الآيات داخل المباحث. ثم كانت الخاتمة في نهاية البحث مشتملة على أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أتبعتها بثبت بأهم المصادر والمراجع التي أفدت منها في إنجاز هذا البحث.

وبعد فإنني أرجو أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم. فإن كان فيه توفيق فمنه وحده ﷻ، وإن كان غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان.

والله ولي التوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير.

تمهيد

مداخل تعريفية

المدخل الأول: أبنية الأسماء:

اختلفَ النُّحاةُ والصَّرْفِيّونَ فِي أَقْسَامِ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ، فَذهَبَ سِيبَوَيهُ والجُمْهورُ(١) إِلَى أنّ أَبْنِيَةَ الأَسْمَاءِ: ثُلاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ، وخُمَاسِيٌّ. وذهب الفرّاءُ والكِسَائيُّ(٢): إِلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي الأَسْمَاءِ كلِّهَا الثُّلَاثِيُّ، وأَنَّ الرُّبَاعِيَّ فيهِ زِيادَةُ حَرْفٍ، والخُمَاسِيَّ فِيهِ حَرْفانِ زَائِدَانِ.

(١) ينظر: الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨، ٢٣٠/٤. والمقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ١٩١/١، ٢٠٤، ٢٠٦. والأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ١٨٠/٣. وشرح التصريف، لعمر بن ثابت ، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، ص٢٠١. وشرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، ص٢٠. والممتع الكبير، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثامنة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م،٦٠/١. والمفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص ٢٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ٦٣٥. وشرح الملوكي في التصريف: ص ٢٩، ٣٠. وشرح الشافية، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ٤٧/١.

والمَشْهُورُ مِنْ أَبْنِيَةِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ مِنَ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وإِنْ كَانَتِ القِسْمَةُ العَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ بِنَاءً، ولكنْ سَقَطَ مِنْهَا بِنَاءَانِ، هُمَا: (فِعُل) بِكَسْرِ الفَاءِ وضَمِّ العَيْنِ، نحو: حِبُك، وهَذَا البِنَاءُ مَنعَهُ ابنُ جِنِّي وقال بأنه ليس في كلام العرب(١).

وأَمَّا (فُعِل) بِضمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ، نحو: دُئِل، فهو من الأبنية المختلف فيها. وعليه فهُمَا بِنَاءَانِ نَادِرَانِ وَلا يَكُونَانِ أَصْلاً في الوَزْنِ كما قال الجرجاني(٢).

ولا نبالغ إذا قلنا إنه لم يخل كتاب من كتب النحو والصرف من الإشارة إلى موضوع الأبنية، سواء أكانت خاصة بالأسماء أم بالأفعال، أم بالمصادر، أم بالجموع.

وَالأَبْنِيَةُ العَشَرَةُ المُتفَق علَيْها فِي الثُّلاثِي المُجَرّدِ هي كالتالي:

١- (فَعْل)، بفتح الأول وسكون الثاني، يكون اسما وصفة، فالاسم نحو: كَلْب، وصَقْر، وفَهْد. والصفة: سَهْل، وصَعْب، وضَخْم.

٢- (فَعَل)، بفتح الأول والثاني، يكون اسْمًا وصِفَةً، فالاسْمُ نَحْوَ: فَرَسٍ، وقَلَم، وجَمَل. والصِّفَةُ نحو: حَسَن، وحَدَث، وبَطَل.

٤- (فَعِل)، بفتح الأول وكسر الثاني، ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: كَبِد، وكَتِف. والصِّفَةُ نحو: حَذِر، ووَجِع.

٥- (فُعُل)، بضم الأول والثاني، ويكونُ فِي الاسْمِ والصِّفَةِ، فالاسْمُ نَحْوَ: عُنُق، وطُنُب، والصِّفَةُ نحْوَ: جُنُب، وسُرُح (يُقَال ناقةٌ سُرُحٌ أي سريعة).

---

(١) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرَين، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ٢/٢٨٧.

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف: ص ٣٠.

٦- (فُعَل)، بضم الأول وفتح الثاني، ويكون في الاسم والصفة، فالاسمُ نحو: صُرَد (الطائر)، وخُزَز (ذكر الأرانب). والصِّفَةُ نحو: خُتَع (الماهر)، وسُكَع (المتردد في الباطل).

٧- (فُعْل)، بضَمِّ الأوّلِ وسُكونِ الثانِي، ويَكونُ فِي الاسْمِ والصِّفَةِ، فالاسْمُ نَحْوَ: قُفْل وبُرْد وقُرْط. والصِّفَةُ نحو: حُلْوٌ ومُر.

٨- (فِعْل)، بكسْرِ الأوّلِ وسُكونِ الثَّانِي، اسْمًا وصِفَةً، فالاسْمُ نَحْوَ: حِمْل، وجِذْع. والصفة نحو: نِقْض (المنقوض)، ونِضْو (المهزول من الخيل).

٩- (فِعِل)، بكسر الأول والثاني، ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: إبِل، ولا يوجد غيره في الأسماء كما قال سيبويه[١]، وقال الأخفش: يقال للخاصرة: إطِلٌ وأَيْطَلٌ[٢]. والصِّفَةُ، نحو: وإبِد (الوَلود من أمَةٍ أو أتان).

١٠- (فِعَل)، بكسر الأول وفتح الثاني، ويكون في الاسم والصفة، فالاسمُ نحو: عِنَب في الاسم، وسِوَى (عَدْل) في الصفة.

وامَّا أبنية الاسم الرباعي المجرد فهي خمسةُ أبنية[٣]، وهي كالتالي:

١- (فَعْلَل)، نحو: ثَعْلَب وجَعْفَر وعَنبَر، في الاسم، وسَهْلَبْ (الطويل) وشَجعَم (الضخم الطويل)، في الصفة.

٢- (فِعْلِل)، نحو: زِبْرِج (الزينة، وقيل: الذهب) في الاسم، وخِزْمِل (المرأة الحمقاء)، وزِهْلِق (السريع الخفيف)، وعِنْفِص (السيئ الخلق)، في الصفة.

٣- (فِعْلَل)، نحو: دِرْهَم في الاسم، وهِجْرَع (الطويل)، في الصفة.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ص ٢٢.

(٣) ينظر: أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م، ص ٧٧- ٨٠.

٤- (فُعْلُل)، نحو: فُلْفُل وبُرْثُن (السِّباع) في الاسم، وجُرْشع (الإبل العظيمة)، في الصفة.

٥- (فِعَلّ)، نحو: قِمَطْر (ما يُصان فيه الكتب) وفِطَحْل (من أسماء الدهر) في الاسم. والصفة نحو: هِزَبْر (قوي أو ضخم).

وزاد الأخفش بناءً سادساً، وهو: فُعْلَل، نحو: جُنْدَب. وسيبويه لا يثبت هذا الوزن ويرويه: جُنْدُبا، أي: فُعْلُلا(١).

ويأتي للخماسي أربعةُ أبنية متفق عليها في الاسم والصفة، وهي:

١- (فِعْلَلٌ)، نحو: قِرْطَعْب (القطعة من الخرقة) في الاسم، وجِرْدَحْل(الضخم من الإبل)، في الصفة.

٢- (فَعْلَلِلٌ)، نحو: قَهْبَلِس (الأبيض الذي تعلوه كدرة) في الصفة، وعدّها الجرجاني في الأسماء. وجَحْمَرِش (العجوز الكبيرة) في الصفة.

٣- (فَعَلَّلٌ)، نحو: سَفَرْجَل وفَرَزْدَق اسماً، وشَمَرْدَل (الطويل أو القوي) صفةً.

٤- (فُعَلِّلٌ)، نحو: خُزَعْبِلة(الفكاهة والمزاح)، اسماً. وخُبَعْثِن (للجمل الضخم)، وقُذَعْمِل (للجملِ الضخمِ)، صفة. ويجيء اسما بمعنى: الشيء.

وبعد فالملاحظ أنَّ أبنية الثلاثي هي أكثر الأبنية عددا؛ ليس لأن الثلاثي كما قال الثمانيني:" لما قلّتْ حروفُه كثر استعمالهم له فكثَّروا أبنيته والتصرُّفَ فيه"(٢). وإنما كما قال ابن جني:" لأن الثلاثي أعدلها تركيبًا. وذلك لأنهُ حرْفٌ يُبتدَأُ بِهِ، وحَرفٌ يُحْشَى بِهِ، وحَرفٌ يُوقَفُ عَلَيْهِ. وليسَ اعتدَالُ الثلاثي لِقلّةِ حرُوفِهِ حَسْب؛ لو كانَ كذلِكَ لَكانَ الثنَائِيُّ أكْثرَ مِنْهُ"(٣). وعَقَّبَ ابنُ

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ص ٢٢.

(٢) ينظر: شرح التصريف: ص ٢٠٤.

(٣) ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م، ٥٥/١. وشرح الملوكي في التصريف: ص ٢٤.

يَعِيش على قول ابن جني فقال:" ولا يُقال: إنَّهَا أعدلُ الأبنيةِ. وإنَّما المُرادُ بذلك أنَّهَا جاءتْ على مُقْتَضَى القِيَاس"(١).

وقد تَطْرأ على أبنية الاسم زيادة، قد تكون لإفادة معنى، أو لإلحاق كلمة بأخرى. والزيادة قد تكون حرفا أو أكثر من حرف مِن حروف الزيادة العشرة: سألتمونيها. وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّات، فقال:

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهَايَةُ مسؤولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ(٢).

وقد تكون الزيادة واحدة، واثنتين، وثلاثا، وأربعا، ومواضعها أربعة: قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددةً من أن تأتي متفرقة أو مجتمعة. وينبغي ألا يتجاوز الاسم بها سبعة أحرف. يقول سيبويه: فالثلاثةُ أكثرُ ما تبلغُ بالزيَادَةِ سبعةُ أحْرُفٍ؛ وهي أقصَى الغايَةِ والمَجهُودِ؛ وذلك نحو: اشْهِيبابٍ، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة. والأربعة تبلغ هذا؛ نحو احْرِنْجامٍ. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين.

وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَفُوطٍ؛ ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثةُ والأربعةُ؛ لأنها لا تكونُ في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا(٣).

---

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ص ٢٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ٢٠٣٣/٤. وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٦٧٢/٢.

(٣) كتاب سيبويه: ٢٣٠/٤. وينظر: المقتضب: ١٠٧/٢. المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرَين، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص ٣٠/٢- ٣٤.

وأما عن أوزان الاسم المزيد فهي كثيرة لا يتسع المقام لذكرها، ونخص أبنية مزيد الثلاثي ، والرباعي، يقول الحملاوي: بالجملة فأوزان المزيد فيه تبلُغ ثلاثَ مِئَة وثمانية، على ما نقله سيبويه؛ وزاد بعضُهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف فى بعضها(١).

أمَّا أبنية مزيد الخماسي(٢) فهي أبنية قليلة، فتأتي على: فَعْلِيل: اسما عَنْدَليب، وصفة عَلْطَميس، وفُعلّيل اسما خُزَعْبِيل، وصفة قُذَعْمِيل، وفَعْلَلول: اسما فقط عَضْرَفُوط، وفِعْلَلُول: صفة قليلا قِرْطَبُوس، وفَعَلَّلى: صفة قليلا قَبَعْثَرَى، وفَعْلَلة طَرْجَهَارة. ونقل ابن القطاع مِغْنَاطيس على وزن فِعْلالِيل، فإن كان عربيا انتقض قولهم: بأنّ الخماسي لا يلحقه إلا زيادة واحدة، وإذا حُمِل على الشذوذ فلا ينتقض.

(١) شذا العرف في فن الصرف، أحمد محمد الحملاوي، تقديم: د. محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ص١١٠. وينظر: تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية المجددة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ص: ٦٧- ٨٣.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص: ٣١٧- ٣٢٠. وشرح الشافية، للرضي: ٥١/١. والمزهر: ٢/ ٣٤.

المدخل الثاني

القراءات القرآنية

أولا: تعريفها في اللغة:

القِرَاءَةُ مِنْ مَادةِ: قَرَأَ، وَ(قَرَأَ) الْكِتَابَ (قِرَاءَةً) وَ(قُرْآنًا) بِالضَّمِّ. وَ(قَرَأَ) الشَّيْءَ (قُرْآنًا) بِالضَّمِّ أَيْضًا جَمَعَهُ وَضَمَّهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْقُرْآنُ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ السُّوَرَ وَيَضُمُّهَا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] أَيْ قِرَاءَتَهُ. وَفُلَانٌ (قَرَأَ) عَلَيْكَ السَّلَامَ وَ(أَقْرَأَكَ) السَّلَامَ بِمَعْنًى. وَجَمْعُ (الْقَارِئِ قَرَأَةٌ) مِثْلُ كَافِرٍ وَكَفَرَةٍ. وَ(الْقُرَّاءُ) بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ الْمُتَنَسِّكُ وَقَدْ يَكُونُ جَمْعَ قَارِئٍ.

وقالَ الزجَّاجُ: وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مَعْنَى قرَأْتُ الْقُرْآن لفظْتُ بِهِ مجموعاً، أَي: ألقيتُه، كما أنَّ لَفظْتُ مِنَ اللفْظِ، اشْتِقاقُهُ مِنْ لَفَظْتُ كَذا وَكَذا، إذا أَلْقَيْتَهُ، فَكأنَّ قرأْتُ القرْآنَ لَفظْتُ بِهِ مَجْمُوعاً. ويُهْمزُ قَرَأْتُ وَلَا يُهْمَزُ الْقُرْآنُ، كَمَا تَقولُ إِذا قَرَأت الْقُرْآن[1].

ثانيا: تعريفها في الاصطلاح:

لم تُعن كتبُ السابقين بوضع تعريف لعلم القراءات اصطلاحا، وأول ما يقابلنا تعريف أبي حيان الأندلسي، الذي جاء مُضَمَّنا في تعريفه علم التفسير، حيث يقول: التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ

(١) ينظر: العين مرتبا على حروف المعجم، للخليل بن أحمد، تحقيقد. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٣٦٩/٣. ومعاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م،: ١٧١/١، ٣٠٥. ومختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت- صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ص٢٤٩.

التَّرْكِيبِ، وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ. فَقَوْلُنَا عُلِمٌ هُوَ جِنْسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الْعُلُومِ. وَقَوْلُنَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ هَذَا هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَاتِ"(١).

ثم يعرفها ابن الجزري تعريفا يأتي أكثر دقة وشهرة بين أهل القراءات، فيقول: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة(٢).

وعرفها القسطلاني بتعريف أكثر تفصيلا فقال: هو علمٌ يُعْرَفُ منه اتفاقُ الناقلين لكتاب اللهِ واختلافُهم في الحذفِ والإثباتِ والتحريكِ والإسكانِ والفصلِ والاتصالِ وغير ذلك من هيئةِ النطقِ والإبدالِ من حيث النقلُ(٣).

والقراءة الصحيحة كما يقول ابن الجزري تَعْنِي:" كُلَّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشَرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ"(٤).

والقراءات المتواترة هي القراءات السبع المشهورة، والمختلف فيها الثلاثة بعدها، والأربعة الأخرى متفق على شذوذه.

---

(١) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، طبعة: ١٤٢٠ هـ، ٢٦/١.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م، ص٩. وينظر: لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، د. محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص: ١٦٤.

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد القسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ: ٣٥٥/١.

(٤) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت: ٩/١.

ثالثا: العلاقة بين القراءات والقرآن:

أنزل الله تعالى كتابه الكريم مُنجَّمًا على رسوله الكريم في ثلاث وعشرين سنة، وكان رسولنا الكريم ﷺ يجتهد في ترديده وحفظه، فنزلت الآيات الكريمات ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[القيامة: ١٦-١٨]، وكان الرسول الكريم يتلو الآيات على صحابته في الصلوات والعبادات؛ كما يسمعها من جبريل عليه السلام الذي كَانَ يعرض عليه الْقُرْآن فِي كل عَام عرضة فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَام الَّذِي توفى فِيهِ عَرضَهُ عَلَيْهِ عَرْضَتين. فما كان من الصحابة إلا أنْ أقبلوا على الآيات الكريمات تلاوة وحفظا كما سمعوها من الرسول ﷺ.

فالقرآن الكريم والقراءات المتواترة مرتبطان ارتباط الجسد والروح، وقد فرّق الزركشي بينهما فقال: وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا[١]. إلا أنه عاد واستدرك قائلا بأنَّ: الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا تَكُونُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ مَا رُوِي عنه[٢]. وقد جاء القرآن الكريم لِيُؤَكدَ هذه اللحمة بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية، يقول تعالى اسمه: ﴿وَقُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلى مُكْثٍ وَنَزَّلْناهُ تَنْزِيلاً﴾[الإسراء: ١٠٦].

ولمَّا انتقل الرسول الكريم إلى الرفيق الأعلى ظل المسلمون يتلُون القرآن الكريم كما سمعوه من رسول الله ﷺ. فقد جاء في كتاب السبعة أنه رُوِيَ عنْ أَبِي عَمْرو بن الْعَلَاء يَقُول: لَوْلَا أَنه لَيْسَ لي أَن أَقرَأ إِلَّا بِمَا قد قُرِئَ بِهِ لقرأتُ حَرفَ كَذَا كَذَا وحَرفَ كَذَا كَذَا.

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ -١٩٥٧م، ٣١٨/١.
(٢) المرجع السابق: ٣٢٢/١.

وحَدثني عبيد الله بن عَليّ قَالَ حَدثنَا ابْن أخي الْأَصْمَعِي عَن عَمه قَالَ قلت لأبي عَمْرو بن الْعَلَاء {وباركنا عَلَيْهِ} فِي مَوضِع {وَتَركنَا عَلَيْهِ} فِي مَوضِع أيعرف هَذَا فَقَالَ مَا يعرف إِلَّا أَن يسمع من الْمَشَايِخ الْأَوَّلين. قَالَ وَقَالَ أَبُو عَمْرو إِنَّمَا نَحن فِيمَن مضى كبقل فِي أصُول نخل طوال [1].

فلما تفرق الصحابة والتابعون في الأمصار الإسلامية لاحظوا اختلافا في القراءات، ففي سنة ثلاثين من الهجرة في غزو أرمينية وأذربيجان تنازع المسلمون وأنكر بعضهم على بعض قراءته، فعن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ، قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّأْمِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَةَ، وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ العِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلاَفُهُمْ فِي القِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الأُمَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الكِتَابِ اخْتِلاَفَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى[2]. فما كان من عثمان بن عفان ﷺ إلا أنْ أمرَ بجَمْعَ القرآن في مُصْحفٍ، ليضع بذلك حدا للقراءات التي لم ترد عن الرسول ﷺ. وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ القُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ، أَنْ يُحْرَق.

وبالرغم من أن القرآن الكريم أصبح مدونا في المصحف الشريف فإن المسلمين قد ظلوا في تلاواتهم القرآن الكريم يتبعون السلف، وتناقلوا القراءة جيلا بعد جيل معتمدين في الأساس على المشافهة والسماع والرواية بالسند الصحيح المتواتر عن رسول الله ﷺ، فالقراءة القرآنية سنة عن رسولنا الكريم، وهي وحي، ولم تكن للقراءات القرآنية علاقة بخط المصحف الشريف كما زُعم؛ لأنها أقدم منه.

---

(١) كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م: ص ٤٨.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، باب جمع القرآن: ١٦/٩.

المدخل الثالث

القراءات القرآنية وعلاقتها بالأحرف السبعة

من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف القراءات القرآنية نزول القرآن على سبعة أحرف، ويؤيد هذا الطرح ما رُوي عن عمر بن الْخطاب ﷺ أنه قال سَمِعت هِشَام بن حَكِيم يقْرَأ سُورَة الْفرْقَان على غير مَا أقرأها عَلَيْهِ وَكَانَ رَسُول الله ﷺ أَقْرَأَنيهَا فكدت أَن أعجل عَلَيْهِ ثمَّ أمهلته حَتَّى انْصَرف ثمَّ لببته بردائه فَجئْت بِهِ رَسُول الله ﷺ فَقلت: يَا رَسُول الله، إِنِّي سَمِعت هَذَا يقْرَأ سُورَة الْفرْقَان على غير مَا أقرأتنيها، فَقَالَ لَهُ رَسُول الله ﷺ: اقْرَأ فَقَرَأَ الْقِرَاءَة الَّتِي سمعته يقْرَأ، فَقَالَ رَسُول الله ﷺ: هَكَذَا أنزلت. ثمَّ قَالَ لي: اقْرَأ فَقَرَأت، فَقَالَ: هَكَذَا أنزلت. إِن هَذَا الْقُرْآن أنزل على سَبْعَة أحرف فاقرأوا مَا تيَسّر مِنْهُ(١).

وحتى تتضح العلاقة بين القراءات والأحرف السبعة، نستعرض بإيجاز ما ذكره أبو عمرو الداني في كتابه: الحروف السبعة، فقد ذكر أن المقصود بالأحرف السبعة وجهان، فأما الأول: فهو أنّ الْقُرْآن أنزل على سَبْعَة أوجه من اللُّغَات، نحو أن يعبد العبد الله تعالى على الشُّكْر للنعمة وَالصَّبْر عِنْد الْمُصِيبَة والرضى بِالْقضَاءِ عِنْد السَّرَّاء وَالضَّرَّاء والشدة والرخاء والفقر والغنى والعافية وَالْبَلَاء إِذْ كَانَ سُبْحَانَهُ أَهلا أَن يتعبد على كل حَال.

وأما الوجه الثاني: أَن يكون ﷺ قد سَمّى الْقرَاءَات أحرفا على طَرِيق السعَة، كنحو مَا جرت علية عَادَة الْعَرَب فِي تسميتهم الشَّيْء باسم مَا هُوَ مِنْهُ وَمَا قاربه وجاوره كتسميتهم الْجُمْلَة باسم الْبَعْض مِنْهَا، ونحو تسميتهم القصيدة قافية إِذْ كَانَت القافية مِنْهَا، والخطبة كلمة؛ فَلذَلِك سَمّي النَّبِي ﷺ الْقِرَاءَة حرفا. وذكر القسطلاني في المراد بالأحرف السبعة أكثر من رأي، لا مجال هنا لذكرها(٢).

---

(١) الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ،: ص ١١.

(٢) ينظر: لطائف الإشارات، للقسطلاني: ٦٥/١ وما بعدها.

وكانت الحكمة من وراء إِنْزَال الْقُرْآن على هَذِه الأحرف السَّبْعَة، التوسعة من الله تعالى على عباده وَالرَحْمَة لَهُم والتخفيف عَنْهُم. مع التنبيه على أن التوسعة لم تقع في تحليل حرام، أو في تحريم حلال، أو في التخيير بين حلال وحرام(١). وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن الله تَعَالَى أمر النَّبِي ﷺ أَنْ يقْرَأ الْقُرْآن على حرف فَقَالَ رب خفف عَن أمتِي فَأمره أَن يقْرَأ الْقُرْآن على سَبْعَة أحرف(٢).

واخْتِلَاف الأحرف السَّبْعَة يتخذ وجوها كثيرة، منها أن يتغير اللَّفْظ نَفسه ويتحول إِلَى لفظ آخر كَقَوْلِك: السراط: بِالسِّين، و{الصِّرَاط}: بالصَّاد، والزراط: بالزاي. وَمِنْهَا الْإِثْبَات والحذف. وَمِنْهَا تَبْدِيل الأدوات. وَمِنْهَا التَّوْحِيد وَالْجمع. وَمِنْها التَّذْكِير والتأنيث. وَمِنْهَا الِاسْتِفْهَام وَالْخَبَر. وَمِنْهَا التَّشْدِيد وَالتَّخْفِيف. وغير ذلك من الوجوه التي ذكرها أبو عمرو الداني(٣).

فَكَانَ جِبْرِيل عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام يَأْخُذ عَلَيْهِ فِي كل عرضة بِوَجْه وَقِرَاءَة من هَذِه الْأَوْجه والقراءات الْمُخْتَلفَة؛ وَلذَلِك قَالَ ﷺ إِن الْقُرْآن أنزل عَلَيْهَا وَإِنَّهَا كلهَا شاف كَاف وأباح لأمته أن تقرأ بما شاءت منها، مع الإقرار بالأحرف والقراءات كلها، التي لا يلزم على المسلم أن يحفظها أو يقرأ بأجمعها، وإنما هو مخير في القراءة بأحدها.

واعلم أنَّ الاختلافُ في الأحرفِ السبعةِ اختلافُ تنوع وتغاير لا تضاد وتناقض؛ إذ هو هو مُحالٌ أن يكون في كتاب الله، يقول تعالى:﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾[النساء: ٨٢]. ولا يخلو الاختلاف أن يكون واحدا من ثلاثة أحوال: أَحدهَا: أن يختلف اللَّفْظ وَالْمعْنَى وَاحِد، نحو قَوْله تعالى: السراط: بِالسِّين، و﴿الصِّرَاط﴾: بالصَّاد، والزراط: بالزاي. وهو ما يطلق عليه لغاتٌ فقط. والثاني: أنْ يختلف اللَّفْظ وَالْمعْنَى جَمِيعًا،

(١) الأحرف القرآنية السبعة، لعبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ- ١٩٩١م، ص٣٧.

(٢) الأحرف السبعة، للداني: ص ٢٠.

(٣) الأحرف السبعة، للداني: ص ٢٤- ٤٣. وينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١. ولطائف الإشارات: ٧٤/١.

مَعَ جَوَاز اجْتِمَاع الْقِرَاءَتَيْن فِي شَيْء وَاحِد من أجل عدم تضَاد اجْتِمَاعهمَا فِيهِ، نحو قَوْله تَعَالَى: ﴿ملك يَوْم الدّين﴾، بِأَلف، و﴿ملك﴾ بِغَيْر ألف. فالله تَعَالَى مَالك يَوْم الدّين وَملكه. والثالث: اخْتِلَاف اللَّفْظ وَالْمعْنَى جَمِيعًا مَعَ امْتنَاع جَوَاز اجْتِمَاعهمَا فِي شَيْء وَاحِد؛ لِاسْتِحَالَة اجْتِمَاعهمَا فِيهِ، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾[يوسف: ١١٠]، بتشديد الزاي وتخفيفها، فالظن فِي الْقِرَاءَة الأولى (التشديد) يَقِين، وَالضَّمِير الأول للرسل وَالثَّانِي للمرسل إِلَيْهِم، والمعنى: تيَقَّن الرسُلُ أن قومَهُم قد كذَّبوهم. وَالظَّن فِي الْقِرَاءَة الثَّانِيَة (التخفيف) شكّ، وَالضَّمِير الأول للمرسل إِلَيْهِم وَالثَّانِي للرسل. والمعنى: وتَوَهَّم المُرْسَل إليهم أن الرسلَ قد كَذَبوهم فيما أمروهم. فإن ذلك ونحوه، وإن اختلف لفظا ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخرَ ممتنعٍ في التضاد والتناقض(١).

فمتى قرأ القارئ بِقِرَاءَة من قِرَاءَاتِ الْأَئِمَّة وبرواية من رواياتهم فَإِنَّمَا قَرَأَ بِبَعْضِ هذه الأحرف، لأن الأحرف السبعة لَا تجمعها رِوَايَة وَلَا قِرَاءَة وَاحِدَة. يقول مكي بن أبي طالب: إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان(٢).

فالْقِرَاءَات المتواترة كلهَا قَرَأَ بهَا رَسُول الله ﷺ، وأقرأ بهَا، وَصَوَّبَ مَنْ قَرَأَ بِبَعْضِهَا دُونَ بَعض. هذا والله أعلى وأعلم.

(١) ينظر تفصيل ذلك في: الأحرف السبعة: ص ٤٧ – ٥٠. ولطائف الإشارات: ٧٣/١.

(٢) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م، ص: ٣٢.

المبحث الأول

أبنية الاسم الثلاثي المجرد

تعددت أبنية الاسم الثلاثي المجرد في سورة الأنعام، وجاء ذلك على خمس صور، هي كالآتي:

الصورة الأولى: باب (فَعَل، وفُعُل):

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين، هما كالتالي:

١- ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾، من الآية: ٩٩.

٢- ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾، من الآية: ١٤١.

أ- القـــــراءات:

اخْتلفَ القرّاء فى فتح الثَّاء وَالْمِيم وضمهما من قَوْله تَعَالى: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَعَاصِم وَابْن عَامر وعَامَّةُ قَرَأة أهلِ المدينـة وبعضُ أهل البَصْرة (إِلَـى ثَمَـرِهِ)، بفتح (الثَّـاء) وَ(الْمِيم). وَقَرَأَ حَمْـزَة والكسائى وبعضُ قَرَأة أهلِ مَكة وعَامـةُ قرَأة الكوفيين (إِلَـى ثُمُرِهِ) بِضَمّ (الثاءِ) و(المِيم)[1].

ب- الثَّمَر والثُّمُر في اللغة:

تعددت أقوال اللغويين فـي مَادَةِ: ثَمر، يقول ابن فارس: الثَّاءُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شَـيْءٌ يَتَوَلَّدُ عَنْ شَـيْءٍ مُتَجَمِّعًا، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ

(١) كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٦٣، ٢٦٤. وينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ،: ص ١٤٦. والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣٦٦/٣. وحجة القراءات، لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة،: ص ٢٦٤.

اسْتِعَارَةً. فَالثَّمَرُ مَعْرُوفٌ. يُقَالُ ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ وَثِمَارٌ وَثُمُرٌ. وَالشَّجَرُ الثَّامِرُ: الَّذِي بَلَغَ أَوَانَ يُثْمِرُ(١).

فالثَّمَر على الحقيقة هو: حَمْلُ الشَّجَرِ. وقيل: الثَّمَرُ –على المجاز– أنواعُ المالِ. والوَلَدُ ثَمَرةُ القَلْبِ(٢).

قال الجوهري: و(الثَّمَرَةُ) وَاحِدَةُ (الثَّمَرِ) وَ(الثَّمَرَاتِ) وَجَمْعُ الثَّمَرِ (ثِمَارٌ) مثل: جَبَلٍ وَجِبَالٍ. قال الفرّاء: وَجَمْعُ الثِّمَارِ (ثُمُرٌ) مِثْلُ كِتَابٍ وَكُتُبٍ. وَجَمْعُ الثُّمُرِ (أَثْمَارٌ) كَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ. وَ(الثُّمُرُ) أَيْضًا الْمَالُ (الْمُثَمَّرُ) يُخَفَّفُ وَيُثَقَّلُ(٣).

وأجاز ابن سيده: أَنْ يكونَ الثُّمُرُ جمعَ ثَمَرَةٍ كخَشَبَةٍ وخُشُبٍ وأَن لا يكونَ جَـــمْعَ ثِمارٍ؛ لأنَّ بابَ خَشَبَةٍ وخُشُبٍ أَكثرُ من باب رِهانٍ ورُهُنٍ، أَعْنِي أَنَّ جمعَ الجَمْعِ قَلِيلٌ في كَلامِهِم(٤).

وقَالَ سِيبَوَيْهِ في الثَّمَرِ: ثَمُرَةً وجَمْعُها ثَمُرٌ.. وأمَّا مَا كانَ (فَعُلَةً) فهو بهذه المنزلة وهُوَ أقلُّ من الفَعَل، وهو سَمُرةٌ وسَمُرٌ، وثَمُرةٌ وثَمُرٌ، وسَمُراتٌ، وثَمُرَاتٌ وفَقُرَةٌ وفَقُرٌ وفَقُرَاتٌ(٥). وقَالَ الْفَارِسِي: لم يحكها إِلَّا هُوَ، وَسَأَلت عَنْهَا أَبَا بكر فَقَالَ أَخْبرنِي أَبُو الْعَبَّاس أَحْمد بن يحيى: أَنَّهَا الثَّمَرَةُ عينُهَا – سِيبَويه–

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. ٣٨٨/١.

(٢) العين: ٢٠٦/١. وينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ٦٢/١٥.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ٦٠٥/٢.

(٤) المحكم والمحيط العظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، ١٠/ ١٤٦.

(٥) كتاب سيبويه: ٥٨٤/٣.

وَالْجمع ثُمُر وَلَا يُجْمعُ علَى غَير ذَلِك إلا بِالْألف وَالتَّاء لقلَّة هَذَا الْبناء فِي كَلَامهم(١).

وقَالَ الْفَرَّاءُ: حَدَّثَنِي المعلَّى بنُ هِلالٍ الْجُعَفِيّ عَن ابنِ أَبِي نُجَيح عَن مُجاهد قَالَ: ما كَانَ فِي القرآن من (ثُمُر) بالضم فهو مَالٌ، وما كَانَ من (ثَمَر) مفتوح فهو من الثِّمَار(٢). وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ كما قال الفارسي.

وقال الأزهري: سَمِعتُ أَبَا الْهَيْثَم يَقُول: ثَمرَة، ثمَّ ثَمَرَ، ثمَّ ثُمُر، جَمْع الْجمع.

وَقَالَ: وبعضُهم يَقُول: ثمَرَة، ثمَّ ثمَرٌ، ثمَّ ثِمَار، ثمَّ ثُمُر(٣).

وروى الزَّبيدي: قَالَ ابْن الأَثِير: الثَّمَرُ: هو الرُّطَبُ فِي رأْس النَّخْلَةِ، فإِذا كُنِزَ فَهُوَ التَّمْرُ، والكَثَرُ: الجُمّارُ، ويَقَعُ الثَّمَرُ على كلّ الثِّمَار، ويَغْلِبُ على ثَمَر النَّخْلِ(٤).

جـ- الثَّمَر والثُّمُر في كتب التفسير وعلوم القرآن:

اختلف موقف المفسرين وعلماء القراءات وعلوم القرآن في تناولهم هذا الموضع الذي نحن بصدده، وهذا ما سيتضح من خلال النقاط التالية:

---

(١) المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٣/ ١٥١.

(٢) معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرَين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى: ١٤٤/٢. وينظر: تهذيب اللغة: ٦٢/١٥. المخصص: ٣/ ١٥١. ولسان العرب لابن منظور، دار المعارف، مصر: ١٠٧/٤.

(٣) تهذيب اللغة: ٦٢/١٥. وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، وآخرَين، دار الفكر المعاصر (بيروت)، ودار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ٨٨٤/٨. ولسان العرب: ٤/ ١٠٧.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية: ٣٢٨/١٠.

١- مرّ بعضهم عليه دُون أنْ يقف أمامَه ليبين ما فيه من قراءات، وقَصر جُلّ اهتمامه على بيان المعنى فقط، مثل مقاتل بن سليمان، وابن قتيبة، وابن أبي حاتم. يقول
مقاتل ابن سليمان: انْظُرُوا إِلى ثَمَرِهِ إِذا أَثْمَرَ حين يبدو غضا أوله صيصا وَيَنْعِهِ(١).

٢- ومنهم مِن ذكر القراءتين دون توجيه لهما، وبيان الأصل في كل منهما، نحو ابن مجاهد(٢).

٣- ومنهم من ذكر القراءتين، ووَجْه كل منهما ولكن دون تحليل وتوضيح، مثل: السمرقندي، والثعلبي، والواحدي، والبغوي. يقول السمرقندي:" فمَنْ قَرَأَ بالنَّصْبِ فهوَ اسمُ الثَّمَرة، وإنّمَا أرادَ بهِ الجنسَ، ومَن قرأ بالضّم فهو جمعُ الثِّمَار"(٣).

---

(١) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٢٣هـ: ٥٨١/١. وغريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م: ص ١٥٧. وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ: ١٣٥٩/٤.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(٣) بحر العلوم، نصر بن محمد السمرقندي: ٤٧١/١. وينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م: ١٧٤/٤. والوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن الواحدي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م: ٣٠٥/٢. ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ: ١٤٧/٢.

٤- وأكثرهم تناول القراءتين بالتحليل مبينا وجُهَ كل منهما، ومنهم: الزجاج، والطبري، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن عطية، وابن الجوزي، والرازي، والقرطبي. وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولا: قراءةُ فَتْحِ الثّاءِ والمِيم (مِن ثَمَرِه): ذهبوا إلى أنّ الوجْهَ فيها هو أن (الثَّمَر) جمعُ (ثَمَرَة)، كما (القَصَب)، جَمْع (قَصَبَة)، و(الخَشَب) جمع (خَشَبَة)[١]. وهذا التوجِيهُ هوَ تَوجِيهُ سِيبَوَيه ونظيرُه فيمَا قالَ: بَقرةٌ وبقراتٌ وبقرٌ، وشجرةُ وشَجراتٌ وشَجَرٌ، وخَرَزةٌ وخَرزاتٌ وخَرزٌ.

وقد كَسّرُوا الواحِدَ منهُ علَى فِعَال كمَا فَعَلوا ذلك فِي فَعَلٍ، قالوا أكمةٌ وإكامٌ وأَكَمٌ، وجَذبَةٌ وجِذَابٌ وجَذَبٌ، وأجَمَةٌ وإجامٌ وأَجَمٌ، وثَمَرَةٌ وثِمَارٌ وثَمَرٌ[٢].

ثانيا: قِراءةُ ضَمّ الثّاءِ والمِيم (مِن ثَمَرِه): ذهبوا إلى أنّ الوجْهَ فيها يحتمل ثلاثة أوجه، هي كالتالي:

أ- منهم مَنْ ذهب إلى أنهُ يُحْتَمل أنْ تكونَ الحُجّةُ أنه أراد به جمع: (ثِمَار) على (ثُمُر)، كما قالُوا: إزَار وأُزُر، وحِمَار وحُمُر، وجِرَاب وجُرُب[٣]. وإذا حُمِل (الثُّمُر) على معنى: أصْنَافِ المَال، كما قال مُجَاهد، ويَحيى بنُ

(١) جامع البيان، لابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م: ٥٧٩/١١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٦/٢، ٢٩٧. والحجة في القراءات السبع: ١٤٦. والمحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ: ٣٢٨/٢. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م: ٥٠/٧.

(٢) كتاب سيبويه: ٥٨٣/٣.

(٣) ينظر: جامع البيان: ٥٧٩/١١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٧/٢. والحجة في القراءات السبع: ١٤٦، ١٤٧. والحجة للقراء السبعة: ٣٦٦/٣. والمحرر الوجيز: ٣٢٨/٢. ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ، ٨٧/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ٥٠/٧.

وَثَّابٍ، والطبَري، يكون المعنى في قوله هو: انظروا إلى الأموال التي يتحصل منه الثَّمَرُ، فَالثُّمُرُ بِضَمَّتَيْنِ جَمْعُ ثِمَارٍ وَهُوَ الْمَالُ الْمُثَمَّرُ(١).

ب- ومِنْهم مَنْ قال بأنّه يُحْتَمل أنْ تكونَ الحجّةُ أنه أراد به جَمْعَ: (ثِمَار) على (ثُمُر)، فيكون: ثُمُر جمْعَ الجَمْعِ. وقال أبو علي الفارسي:" وجَمَعُوه على فعَائِلٍ في قولهم: جِمَالٌ وجَمَائِل، قال ذو الرمّة:

وَقَرَّبْنَ بالزُّرْقِ الجَمائِل بعدَ مَا ... تَقَوَّبَ عنْ غربانِ أورَاكِهَا الخَطْرُ

ولم أعلم أنَّ سِيبويه ذكرَ تكسِيرَهُ على فُعُلٍ، وإنْ كانَ قدْ حَكَى تكْسِيرَهُ على فَعَائِلِ، ولا يمتنعُ في القياسِ، ألا ترى أن فُعُلًا جَمْعٌ للكثيرِ كما أنّ فَعائِلَ جمْعٌ لَهُ، وجمَعُوهُ بالألفِ والتّاء أيضًا في قولِ مَنْ قرَأ: (كأنَّهُ جِمَالاتٌ صُفْرٌ) [المرسلات/ ٣٣] "(٢).

جـ- ومِنْهم مَنْ قال بأنّه يُحْتَمل أنْ تكونَ الحجّةُ فيه أنه أراد به جَمْعَ: (ثَمَرَة) على (ثُمُر)، لَا جَمْعَ الْجَمْعِ، مثلما قَالُوا: خَشَبَةٌ وَخُشُبٌ. قَالَ تَعَالَى: (كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ) [الْمُنَافِقُونَ:٤] وَكَذَلِكَ أَكَمَةٌ وَأُكُمٌ(٣).

وهذا التوجيه الأخير هو الأبينُ كما قال أبو علي الفارسي، والأحسنُ في نظر ابن عطية.

د- تعقيب وتعليق:

وبعد هذا العرض يمكن أن نسجل الملحوظات الآتية:

١- لم تأت أقوال المفسرين وعلماء القراءات بمعزل عن أقوال علماء اللغة، وبالرغم من اختلاف بنية القراءتين إلا أنهما جاءا على صورة الجمع،

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٥٠/٧.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٣٦٧/٣، ٣٦٨. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٦/٢. وزاد المسير: ٦٠/٢. ومفاتيح الغيب: ٨٧/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ٥٠/٧.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٦٦/٣، ٣٦٧. والمحرر الوجيز: ٣٢٨/٢. وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ: ٦٠/٢. ومفاتيح الغيب: ٨٧/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ٥٠/٧.

ويحملان المعنى نفسه، إلا إذا أخذنا برأي مُجَاهِد ويَحيى بنُ وَثَّابٍ وهو أنّ: الثُّمُر بِضَمَّتَيْنِ جَمْعُ ثِمَارٍ وَهُوَ الْمَالُ الْمُثَمَّرُ، عندها يكون المعنى مختلفا بين البنيتين، حيث يكون المعنى فـــي: ثَمَرِه،

بفتح الثاء والميم جمْعَ ثَمَرَةٍ.

٢- لا يجوز تفضيل قراءة على أخرى؛ لأنهما قد قرأ بهما رسول الله ﷺ، وبالرغم من مكانة عالمنا الجليل ابن جرير الطبري، إلا أنه لم يراع هذا الأمر، فنَرَاهُ يَقُولُ: " وأولَى القِرَاءتَين في ذلك عندي بالصّوابِ، قراءةُ من قرأ: (انْظُرُوا إلَى ثُمُرِهِ) بضمّ الثاءِ والميمِ؛ لأنّ اللهَ جلَّ ثناؤُه وصفَ أصْنافًا من المَال كما قال يَحيى بنُ وَثَّابٍ، وكذلك حَبُّ الزَّرْعِ المُتَراكِبُ، وقِنْوَانُ النّخْلِ الدانِيَةُ، والجَنّاتُ من الأعْنَابِ، والزيتُونُ والرُّمَّانُ، فكان ذلك أنواعًا مِن الثَّمَرِ، فجُمِعَتِ الثَّمَرَةُ ثَمَرًا، ثمّ جُمِعَ الثَّمَرُ ثِمَارًا، ثم جُمِعَ ذلك فقيل: (انْظُرُوا إلَى ثُمُرِهِ)، فكانَ ذلك جَمْعَ الثِّمَار. والثِّمَارُ جمْعُ الثَّمَرةِ، وإثْمَارُه عقدُ الثَّمَرِ"[١].

ولو قال الطبري وأولى الحُجَجِ أو الوجوه في توجيه هاتين القراءتين، لكان أسلم- في رأيي- بدلا من قوله الذي جاء مُنْصَبًا على القراءة، وليس على توجيه القراءة أو حجتها. وهذا ما تحاشاه أبو علي الفارسي الذي قال: الأبينُ أن يكونَ جَمَعَ ثَمَرةً على ثُمُر[٢]. فلم يتعرض إلى القراءة نفسها. وهذا ما ذكره ابن سيده، ونقله ابن عطية.

٣- أجَازَ الزّجّاجُ في قراءة (انْظُرُوا إلَى ثُمُرِهِ)، بضم الثاء والميم، إسكان الميم، وهي قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو[٣] فَوَجْهُهَا أَنَّ تَخْفِيفَ ثُمُرٍ ثُمْرٌ كَقَوْلِهِمْ: رُسُلٌ وَرُسْلٌ. كأنّ مَنْ قرَأَ بِهَا ذَهَبَ إلَى طَلَبِ الخِفّة فِي تَسْكينِ المِيم كما يقول ابن عطية[٤].

(١) جامع البيان: ٥٧٩/١١.
(٢) الحجة للقراء السبعة: ٣٦٦/٣. وينظر: المخصص: ١٥٢/٣. والمحرر الوجيز: ٣٢٨/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٧/٢. ومفاتيح الغيب: ٨٧/١٣.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٢٨/٢.

الصورة الثانية: باب (فُعُل، وفِعَل):

وردت هذه الصورة في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿ وَحَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ **قُبُلاً** ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾، من الآية: ١١١.

أ- القـــــراءات:

اخْتلفَ القرّاء فى ضَمّ الْقَافِ وَكَسْرِهَا من قَوْله تَعَالى: ﴿كُلَّ شَيْءٍ **قُبُلاً**﴾، فَقَرَأَ نَافِع وَابْنُ عَامِر: (كُلَّ شَيْءٍ **قِبَلاً**) بِكَسْر الْقَاف وَفتح الْبَاء. وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ والكِسَائىُّ وابْنُ كَثِير وَأَبُو عَمْرو ويعقوب (كُلَّ شَيْءٍ **قُبُلاً**) مَضْمُومَة الْقَاف والباء[١].

ب- الْقُبُل والْقِبَل في اللغة:

يقول ابن فارس[٢]: الْقَافُ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ تَدُلُّ كَلِمُهُ كُلُّهَا عَلَى مُوَاجَهَةِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ، وَيَتَفَرَّعُ بَعْدَ ذَلِكَ.

– (فأمّا القِبَل): ذكر اللغويون فيه أكثر من معنى، فقيل:" الطاقة، تقول: لا قِبَل لهم. وفيه معنى آخر هو التلقاء، تقول: لقيته قِبَلاً أي مواجهة، قال الكميت:

ومُرْصِدٍ لكَ بالشَّحْناءِ ليسَ لَه ... بالسَّجلِ منكَ إذا واضَحْتَهُ قِبَلُ

أي طاقة. وأصيب هذا من قِبَلِه، أي من تلقائه ومن لدنه، وليس من تلقاء الملاقاة، ولكن على معنى: من عنده[٣].

وقيل: تعني عِيَانًا ومُقَابلة، قَالَ الزّجاج: كلُّ مَا عايْنْتَ قلتَ فِيهِ أَتَانِي قُبُلاً، أَي: مُعَايَنَةً. وقال الجوهري: رأيته قِبَلاً بكسر القاف، أي عِياناً. ولي قِبَلَ

(١) كتاب السبعة: ص ٢٦٥، ٢٦٦. والحجة للقراء السبعة: ٣/٣٨٣– ٣٨٤. وحجة القراءات: ص٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/٥١، ٥٢.

(٣) العين: ٣/٣٥٥. وينظر: مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م، ص ٧٤٢. وتاج العروس: ٣٠/٢١٤.

فلانٍ حَقٌّ، أي عنده. ولا أكلّمك إلى عشرٍ من ذي قِبل، أي فيما اسْتَأنِفُ[١]. وقال محمد بن يزيد: يكون قِبَلًا بمعنى: ناحية[٢].

وجاء في اللسان: وَفِي حَدِيثِ آدَمَ، عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: أَن اللَّه خَلَقَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ سَوَّاه قِبَلًا، وَفِي رِوَايَةٍ: أَن اللَّه كلَّمه قِبَلًا أَي عِياناً ومُقابَلة لَا مِـــنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَمِنْ غَيْرِ أَن يولِّيَ أَمرَه أَو كَلَامَهُ أَحداً مِنْ مَلَائِكَتِهِ[٣].

– (وأما القُبُل): فهيَ لغةٌ في قولهم: قَبْلًا، والقُبْل، والقُبُل مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: خِلَافُ دُبُرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مُقَدَّمَهُ يُقْبِلُ عَلَى الشَّيْءِ[٤]. وقال الجوهري: ورأيته قَبَلاً وقُبُلاً بالضم، أي مُقابَلة وعِيَانا. وقال ابنُ سِيدَه: ورَأَيْتُهُ قَبَلًا، وقُبُلاً، وقُبَلاً، وقَبَلِيًّا، وقَبِيلًا: أَي مُقَابلَة وعِيَانًا[٥]. وقال الخليل:" قُبْلًا: أي قَبيلاً قَبيلاً[٦].

فالصورتان تتقابلان لغويا في معنى: المقابلة والعِيان، كما اتضح من أقوال اللغويين.

جـ- القُبُل والقِبَل في كتب التفسير وعلوم القرآن:

بالعودة إلى كتب التفسير ومعاني القرآن والقراءات، اتضح لنا أنّه مِنَ العلماء مَنْ لم يُثْبِت تفاوتا في اللفظين، فالمعنى فيهما واحد، مثل الوَاحِدي، حيث قال:" وحشرنا: جمعنا ﴿عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ في الدنيا قُبُلًا، وقِبَلًا، أي:

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠١/١، وتهذيب اللغة: ١٣٦/٩. والصحاح: ١٧٩٦/٥. والمحكم والمحيط الأعظم: ٤٢٩/٦.
(٢) ينظر: شمس العلوم: ٥٣٤٨/٨.
(٣) ينظر: لسان العرب: مجلد: ٥/ جـ ٣٥١٧/٣٩
(٤) ينظر: مقاييس اللغة: ٥١/٥، ٥٢. ومختار الصحاح: ص٢٤٦.
(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٤٢٧.
(٦) ينظر: العين: ٣٥٥/٣.

مُعَايَنةً، يقال: لقيتُ فُلَانًا قُبُلا وقِبَلا وقَبِيلا ومُقَابَلة، أي: مواجهة"[1]. ويقول الرازي:" قَالَ الْوَاحِدِيُّ: قَالَ أَبُو زَيْدٍ يُقَالُ لَقِيتُ فُلَانًا قِبَلًا وَمُقَابَلَةً وَقُبُلًا وَقَبِيلًا وَقَبِيلًا كُلُّهُ وَاحِدٌ. وَهُوَ الْمُوَاجَهَةُ. قَالَ الْوَاحِدِيُّ: فَعَلَى قَوْلِ أَبِي زَيْدٍ الْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدٌ وَإِنِ اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ"[2].

ومن العلماء الأجِلَّاء مَنْ أثبت تَفَاوتا بين اللفظين، ورأى بينهما اختلافا في المعنى، ويمكن أن نلخص أقوال علمائنا في النقاط التالية:

أولا: اختلف العلماء من المفسرين والقراء في توجيه قراءة عامة قراء الكوفيين والبصريين وهي (قُبُلًا) بضم القاف والباء، وذهبوا إلى أنّ المعنى فيها يأتي على وجوه مختلفة، وهي كالآتي:

١- ذهب مقاتل بن سليمان إلى أنّ (قُبُلًا) تعني: عِيَانًا[3]، وتبعه الزمخشري وابن أبي حاتم الذي نسب هذا القول إلى ابن عباس فقال: " حَدَّثَنَا أَبِي ثنا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلا، يَقُولُ: مُعَايَنَةً"[4].

٢- رأى الفَرّاءُ أنّ (قُبُلًا) جَمْعُ قَبِيل، كالرُّغُف التي هي جَمْعُ (رَغِيف)، والقُضُب" التي هي جمع (قضيب). والقَبِيل يعني: الكَفِيل. وإنَّما اختار هاهنا أن يكون الْقُبُلُ فِي معنى الكَفَالةِ لقولهم: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ قَبِيلًا﴾[الإسراء: ٩٢] يَضْمَنُون ذلك[5]. وتبع الفَرّاء في هذا الوجه كل من

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ٣٧٠. وينظر: الوسيط في التفسير: ٣١٢/٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ١١٧/١٣.

(٣) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: ٥٨٤/١.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم: ١٣٧٠/٤. وينظر: الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ،: ٥٨/٢.

(٥) معاني القرآن: ٣٥٠/١، ٣٥١. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

الزَجّاج، والسمَرْقَندي، والرَّازي[١]. وعلى هذا الرأي يكون تأويل الكلام كما يقول الطبري: وحشرنا عليهم كلَّ شَيء كُفَلاء يكفلون لهم بأن الذي نعدهم على إيمانهم بالله إن آمنوا، أو نوعدهم على كفرهم بالله إن هلكوا على كفرهم، ما آمنوا إلا أن يشاء الله[٢]. وموضعُ الإعجاز فيه كما يقول الرازي: أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَحْشُورَةَ مِنْهَا مَا يَنْطِقُ وَمِنْهَا مَا لَا يَنْطِقُ فَإِذَا أَنْطَقَ اللَّهُ الْكُلَّ وَأَطْبَقُوا عَلَى قَبُولِ هَذِهِ الْكَفَالَةِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُعْجِزَاتِ.

٣- وَجْه الأخفَشِ وهوَ أنّ (قُبُلًا)، أيْ: قَبِيلاً قَبِيلاً، جَماعَةُ القبيل (القُبُل)[٣]. فيكون المعنى كما يقول الطبري: وحشرنا عليهم كل شَيء قبيلةً قبيلةً، صنفًا صنفًا، وجماعة جماعةً، فيكون (القُبُل) حينئذ جمع (قَبِيل)، الذي هو جمع (قبيلة)، فيكون (القُبُل) جمع الجمع[٤]. وَمَوْضِعُ الْإِعْجَازِ فِيهِ كما يقول الرازي: هُوَ حَشْرُهَا بَعْدَ مَوْتِهَا ثُمَّ إِنَّهَا عَلَى اخْتِلَافِ طَبَائِعِهَا تَكُونُ مُجْتَمِعَةً فِي مَوْقِفٍ وَاحِدٍ[٥]. وتبِعَ الأخْفَشَ في رأيه كُلٌ من ابن قتيبة، وابن خالويه[٦]. وذكره معظم المفسرين[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٣/٢. وبحر العلوم: ٤٧٥/١. ومفاتيح الغيب: ١١٧/١٣.

(٢) جامع البيان: ٤٨/١٢.

(٣) معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ٣١٠/١. وينظر: غريب القرآن: ص ١٥٨. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٨.

(٤) جامع البيان: ٤٨/١٢.

(٥) مفاتيح الغيب: ١١٧/١٣.

(٦) ينظر: غريب القرآن: ص ١٥٨. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٨.

(٧) ينظر: جامع البيان: ٤٨/١٢. ومعاني القرآن، للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ: ٢/ ٤٧٥. والكشف والبيان: ١٨١/٤. ومعالم التنزيل: ١٥٢/٢. والمحرر الوجيز: ٣٣٥/٢. ومفاتيح الغيب: ١١٧/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

٤- ذكر الفرّاء أنّه قد يكون (قُبُلًا): من قِبَل وجُوهِهِمْ كما تقول: أتيتك قُبُلًا ولَمْ آتك دُبُرا[١]. ونسب القرطبي هذا الرأي إلى محمد بن يزيد، فقال: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ (قُبُلًا) أَيْ مُقَابَلَةً، وَمِنْهُ﴿إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾. وَمِنْهُ قُبُلُ الرَّجُلِ وَدُبُرُهُ لَمَّا كَانَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ وَرَائِهِ[٢]. ونقل هذا الوجه كثير من المفسرين[٣].

٥- أجاز العلماء حذف الضمة من (قُبُل)، وذلك للثقل، يقول الزّجّاج:" ويجوز (قُبْلاً) على تخفيف قُبُل وكل ما كان على هذا المثال فتخفيفه جائز، نحو الصُّحف والصحْف والكُتُب والكتْبُ، والرسُل والرسْل[٤].

ثانيا: اختلف العلماء أيضا في توجيه قراءة نَافِع وَابْنِ عَامِر: **(قِبَلاً)** بِكَسْر الْقَاف وَفتح الْبَاء، وذلك على النحو التالي:

١- ذكر الأخفش أنّ المعنى في (قِبَلًا)، بكسر القاف وفتح الباء، هو: عِيَانًا[٥]. وذكره ابن قتيبة، وأجازه الزجاج، وذكره الطبري الذي قال: هو من قول القائل: لقيته قِبَلًا، أي معاينة ومُجَاهرة[٦]. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قلتُ للنبي صَلَّى اللهُ عليهِ وآله وَسَلَّمَ أَكَانَ آدَمُ نَبِيًّا؟ قَالَ: نَعَمْ كَانَ نَبِيًّا كَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قِبَلًا[٧]. وذكر هذا المعنى كثير من العلماء، كأبي جعفر النحاس،

---

(١) معاني القرآن: ٣٥١/١.

(٢) ينظر: الكشاف: ٥٨/٢. والمحرر الوجيز: ٣٣٥/٢. ومفاتيح الغيب: ١١٧/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٥١/١. والمحرر الوجيز: ٣٣٥/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

(٥) معاني القرآن، الأخفش: ٣١٠/١. وينظر: غريب القرآن: ص ١٥٨. ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٨٣/٢.

(٦) جامع البيان: ٤٨/١٢. وينظر: الحجة في القراءات السبع، ص ١٤٨. وبحر العلوم: ٤٧٥/١.

(٧) مفاتيح الغيب: ١١٧/١٣.

والسمرقندي، والثعلبي، والبغوي، وابن عطية الذي نسبه إلى ابن عباس رضي الله عنه، وكذلك القرطبي(١).

٢- ذكر الفرّاء أنه لو قرئت (قَبَلا) بفتح القاف والباء، عَلَى معنى: مُعَاينةً كَانَ صوابًا، كما تَقُولُ: أنا لقيته قَبَلًا(٢). أي، عِيَانا.

٣- قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ المُبَرِّد: (قِبَلًا)، بكسر القاف وفتح الباء بمعنى: ناحية، كما نقول: لِي قِبَلَ فُلَانٍ مَالٌ، فَقِبَلًا نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ(٣).

٤- وذكر الأخفش في (قِبَل)، بكسر القاف وفتح الباء، معنيين آخرين، الأول: تقول: لا قِبَلَ لي بهذا، أي: لا طَاقَةَ. والآخر: تقول: لِي قِبَلَك حقٌ، أي: عندَك(٤).

د- تعقيب وتعليـــــــق:

من خلال ما سبق من أقوال اللغويين والمفسرين والقراء، وغيرها يمكن أن نسجل بعض الملحوظات فيما يأتي:

١- جاء توجيه القراءتين من قِبَل المفسرين والقراء يوافق المعنى اللغوي، فقد ذكر اللغويون أنّ (القُبُل) يأتي بمعنى: المُقابلة، والمواجهة، والعِيَان، والقبيل، والصنف. وأنّ (القِبَل) يأتي بمعنى: العيان، والطاقة، والناحية، ومن عنده. وهذه المعاني هي التي ذهب إليها المفسرون والقراء.

٢- كان لاختلاف صورة البنية أثرٌ في توجيه المعنى في القراءتين السابقتين، حيث اختصت صيغة (قُبُل) بمعان جاءت مختلفة عما في صيغة (قِبَل)، بالرغم من أنّ الْوَاحِدِيُّ قالَ: قَالَ أَبُو زَيْدٍ يُقَالُ لَقِيتُ فُلَانًا قِبَلًا وَمُقَابَلَةً

(١) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: ٢/ ٤٧٥. وبحر العلوم: ٤٧٥/١. والكشف والبيان: ١٨١/٤. ومعالم التنزيل: ١٥٢/٢. والمحرر الوجيز: ٣٣٥/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

(٢) معاني القرآن: ٣١٠/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ: ٢/ ٢٧. والمحرر الوجيز: ٣٣٥/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٦٧/٧.

(٤) معاني القرآن: ٣١٠/١.

وَقُبُلًا وَقِبِلًا وَقَبِيلًا كُلُّهُ وَاحِدٌ. وَهُوَ الْمُوَاجَهَةُ. وقَالَ الْوَاحِدِيُّ: فَعَلَى قَوْلِ أَبِي زَيْدٍ الْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدٌ وَإِنِ اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ. وهذا لا نرجحه لتباين المعنى في أقوال المفسرين والقراء. وهذا الاختلاف اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد.

٣- بالرغم من أنّ القراءتين مرويتان عن رسول الله ﷺ، وهذا منقول بالتواتر، ولا يجوز التفاضل بينهما، إلا أنني لاحظت أن العالم الجليل ابن جرير الطبري- مع علو قدره ومنزلته- قال:" وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا، قراءةُ من قرأ: (وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلا)، بضم(القاف) و(الباء)، لِمَا ذَكَرْنَا من احتمال ذلك الأوجهَ التي بينّا مِن المعَاني، وأن معنى(القِبَلِ) داخلٌ فيه، وغيرُ داخِلٍ في القِبَلِ معاني (القُبُل)"[(١)]. ولا نسلم لابن جرير فيما قاله، لأن هناك مَعانيَ في (قِبَل)، نحو: طَاقَة، ونَاحِيَة، وعِنْدَك، لا تدخل في (قُبُل). كما أنّ قوله: (أَوْلَى بالصّواب) يُوحِي بأن القراءة الأخرى أقل درجة مِن الأولى في الصواب، وهذا لايجوز. والله أعلم.

٤- ضعّفَ أبو عَلِي الفارسِي قولَ الفَرّاء في أنّ (قُبُلًا) جمعُ قبيل، الذي يعني الكفيل؛ فقال:" فليس بالسهل أن يحمل على القبيل الذي هو الكفيل لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكلّمهم الموتى، مع أن ذلك مما يبهر ظهوره، ويضطرّ مشاهدته، فأن لا يؤمنوا بالكفالة التي هي قول لا يبهر ولا يضطرّ، ويجوز أن لا يصدّق، أجدر"[(٢)]. وذكر الرازي أن وجه الإعجاز هو إنطاق ما لا ينطق، وهو قولٌ كما قال أبو علي الفارسي.

وبعد فقد كان اختلاف بنية الاسم وتعددها عاملا في اختلاف توجيه القراءة القرآنية عند المفسرين والقراء في الآية السابقة، ولكن كما قلنا إنه اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.

(١) جامع البيان: ٤٨/١٢. وينظر: الحجة في القراءات السبع، ص ١٤٨. وبحر العلوم: ٤٧٥/١.
(٢) الحجة للقراء السبعة: ٣٨٤/٣.

الصورة الثالثة: باب (فَعَل، وفَعِل):

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾، من الآية: ١٢٥.

أ- القراءات:

اخْتلفَ القرّاء فى فتح الرّاء وَكسرها من قَوْله تَعَالى: ﴿حَرَجًا﴾، فَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى (حَرَجًا) مَفْتُوحَة الرَّاء، وَقَرَأَ نَافِع وَعَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر (حَرِجًا) مَكْسُورَة الرَّاء.

ورَوَى حَفْصٌ عَن عَاصِمٍ (حَرَجًا) مثل أَبى عَمْرو(١).

ب- الحَرَج والحَرِج في اللغة:

أفاضت مُعاجم اللغة في ذكر معان لمادة: حَرَج، ولكن سنحاول أن نذكر بعضا منها بما يتناسب مع هذا الموضع.

قيل الحَرَجُ هو: المَأْثَم. والحَارِجُ: الآثِم. ورجُلٌ حَرِج وحَرَج كما تقول: دَنِف ودَنَف: في مَعْنَى الضَيّق الصَدْر، قال الراجز: لا حَرِجُ الصَدّرِ، ولا عَنِيفُ(٢).

وقيل: الحَرَجُ والحَرِجُ والمُتَحَرّجُ: الْكَافُّ عَن الْإِثْم(٣).

وقيل: الحَرَجَ: الذِي يُحِبّ الشيءَ؛ وَقد حَرِجَ بِهَذا الشّيء حَرَجاً(٤).

وقال الفرَّاءُ: "قرأها ابنُ عَبّاس وعمر (حرِجًا) . وقرأها الناس: حَرَجًا. والحرج- فيما فسّرَ ابنُ عباس- المَوْضِع الكثير الشَّجَر الَّذِي لا تصلُ إِلَيْهِ الرَّاعِيَة. قَالَ: فكذلك صَدْرُ الكافِرِ لا تَصِلُ إِلَيْهِ الحِكْمَةُ. وَهُوَ فِي كَسْرِهِ وفَتْحِهِ

(١) كتاب السبعة: ص ٢٦٨. والحجة في القراءات السبع: ١٤٩. والحجة للقراء السبعة، ٣/٤٠٠، ٤٠١. وحجة القراءات: ص٢٧١.

(٢) ينظر: العين: ١/٣٠٠. وتهذيب اللغة: ٤/٨٤.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/٧٠.

(٤) ينظر: كتاب الجيم، أبو عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ١/١٩٦.

بِمنزلة الوَحَد والوَحِد، والفَرَد والفَرِد، والدَّنَف والدَّنِف: تقوله العربُ فِي مَعْنَى واحدٍ.(١).

وقال الزجاج: الحَرَجُ في اللغةِ أَضْيَق الضِّيقِ، والذي قال ابن عباس صَحِيحٌ حَسَنٌ. فالمعنى عند أهل اللغة إنَّهُ ضَيِّقٌ جدًّا(٢).

ويُقَال: أَحْرَجَهُ أي آثَمَهُ. والتَّحْرِيجُ: التَّضْييقُ. وتَحرَّجَ، أي تأثَّم. وأَحْرَجَهُ إليه، أي ألجَأَهُ. والحِرْجُ أيضاً: لُغَةٌ في الحَرَجِ، وهو الإثمُ حَكاهُ يُونسُ. وَالْجَمْعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ: حَرَجٌ وأَحْرَاجٌ وحَرَجَاتٌ (٣).

وَيُقَالُ حَرِجَتِ الْعَيْنُ تَحْرَجُ، أَيْ تَحَارُ. وَتَقُولُ: حَرِجَ عَلَيَّ ظُلْمُكَ، أَيْ حُرُمَ. وَيُقَالُ أَحْرَجَهَا بِتَطْلِيقَةٍ، أَيْ حَرَّمَهَا. والْحَرَجُ: السَّرِيرُ الَّذِي تُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَوْتَى(٤).

وبعدُ فالواضح من أقوال اللغويين أنّ (الحَرِج) بكسر الراء، و(الحَرَج) بفتح الراء، بمنْزلة الوَحَدِ والوَحِدِ والفَرَدِ والفَرِدِ، والدَّنَفِ والدَّنِفِ، فهما لغتان، والمعاني فيهما كثيرة، ولكن المشهور فيهما هو: ضَيِّقٌ كَثِيرُ الشَّجَرِ، أو الإثم أو الكافُّ عَنِ الإثم، أو الضِّيق، أو ضَيِّق الصَّدْرِ.

جـ- الحَرَج والحَرِج في كتب التفسير وعلوم القرآن:

لم تختلف أقوال العلماء في كتب التفسير وعلوم القرآن عن أقوال اللغويين، إلا أنه يلاحظ أنَّ مِنْهم مَن جمع بينهما، وجعلهما لغتين في معنى واحد، ومِنْهُم مَنْ فرق بينهما. وسوف تتضح أقوالهم من خلال النقاط التالية:

١- ذهب بعض المفسرين وعلماء القرآن إلى أنّ (حَرَجًا) بفتح الراء وبكسرها، بمعنى واحد، وهو: شدة الضيق، يقول الطبري:" وَالْحَرَجُ: أَشَدُّ

(١) معاني القرآن: ٣٥٣/١، ٣٥٤. وينظر: تهذيب اللغة: ٨٤/٤. والصحاح: ٣٠٥/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٠/٢. ولسان العرب: ٢٣٣/٢.
(٣) ينظر: الصحاح: ٣٠٦/١. إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٤٩م، ص١٠٠.
(٤) ينظر: مقاييس اللغة: ٥١/٢. وشمس العلوم: ١٤١١/٣. وتاج العروس: ٤٧٤/٥.

الضّيقِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَنْفُذُ مِنْ شِدَّةِ ضِيقِهِ، وَهُوَ هَهُنَا الصَّدْرُ الَّذِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْمَوْعِظَةُ وَلَا يَدْخُلُهُ نُورُ الْإِيمَانُ لِرَيْنِ الشِّرْكِ عَلَيْهِ. وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَرَجِ، وَالْحَرَجُ جَمْعُ حَرَجَةٍ: وَهِيَ الشَّجَرَةُ الْمُلْتَفُّ بِهَا الْأَشْجَارُ، لَا يَدْخُلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا شَيْءٌ لِشِدَّةِ الْتِفَافِهَا بِهَا"(١).

ويُنْسَبُ مَعنى: الشجر الملتف، إلى ابن عباس رضي الله عنه، وقالَ أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَدْ قَرَأَ (ضَيِّقًا حَرَجًا)، بفَتْحِ الرَّاء، وقرأَها عندَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ضَيِّقًا حَرِجًا)، بكسر الرَّاء، فَقَالَ عُمَرُ: " ابْغُونِي رَجُلًا مِنْ كِنَانَةَ وَاجْعَلُوهُ رَاعِيًا، وَلْيَكُنْ مُدْلَجِيًّا، قَالَ: فَأَتَوْهُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا فَتَى، مَا الْحَرَجَةُ ؟ قُلِ: الْحَرَجَةُ فِينَا: الشَّجَرَةُ تَكُونُ بَيْنَ الْأَشْجَارِ الَّتِي لَا تَصِلُ إِلَيْهَا رَاعِيَةٌ وَلَا وَحْشِيَّةٌ وَلَا شَيْءٌ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: كَذَلِكَ قَلْبُ الْمُنَافِقِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ"(٢). فكان ضَيِّقًا حَرَجًا.

٢- ذكر السَّمين الحَلَبي(٣) أنَّ قِرَاءَةَ الفَتْحِ أعَمُّ مِن قِرَاءةِ الكَسرِ، التِي هِيَ أخصُّ، فكلُّ حَرَجٍ ضِيقٌ مِنْ غَيرِ عَكْسٍ، وعلى هذا فالمفتوحُ والمَكسُور بِمَعنًى واحِدٍ. وقد سبقه الفرّاء إلى هذا فَقَال:" وهو فِي كَسْرِهِ وفَتْحِهِ مَنْزِلَةُ الوَحَد والوَحِد، والفَرَد والفَرِد، والدَنَف والدَنِف: تقولُهُ العَرَبُ فِي مَعنًى وَاحِدٍ"(٤).

---

(١) جامع البيان: ١٠٣/١٢، ١٠٤. وينظر: تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م: ٢٥٤/٤. والتفسير الوسيط: ٣٢١/٢. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: ١٤٤/٥.

(٢) جامع البيان: ١٢/ ١٠٤. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٠/٢. وبحر العلوم: ٤٨١/١. والكشف والبيان: ١٨٨/٤. ومعالم التنزيل: ١٥٨/٢. والكشاف: ٣٤٣/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٨٢/٧.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٤٤/٥.

(٤) معاني القرآن: ٣٥٤/١.

ويُفْهَم من كلامِ الفرّاء أنهما لغتان، وصرَّحَ بهذَا أبو زرعة والبَغَوي وابن الجوزِي الذي قال:" وكذلك قالَ يُونُس بنُ حَبيبٍ النَّحْوِي: هما لُغَتان، إلا أنَّ الفتْحَ أكثرُ علَى ألْسِنَةِ العَربِ مِنَ الكسْرِ، ومجْرَاهُمَا مجْرَى الدَّنَفِ والدَّنِفَ(١).

وذكر القرطبي أنَّ الحَرَجَ عند أَبِي زَيْدٍ لفظٌ مُشْتركٌ، فَالْحَرَجُ الْإِثْمُ. وَالْحَرَجُ أَيْضًا: النَّاقَةُ الضَّامِرَةُ. وَيُقَالُ: الطَّوِيلَةُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وخَشَبٌ يَشُدُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ يُحْمَلُ فِيهِ الْمَوْتَى، عَنِ الْأَصْمَعِيّ. وَهُوَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَإِمَّا تَرَيْنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ ... عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفُقُ أَكْفَانِي(٢).

٣- مِن العلماء الذين فرقوا بين (الحَرَج)، و(الحَرِج) الزجّاجُ وأبُو علي الفارسي. ونقل ذلك كثيرٌ من المفسرين. يقول الزجاج:" ويجوز حَرِجاً - بكَسْرِ الراءِ - فمن قال حَرِج فهو بمنزلة قولهم: رَجُـــلٌ دَنِفٌ، لأنَّ قولَكَ دَنَف ههنا وَحَرَجٌ ليس من أسماءِ الفاعلين. إنما هو بمنزلة قولهم: رَجُلٌ عَدْل أي ذو عَدْل"(٣).

وقال أبو علي:" مَنْ فَتحَ الرّاءَ كانَ وَصْفًا بالمَصْدرِ، مثل: قَمَنٍ(٤) وحَرَى، ودَنَفٍ، ونحوَ ذلكَ مِنَ المَصَادرِ التِي يُوصَفُ بِهَا، ولا يَكونُ كبَطَلٍ،

---

(١) زاد المسير: ٧٦/٢. وينظر: حجة القراءات: ٢٧١. ومعالم التنزيل: ١٥٨/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٨٢/٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٨٢/٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٠/٢. وينظر: بحر العلوم: ٤٨١/١. والكشف والبيان: ١٨٨/٤.

(٤) يُقالُ: هُوَ قَمَنٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا بِفَتْحَتَيْنِ أَيْ جَدِيرٌ وَحَقِيقٌ وَيُسْتَعْمَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ مُطْلَقًا، فَيُقَالُ هُوَ وَهِيَ وَهُمْ وَهُنَّ قَمَنٌ، وَيَجُوزُ قَمِنٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ فَيُطَابِقُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ. ينظر: المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت: ٥١٧/٢. مادة: (قمن).

لأنَّ اسمَ الفاعِلِ فِي الأمْرِ العَامِّ مِنْ فَعِلَ إنّمَا يَجيءُ علَى فَعِل. ومَنْ قرَأ: (حَرِجًا) فَهُوَ مِثْلُ دَنِفٍ، وفَرِقٍ[1].

فيكون المعنى في الكسر: يجعل الله صدْرَه ضَيِّقًا مبالغًا في الضّيق. أو (شَاكًا) وتعني: (ضَيِّقًا)[2]، وَرُوِيَ هذا عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وقال قتادة: تعني (مُلتَبِسا)[3]. وقيل: آثما. وأمَّا على قراءة الفتح فإنَّ (حَرَجًا) تكون مصدرًا وَمَعْنَاهُ ذَا حَرَجٍ. وقيل: الحَرَج بالفتح جمع حَرَجَة كقصَبَة وقَصَب.

وما ذهب إليه الفرّاءُ وأبو عَلِيّ إنما هو قول الخليل بن أحمد.

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبعد هذا العرض لأقوال اللغويين والمفسرين، يمكن أن نسجل الآتي:

١- اتضحَ أن الصورتين هما لغتان يؤديان المعنى نفسه، وإن كان الأشهر عند العرب كما قال يُونُس بنُ حَبيبٍ النَّحْوِي قراءة الفتح.

٢- لم يفاضل أحدٌ منهم بين القراءتين، لإدراكهما أنهما على القدر نفسه من الأهمية والقداسة؛ لانتسابهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣- بالرغم مِن أنَّ الزجّاجَ وأبا علي قد فرّقا بين الصورتين، ووَجَّهَا قراءة الفتح على الوصف بالمصدر، وقراءة الكسر على أنها نعت مثل دَنِف، إلا أنّ المعنى في كلتا الصورتين واحد وهو الضِّيقُ الشديدُ.

---

(١) الحجة للقراء السبعة: ص٤٠١.

(٢) ينظر: تفسير مقاتل: ٥٨٨/١. وجامع البيان: ١٠٥/١٢. وتفسير ابن أبي حاتم: ١٣٨٥/٤. وبحر العلوم: ٤٨١/١.

(٣) ينظر: الكشف والبيان: ١٨٨/٤.

الصورة الرابعة: باب (فَعْل وفُعْل):

وردت هذه الصورة في موضعين، هما كالتالي:

١- قال تعالى: ﴿ فَقَالُوا هذا لِلَّهِ **بِزَعْمِهِمْ** وَهذا لِشُرَكَائِنا﴾، من الآية: ١٣٦.

٢- قال تعالى: ﴿ لا يَطْعَمُها إِلاَّ مَنْ نَشاءُ **بِزَعْمِهِمْ**﴾، من الآية: ١٣٨.

أ- القراءات:

اختلفَ القراءُ في فتْحِ الزاي في قوله تعالى: بِزَعْمِهم، وضمّها. فقرأ الكسائيّ وحدَهُ: بِزُعْمِهم، مضمومة الزاي. وقرأ الباقون: بِزَعْمِهم، مفتوحة الزاي(١).

ب- الزَّعْم والزُّعْم في اللغة:

جاءَ في مُعاجم اللغة أنّ فتحَ الزّاي وضمَّها في: الزَّعْم، لغتان، قال ابن دريد:" الزَّعْم والزُّعْم لُغَتَانِ فصيحتان"(٢). والزُّعْمُ: لغة في الزَّعْم، ويُقالُ: هِيَ لُغةُ بَنِي أَسَد، وقرأ الكِسَائي: ﴿ قالوا هَذَا لله بِزُعْمِهم﴾ بِضَمّ الزاي ومَا أَشْبَهُ في جَميع القُرآن. والباقون يفتَحُونَها. والفتْحُ لُغةُ أهلِ الحِجَاز(٣).

وذكرَ الفارابي أنّ:" الزِّعْمَ: لغةٌ في الزَّعْم"(٤). وقد حَكاها الكِسَائِي والفَرّاء، وقالا:" هي لُغَةُ قَيْسٍ وتَمِيم، وأنكرَهَا أبو حَاتِم"(٥).

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٠٩/٣. وحجة القراءات: ص ٢٧٣. وكتاب السبعة: ص ٢٧٠.

(٢) جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ٨١٦/٢.

(٣) شمس العلوم: ٢٧٩١/٥.

(٤) ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ١٥٩/١، ١٩٣.

(٥) ينظر: شمس العلوم: ٢٧٩١/٥.

إذن فالزَّعْمُ والزُّعْمُ والزِّعْمُ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ، مَرْوِيةً عَنِ العَرَبِ. وقد قِيل في معناها أكثرُ مِنْ وَجْهٍ، قال الخَلِيلُ:" زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْماً وزُعْماً إذا شك في قوله... وكذا تفسير: هذا بِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ، أي: بقولهم الكذب"(١). فقد صرح بمعنى الشك وهو الكذب. وقال ابن سيده في عبارة الخليل:" كأنه يذهب بالشك إلى معنى الباطل"(٢).

وَقَالَ اللَّيْث:" سَمِعتُ أهل الْعَرَبيَّة يَقُولُونَ: إِذا قيل: ذَكَر فلَان كَذَا وَكَذَا فَإِنَّمَا يُقَال ذَلِك لأمر يُسْتَيقَنُ أَنه حَقّ، فَإِذا شُكّ فِيهِ فَلم يُدْرَ لعلّه كذِب أَو بَاطِل قيل: زعم فلَان. وَقَالَ شُرَيح: زَعَمُوا كنيةُ الْكَذِب. وَقَالَ شمر: وَقد يكون الزَّعْم بِمَعْنى القَوْل"(٣).

وذهب ابن دُريد "إلى أنّ أَكْثر مَا يَقع الزَّعْم على الْبَاطِل، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي التَّنْزِيل: (زَعَمَ الّذين كفرُوا أنْ لن يُبعثوا)، وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ من الزَّعْم فِي الْقُرْآن وَفِي فصيح الشّعْر. قَالَ كَعْب بن مَالك:

زعمت سَخينةُ أنْ ستغلبُ رَبَّها ... ولَيغْلَبَن مُغالب الغَلاّبِ.

وَقد يَجِيء الزَّعْم فِي كَلَامهم بِمَعْنى التَّحْقِيق. قَالَ النَّابِغَة الْجَعْدِي:

نودِيَ قِيلَ آزْكَبَنْ بأهلك إن ... الله موفٍ للنَّاس مَا زَعَما"(٤).

وأضاف ابن فارس معنيين آخرين، أَحَدُهُمَا:" الْقَوْلُ مِنْ غَيْرِ صِحَّةٍ وَلَا يَقِينٍ، وَالْآخَرُ التَّكَفُّلُ بِالشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ الزَّعْمُ وَالزُّعْمُ. وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى غَيْرِ صِحَّةٍ. كقَولـه تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾، [التغابن: ٧]. وَقَول الشَّاعِر:

زَعَمَتْ غُدَانَةُ أَنَّ فِيهَا سَيِّدًا ... ضَخْمًا يُوَارِيهِ جَنَاحُ الْجُنْدُبِ.

---

(١) كتاب العين: ١٨٣/٢.

(٢) المخصص: ٢٦١/١.

(٣) تهذيب اللغة: ٩٣/٢. وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٣٤/١. ولسان العرب: م٣، جـ٢١، ١٨٣٤، والمصباح المنير: ٢٥٣/١.

(٤) جمهرة اللغة: ٨١٦/٢. وينظر: تاج العروس: ٣١٢/٣٢.

وَالْآخَرُ: زَعَمَ بِالشَّيْءِ، إِذَا كَفَلَ بِهِ. قَالَ:

تُعَاتِبُنِي فِي الرِّزْقِ عِرْسِي وَإِنَّمَا ... عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمْ

أَيْ كَمَا كَفَلَ"(١).

وجاء في التعريفات:" الزَّعْمُ: هو القَولُ بِلا دَلِيل"(٢). وقال أبو البقاء في الكليات:" الزُّعْم، بِالضَّمِّ: اعْتِقَاد الْبَاطِل بِلَا تَقوّل، والزَّعْم بِالْفَتْح: اعْتِقَاد الْبَاطِل بتقوّل. وَقيل: بِالْفَتْح قَول مَعَ الظَّن، وبالضّم ظنٌّ بِلَا قَول"(٣).

وَالْمَشْهُور أَن الزَّعْم هُوَ الِاعْتِقَاد الْبَاطِل أَي غير المطابق للْوَاقِع سَوَاء اعتقدها الْقَائِل أَو لَا(٤). وهو من أسماء الكذب.

جـ- الزَّعْم والزُّعْم في كتب التفسير وعلوم القرآن:

جاءت أقوال المفسرين قريبة من أقوال اللغويين، وهذا يتضح من الآتي:

١- اهتم بعضهم بتوضيح المعنى في: بِزَعْمهم، فذهب السمرقندي إلى أنها بمعنى: قولهم(٥). وذهب الثعلبي والواحدي والقرطبي إلى أنها تعني:

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ٢٧٩٧/٥.

(٢) كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص١١٤. وينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، مراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٩٩٦م. ٩٠٦/١.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت. ص٤٨٨.

(٤) ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ١١٠/٢.

(٥) ينظر: بحر العلوم: ٤٨٥/١.

الكذب[١]. وذهبَ ابنُ عطية إلى أنّه زَعْمٌ وتَقَوُّلٌ، والزعْمُ في كثير كلام العرب أقرب إلى غير اليقين والحق[٢].

٢- تعرض أكثر المفسرين ومَن اهتموا بمعاني القرآن الكريم بذكر ما فيها من قراءات، يقول الفراء:" هذا بِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وبزُعْمِهم، وزِعْمِهم، ثلاث لغات. ولم يَقرأ بكسر الزَّاي أحدٌ نعلمه. والعربُ قد تَجعل الحرف فِي مثل هَذَا فيقولون: الفَتْك والفُتْك والفِتْك، والوُدّ والوِدّ والوَدّ، فِي أشباه لَهَا"[٣]، ومثله: السُّقط، والسَّقط والسِّقط. وهناك لغة رابعة، حيث قرأ ابن أبي عبلة (بزَعَمهم) بفتح الزاي والعين[٤]. ولم يذكرها أحد من علماء القراءات.

٣- ذكر أبو جَعْفر النّحَّاس أنّ فتْحَ الزاي في: بِزَعْمِهِمْ، لغة أهل الحجاز، وضمها لغة بني أسد، وقرأ بها يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي، وكَسْرها لغةُ تميم وقيس فيما حكى الفراء والكسائي، وإن كان أبو حاتم قد أنكر كسرها، وقد حكاه الكسائي والفراء[٥].

٤- تساءل السُّمين الحلبي: هل الفتح والضم بمعنى واحد، أو أنّ المفتوح مصدر والمضموم اسم ؟ فقال بأنه خلاف مشهور، ولم يُشر إليه، ثم ذكر أنّ الزّعْم - بفتح الزاي وضمها وكسرها - مصدرُ زَعَم[٦].

٥- ذكر الفَرّاء أنّ أجود لغة في اللغات الثلاثة ما اختارته القرّاء الذين يُؤْثر عنهم القراءة، وهو يشير إلى قراءة فتح الزاي، وهي قراءة العامة. وقال فيها السمين الحلبي هي القراءة الفصحى.

---

(١) ينظر: الكشف والبيان: ١٩٤/٤. والوسيط في تفسير القرآن: ٣٢٦/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٩٠/٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٤٨/٢.

(٣) معاني القرآن، الفراء: ٣٥٦/١.

(٤) ينظر: الدر المصون: ١٥٩/٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس: ٣٢/٢. وزاد المسير: ٨١/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون: ١٤/٤.

د- تعقيب وتعليـــــــق:

أ- ظهر من خلال أقوال العلماء السابقين أنّ في الزعم ثلاث لغات: ضم الزاي، وفتحها، وكسرها، وأنّه ليس ثمة فارق بينها فهي لغات، ومثل هذا ثابت في كلام العرب ومثله: السُّقط، والسَّقط والسِّقط والفَتْك والفُتْك، والفِتْك.

فالزَّعم، والزُّعم، والزِّعم، هي لغات تحمل المعنى ذاته، ولم يترتب على اختلاف القراءة وتعدد البنية اختلاف في توجيه المعنى، فالصيغ بلغاتها الثلاث مصادر من الفعل الثلاثي: زَعَم.

ب- نُقلَتْ هذه القراءات مروية عن رسول الله ﷺ، وهي تحمل القدر نفسه من التقديس، وإن اختلفت في نطقها، وليس مقبولا أو محمودا أن يُفاضَل بينها من جانب علمائنا الأجلاء؛ لأنّ عملية التفضيل ينتج عنها مُفَضّل ومُفَضّل عليه، وهذا غير مقبول في القراءات المتواترة، التي هي سنة عن الرسول الكريم ﷺ. ويمكن أن يُقبل هذا الفِعل إذا كان التصنيف بينها قائما على أساس الذيوع والشهرة. وليس قائما على النظر إلى القراءة في حد ذاتها.

جـ- لم ينل تعدد القراءة في هذا الموضع كثيرا من اهتمام علماء القراءات؛ لأنّ الاختلاف في القراءة لم يترتب عليه توجيهات مختلفة في المعنى، وإنما جاء المعنى متفقا مع اختلاف صورة الكلمة الصرفية.

الصورة الخامسة باب: (فَعْل، وفَعَل).

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾، من الآية: ١٤٣.

أ- القـــــراءات:

اختلف القراء في فتح العين وإسكانها من: (المَعْز). فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: (مِنَ المَعَز) بفتح العين. وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائيّ: (مِنَ المَعْز)، ساكنة العين(١).

ب- الْمَعْز والْمَعَز في اللغة:

اختلف اللغويون في: المَعْز، والمَعَز. فقد ذهب الخليل إلى أنّ الضّرير قال:" المَعيزُ والمَعْزُ والماعِزُ واحد، والمعنَى جماعة. ويقال: مَعِيز مثل الضَّئين في جماعة الضّأن، والواحد: المَاعِز والأنثَى مَاعِزَة. قال:

ويَمْنَحُها بَنُو أشْجَى بْنِ جَرْمٍ ... مَعِيزَهُمُ حَنَانكَ ذا الحَنَانِ(٢).

وذهب ابن دريد إلى:" المِعْزَى لَا وَاحِد لَهَا من لَفظهَا، فَأَما مَعْز فواحدها مَاعِز. قَالَ الله ﷻ: ﴿وَمن الْمعز اثْنَيْنِ﴾"(٣). وزاد الفارابي:" أنّ المَعِيز: المَعْز. والمِعْزَى: المَعْز"(٤).

وقال الأزهري:" المَعْزُ والمعَزُ: ذَوَات الشَّعْرِ من الغَنَم. وَيُقَال للْوَاحِد مَاعِز. وَيجمع مِعْزىً ومَعيزاً"(٥).

---

(١) كتاب السبعة: ص ٢٧١. والحجة للقراء السبعة، ٤١٨/٣- ٤٢٠. وحجة القراءات: ص٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) كتاب العين: ١٥٣/٤.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٢٧٠/١.

(٤) ينظر: ديوان الأدب: ٤٠٨/١، ٧/٢.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٩٥/٢. والقاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ص٥٢٥.

وذهب الجوهري:" إلى أنّ المَعْزُ من الغنم: خلافُ الضأن، وهو اسمُ جنس. وكذلك المَعَزُ والمَعِيزُ، والأُمْعوزُ والمِعْزى. وواحد المَعْز مَاعِز، مثل صَاحِب وصَحْب. والأنثى مَاعِزة، وهى العَنْز؛ والجمع مواعيز"(١). وكأنه يُلمِح إلى أنَّ الجمْعَ يَعْنِي اسمَ الجمْعِ.

وذهب الفَيُّومِي إلى:" أنّ الْمَعْزُ اسْمُ جِنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَهِيَ ذَوَاتُ الشَّعْرِ مِنْ الْغَنَمِ الْوَاحِدَةُ شَاةٌ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَتُفْتَحُ الْعَيْنُ وَتُسَكَّنُ وَجَمْعُ السَّاكِنِ أَمْعُزٌ وَمَعِيزٌ، مِثْلُ: عَبْدٍ وَأَعْبُدٍ وَعَبِيدٍ، وَالْمِعْزَى أَلِفُهَا لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّأْنِيثِ وَلِهَذَا يُنَوَّنُ فِي النَّكِرَةِ وَيُصَغَّرُ عَلَى مُعَيْزٍ وَلَوْ كَانَتْ الْأَلِفُ لِلتَّأْنِيثِ لَمْ تُحْذَفْ وَالذَّكَرُ مَاعِزٌ وَالْأُنْثَى مَاعِزَةٌ"(٢).

والظاهر من هذا الخلاف اللغوي أنّ المَعْز، والمَعَز، اسم جنس للعَنْز، والمُفْردُ منهما: مَاعِزٌ للمُذكر، ومَاعِزةٌ للأنثَى، والمعنى فيهما واحِدٌ وإنْ كانت البنيةُ الصرفية فيهما مختلفة.

جـ- الْمَعْز والْمَعَز في كتب التفسير وعلوم القرآن:

جاءت أقوال العلماء في كتب التفسير وكتب القراءات وعلوم القرآن متنوعة، ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

١- ذكروا أن: (مِنَ المَعْز)، بسكون العين هي قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي وأهل المدينة والكوفة. وأمّا قِرَاءَةُ: (مِنَ المَعَز)، بفتح العين، فهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وأهل البصرة(٣). والأصل في القراءتين والأشهر تسكين العَين؛ قَالَ النَّحَّاسُ:" الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَعْزُ

(١) الصحاح: ٨٩٦/٣. وينظر: جامع العلوم: ٢٠٢/٣.

(٢) المصباح المنير: ٥٧٥/٢. وينظر: لسان العرب: م/ ٦، ج ٤٧، ص٤٢٣١. وتاج العروس: ٣٣٥/١٥.

(٣) ينظر: الكشف والبيان: ٢٠٠/٤. والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ١٠٨. ومعالم التنزيل: ١٦٥/٢. والمحرر الوجيز: ٣٥٥/٢.

وَالضَّأْنُ بِالْإِسْكَانِ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ: مَعِيزٌ، فَهَذَا جَمْعُ مَعْزٍ. كَمَا يُقَالُ: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ. قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرْمٍ ... مَعِيزَهُمْ حَنَانِكَ ذَا الْحَنَانِ

وَمِثْلُهُ ضَأْنٌ وَضَئِينٌ "(١).

وأكد أبو زرعة على أصالة التسكين، وساق له حجة أخرى، فقال:" وَالْأَصْل تسكين الْعَين لِأَنَّهُ جمْعُ مَاعِز مثل تَاجِر وتَجْر وَصَاحِب وَصَحْب، وحجتُهم إِجْمَاع الْجَمِيع على تسكين الْهمزَة فِي الضَّأْن وَهُوَ جمع ضَائِن كمَاعِز، والهمزة وَالْعين من حُرُوف الْحلق فَردُّوا مَا اخْتلفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجمعُوا عَلَيْهِ"(٢).

٢- ذكر السمرقندي أن تسكين العين وفتحها في: (المَعْز) معناهما واحد(٣). وهذا يُفسّر قول الواحدي فيهما بأنهما لغتان(٤)، ويؤكد هذا السُّمَين الحلبي بقوله: وهما لغتان في جمع ماعِز(٥).

وقد جاز فتحُ العينِ فيها وإن كان الأصل فيها التسكين؛ " لِأَن فِيهَا حرفا من حُرُوف الْحلق وَالْعرب تفتح إِذا كَانَ فِيهَا حرف من حُرُوف الْحلق وَذَلِكَ نَحْو النَّهر وَالنّهر والزهر والزهر والظعن والظعن وَإِنَّمَا جَازَ فتحهَا لِأَنّ الحَرَكاتِ ثَلَاثٌ ضَمّةٌ وفَتْحةٌ وكَسْرةٌ، فالفتحة من الْألف فَهِيَ من حيّز حُرُوف الْحلق، هَذَا قَول سِيبَوَيْهِ. فَإِن قَالَ قَائِل هَلّا فتحتَ الْهمزَة من الضَّأْن إِذْ كَانَت من حُرُوف الْحلق كَمَا فتحتَ الْعينَ مِنَ الْمَعْز، الْجَواب أَنّ الْهمزَةَ أثقلُ من

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١١٤/٧.
(٢) حجة القراءات: ٢٧٦.
(٣) ينظر: بحر العلوم: ٤٩٠/١.
(٤) ينظر: الوسيط في التفسير: ٣٣١/٢.
(٥) ينظر: الدر المصون: ١٩٤/٥.

الْعَين لِأَنَّهَا تَخرجُ من أَقْصَى الْحَلقِ وتحريكُها أثقلُ من تَحْرِيكِ الْعَين وَكَذَلِكَ فرق بَينهمَا"[١].

٣- اختلف المفسرون في كلمة: (المَعْز)، فذهب الأخفش والطبري والثعلبي، إلى أنها جَمْعٌ علَى غيرِ واحِدٍ، أي اسم جمع، وكذلك (المِعْزَى). وتُجمع: المَاعِز، والمَاعِزَة، على: المَوَاعز[٢]. وأجاز الثعلبي أنْ تُجْمَع: مَاعِز على: مَعِيزَة، وتُجْمَع: مَاعِزة على: مَوَاعِز[٣]. وقال البغوي:" وَجَمْعُ الْمَاعِزِ مَعِيزٌ، وَجَمْعُ الْمَاعِزَةِ مَوَاعِزُ "[٤].

وهناك من ذهب إلى أنّ: ماعِز تُجْمع جمع تكسير، فتأتي على: (المَعْز) ساكنة العين، وتأتي على: (المَعَز) مفتوحة العين، يقول أبو علي الفارسي:" فأمّا المَعَزُ في جمْعِ مَاعِزٍ، فهو: مثل خادمٍ وخَدَم، وطَالبٍ وَطَلَبٍ، وحارسٍ وحَرَسٍ، وحكى أحمدُ بنُ يَحْيَى: رائحٌ ورَوَحٌ.... وأمّا من قال: المَعْز بإسكان العين: فهو على هذا جمْعٌ أيضًا، كما كان في قول من فتح العين جمعًا أيضًا، وجُمِعَ مَاعِزٌ عليه، كما قالوا: صاحِبٌ وصَحْبٌ وتاجِرٌ وتَجْرٌ، وراكِبٌ ورَكْبٌ[٥]. والأنثى: المَاعِزَة، وهي العَنْز. وقد ذكر هذا كل من الأخفش والزمخشري وابن عطية والرازي والقرطبي[٦].

د- تعقيب وتعليـــــق:

١- كانت السمة المشتركة بين اللغويين، والمفسرين، وعلماء كتب القراءات، هي اختلافهم في كلمة: المَعْز، سواء أكانت ساكنة العين أم

(١) حجة القراءات: ٢٧٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣١٦/١. وجامع البيان: ١٨٨/١٢. والكشف والبيان: ٢٠٠/٤.
(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٠٠/٤.
(٤) معالم التنزيل: ١٦٥/٢.
(٥) الحجة للقراء السبعة: ٤١٩/٣.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ٣١٦/١. والكشاف: ٧٤/٢. والمحرر الوجيز: ٣٥٥/٢. مفاتيح الغيب: ١٦٦/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ١١٤/٧.

مفتوحتها، من حيث كونها جمعا أم اسم جمع، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنها اسم جمع لا واحد لها من لفظها، واختلفوا في الجمع منها على ما ظهر قبل قليل، ومنهم من ذهب إلى أنها جمْعُ تكسير من ماعز. وأرى أن الجوهري قد أشار ضمنيا إلى أن الجمْعَ يعني اسمَ الجمْعِ، عندما قال الضَأْن والمَعْز مثل راكب وركْب وسَافِر وسَفْر.

٢- ثبت من خلال ما سبق أنّ اللغويين والمفسرين والقراء، قد اتفقوا على أنّ كلمة: المَعْز، فيها قراءتان، الأولى بتسكين العين، وهذه هي الأشهر، والثانية: بفتح العين، وهما لغتان؛ فيفيدان المعنى نفسه، وبناء عليه فالوجه في القراءتين واحد، ولم يترتب على اختلاف صورة البنية اختلاف في توجيه القراءة.

٣- لم يتطرق أحد من اللغويين أو المفسرين أو أصحاب كتب القراءات، إلى تفضيل قراءة من القراءتين؛ لأنهم يدركون تمام الإدراك أنه أمر غير محمود؛ لأنّ القراءتين قد قرأ بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس هناك مجال للمفاضلة. كما أن فتحَ العين من: المَعْز، أو تسكينها، لغتان في جمْعِ مَاعِز، حيث إنّ فاعِلاً يجوز أنْ يُجمع على فَعْل تارة وعلى فَعَل تارة أخرى، نحو: تَاجِر وتَجْر، وصاحِبٌ وصَحْبٌ، وخَادِم وخَدَم، وَحَارِسٍ وَحَرَسٍ(١).

(١) ينظر: الدر المصون: ٥/١٩٤.

المبحث الثاني

أبنية الاســـم المزيـــد

تعددت أبنية الاسم المزيد، وجاءت على ست صور، هي كالآتي:

الصورة الأولى: باب (فُعْلَة، وفَعَلَة):

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ **بِالْغَدَاةِ** وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، من الآية: ٥٢.

أ- القراءات:

كلهم قَرَأَ ﴿بِالْغَدَاةِ﴾ بِأَلفٍ إِلَّا ابْن عَامر فَإِنَّهُ قَرَأَ ﴿بِالْغُدْوَة﴾ فى كل الْقُرْآن بِالْوَاو(١).

ب- الْغَدَاة والغُدْوَة في اللغة:

قال ابن فارس:" الْغَيْنُ وَالدَّالُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ. مِنْ ذَلِكَ الْغُدُوُّ، يُقَالُ غَدَا يَغْدُو. وَالْغُدْوَةُ وَالْغَدَاةُ، وَجَمْعُ الْغُدْوَةِ غُدًى، وَجَمْعُ الْغَدَاةِ غَدَوَاتٌ(٢).

وَ"(الْغُدْوَةُ) مَا بَيْنَ صَلَاةِ (الْغَدَاةِ) وَطُلُوعِ الشَّمْسِ. وغُدْوةٌ مَعْرِفَةٌ لَا تُصْرَفُ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ سَحَرَ إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَالْجَمْعُ (غُدًا). وقَالَ النَّحْوِيُّونَ: إِنَّها لَا تنوَّنُ وَلَا تدْخلهَا الْألف وَاللَّام.

وقَالَ اللَّيْث: سَمِعتُ أَبَا الجَرّاح يَقُول: رَأَيْت كغدوة قطّ، يُرِيدُ كغَدَاة يَوْمِه. وَإِذا قَالُوا: الغَدَاةَ صَرفُوا"(٣).

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٥٨. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٠. وحجة القراءات: ص ٢٥١. ومعجم القراءات: ٤٣٣/٢.

(٢) مقاييس اللغة: ٤١٥/٤.

(٣) تهذيب اللغة: ١٥٥/٨. وينظر: الصحاح: ٢٤٤٤/٦. والمحكم والمحيط الأعظم٤٣/٦-٤٥. وشمس العلوم: ٤٩١١/٨. ولسان العرب: مجلد/ ٥، جـ ٣٢٢٠/٣٦، ٣٢٢١.

"وَالْغَدَاةُ الضَّحْوَةُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ:" وَلَمْ يُسْمَعْ تَذْكِيرُهَا وَلَوْ حَمَلَهَا حَامِلٌ عَلَى مَعْنَى أَوَّلِ النَّهَارِ جَازَ لَهُ التَّذْكِيرُ وَالْجَمْعُ غَدَوَاتٌ"(١).

والغداة:" لَا تجمع على الغَدَايَا، وَلَكنهُمْ كَسَّرُوه على ذَلِك ليُطابِقُوا بَين لَفظِهِ وَلَفظِ العَشايا فَإِذا أفْرَدُوهُ لم يُكسِّرُوه. وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: (غَدْيَة): لُغَةٌ فِي (غَدْوَة) كضَحْيَة: لُغَة فِي ضَحْوَة، وعَلى هَذَا يكونُ تكْسِيرُه على وَجهِهِ، لِأَنَّ (فَعِيلَة) بَابُهُ أَنْ يُكسَّرَ علَى (فَعَائِل)"(٢).

والظاهر من أقوال اللغويين أنّ الغَدَاةَ والغُدْوَة لغتان، والمَعْنَى فِيهِمَا واحد، وقد يكون المعنى فيهما مختلفا على رأي ابن الأنباري، الذي قال إنَّ الغَدَاة وقتُ الضُّحَى، والغُدْوَة كما قال اللغويون ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس. ويَجُـــوز أنْ تُحمل الغداة على مَعْنَى غُدْوَة وهُوَ أولُ النهار فلا يكون بينهما خلاف.

جـ- الْغَدَاة والغُدْوَة في كتب التفسير وعلوم القرآن:

تَوقَّفَ قليل من المفسرين وكثير من علماء القراءات أمام هذا الموضع لتوجيه المعنى في القراءتين، وهذا يتضح في النقاط التالية:

١- اتفق القراء والمفسرون(٣)على أنَّ القِرَاءة (بِالْغَدَاةِ) بالألف، هي قِرَاءة الجُمْهُور، وقد ذكروا أن هذا هو الوَجْهُ. وحُجةُ مَنْ قرأ بالألف أمران، الأول: أَنَّ غَدَاة نكرَة وغُدْوَة مَعرفَة وَلَا تسْتَعْمل بالألف وَاللَّام، وَدخلَتْ الألف واللام علَى غَدَاةٍ لِأَنَّهَا نكرَة.

والثاني: أنَّ مَنْ قرأَ بالألف قدْ حَذا ألفاظَ العَربِ وما تَستعملُهُ فِي خِطَابِهَا إذا قالوا: جئتك بالغَدَاة والعَشِيّ. وإنَّمَا كانَ ذلك الاختيار لأنّ قولهم:

(١) المصباح المنير: ٤٤٣/٢.
(٢) لسان العرب: مجلد/ ٥، جـ ٣٦/ ٣٢٢٠، ٣٢٢١.
(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٤١/٥. ومعالم التنزيل: ١٢٥/٢. وزاد المسير: ٣٣/٢. ومفاتيح الغيب: ٥٤١/١٢.

(غَدَاة) نكرة فإذا عرّفت بالألفِ واللامِ جاءتْ مُطابقةً للعَشِيّ، فاتفقا في التعريفِ بالألفِ واللامِ[١].

٢- ذكر علماء القراءات والمفسرون أنَّ ابن عامر قرأ (بِالْغُدْوَةِ) بِضَمِّ الْغَيْنِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَوَاوٍ بَعْدَهَا، ونسبها الفراء إلى أبي عبد الرحمن السلمي، فقال:" ولا أعلمُ أحدًا قرأ غيره. والعربُ لا تُدخل الألف واللام فِي الغدوة لأنها معرفة بغير ألف ولام... ولا تضيفها كذلك"[٢]. وقرأ بها أيضًا نصْرُ بنُ عاصِم ومالكٌ بنُ دِينار[٣]. وَرُوي عن أبي عبد الرحمن (بالغُدو) بغَير هَاءٍ، وقرأ ابنُ أبِي عَبْلَة (بالغُدْوَاتِ والعَشِيَّاتِ) بَألِفٍ فِيهِمَا عَلَى الجَمْعِ[٤].

وكانَتْ حُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بالوَاوِ أنَّهُم وجَدُوه فِي الْمُصْحفِ بِالْوَاو فقرأوا اتبَاعا لِلْخَطِّ، وأَنَّهَا فِي السَّوَادِ بِالْوَاوِ[٥]. وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة فقال:" وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظُهما على تَرْكها، وكذلك الغداة، على هذا وجدنا العرب"[٦].

وأكد هذا أبو جعفر النحاس فقال:" وهذا لا يلزم... ولا تكاد العرب تقول: الغدوة لأنها معرفة ولا تدخل الألف واللام على معرفة"[٧]. وذكر ابن خالويه أن ذلك ليس بحجة قاطعة، ودلل على ضعف هذا الوجه بقوله: ودلّ على ضَعف هذه القراءة:" أن (غُدْوَة) إذا أردت بها غدوة يومك فلا تستعمل إلّا معرفة بغير ألف ولام كما استعملوا ذلك في (سحر). وما كان تعريفه من هذا

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ص١٤٠.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٣٩/٢.(بتصرف).
(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٢٩٣/٢.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٥/٢. والبحر المحيط: ٥٢١/٤.
(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢٩٣/٢. ومفاتيح الغيب: ٥٤١/١٢.
(٦) ينظر: الدر المصون: ٦٤٠/٤.
(٧) ينظر: إعراب القرآن: ٢٩٣/٢.

الوجه فدخول الألف واللام عليه محال، لأنه لا يعرّف الاسم من وجهين، وإنما جاز في الغداة، لأنه لم يقصد بها قصد غداة بعينها فتعرّفت بالألف واللام كما تعرف العشيّ، لأنهما مجهولان غير مقصود بهما وقت بعينه"(١).

٣- وقد وجدَتْ هذه القراءةُ مَنْ ينافح عنها، فقال السمين الحلبي:" إنَّ هذا الطعنَ لا يُلتفت إليه، وكيف يُظَنُّ بمَنْ تَقَدَّم أنهم يَلْحنون، والحسَنُ البَصْري ممن يُسْتَشْهد بكلامِه فضلاً عن قراءته، ونصر بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العِلمَ عن أبي الأَسْوَد ينبوعِ الصناعة، وابنُ عامر لا يَعْرف اللحنَ لأنّهُ عرَبي، وقرأ على عثمان بن عفان وغيره من الصحابة، ولكن أبا عبيد – رحمه الله – لم يعرف أن تنكير (غُدْوَة) لغةٌ ثانية عن العرب حكاها سيبويه والخليل"(٢).

قال سيبويه:" وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيتك اليوم غُدْوَةً وبُكْرَةً، تجعلها بمنزلة ضحوةٍ. فأما ضحوةٌ وعشيةٌ فلا يكونان إلاَّ نكرةً على كلّ حال"(٣).

وقال ابن خالويه:" والحجة له: أنه أراد أن العرب قد تجعلها نكرة في قولهم: (لدن غُدْوَة) كما يقولون: عشرون درهما فعرفها على هذا اللفظ بالألف واللام"(٤).

وقال أبو علي الفارسي:" ووجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد يجوز وإن كان معرفة أن يتنكّر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لقيته فينة، والفينة بعد الفينة، ففينة مثل الغُدْوَة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدّر من أمّة كلها له مثل هذا الاسم

(١) الحجة في القراءات السبع: ص١٤٠.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٤/٦٤٠.
(٣) كتاب سيبويه: ٣/٢٩٤.
(٤) الحجة في القراءات السبع: ص١٤٠.

فيدخل التنكير لذلك"[1]. وقال المهدوي:" حكى سيبويه والخليل أنَّ بعضَهم يُنَكِّر فيقول: غُدْوةً بالتنوين، وبذلك قرأه ابن عامر، كأنه جعله نكرة، فأدخل عليها الألف واللام"[2].

٤- قال السمرقندي في بحر العلوم: قرأ ابن عامر: بالغُدْوَةِ، وقرَأ البَاقُون: بِالْغَداةِ وهما لغتان[3].

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبَعْد هذا العرض لأقوال اللغويين والمفسرين وعلماء القراءات في هذا الموضع، يمكن أن نلخص ما ذُكر في النقاط التالية:

١- الظاهر في البنيتين أنّ المعنى فيهما واحدٌ؛ لأنهما لغتان كما قال السمرقندي، وكما ذكر اللغويون من أنَّ الغَدَاةِ كالغُدْوَة، وإن اختلفت فيهما البنية.

٢- لاحظنا أنَّ القراءة بالألف هي قراءة الجمهور، وهي الأشهر، فقد جاءت موافقة لأقوال اللغويين، ولكنها برسم يخالف المصحف. وأمّا القراءة بالواو فقد وردت موافقة رسم المصحف الشريف، ومخالفة أقوال اللغويين. وإنْ كانَ مَنْ رَوَاها قِلَّة بالقياس إلى رُوَاة قِراءة الألف، فإنهم لا يقلُّون عنهم دِراية بعلوم العربية وفنونها. كما أنَّ خَطَّ المصحف لاحقٌ على القراءة وليس العكس.

٣- طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على قراءة ابن عامر، ووصفها ابن خالويه بالضعف، وقلتُ في مواضع سابقة إن مثل هذا القول لا يليق أن يصدر من علمائنا الأجلاء في حق قراءة قرآنية، ونسوا أنَّ ابنَ عَامِرٍ ونَصْر بْنَ عَاصِمٍ اللَّيثي وَمَالِكا بْنَ دِينَارٍ وَأَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلمي والحسنَ البَصْري ما هُم إلا رواةٌ، وليسوا مصدرا للقراءة.

---

(١) الحجة للقراء السبعة: ١٤١/٥. وينظر: المحرر الوجيز: ٢٩٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦٤٠/٤.

(٣) بحر العلوم: ٤٥١/١.

الصورة الثانية: باب (فُعْلَة، وفِعْلَة):

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجانا مِنْ هذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، من الآية: ٦٣.

أ- القراءات:

قَرَأَ عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر ﴿ وَخِفْيَةً﴾ بِكَسْر الْخَاء هَهُنَا وفى [الْأَعْرَاف: ٥٥] وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ وَخُفْيَةً﴾ بِضَم الْخَاء هَهُنَا وفى الْأَعْرَاف. وَكَذَلِكَ حَفْص عَن عَاصِم في الْمَوْضِعَيْنِ(١).

ب- الخُفْيَةُ والخِفْيَةُ في اللغة:

القراءتان تعودان إلى جذر لُغَويّ واحد هو (خَفِيَ)، والْخَاءُ وَالْفَاءُ وَالْيَاءُ – كما يقول ابن فارس– أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ مُتَضَادَّانِ. فَالْأَوَّلُ السَّتْرُ، وَالثَّانِي الْإِظْهَارُ.

فَالْأَوَّلُ خَفِيَ الشَّيْءُ يَخْفَى؛ وَأَخْفَيْتُهُ، وَهُوَ فِي خِفْيَةٍ وَخَفَاءٍ، إِذَا سَتَرْتَهُ..... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ خَفَا الْبَرْقُ خَفْوًا، إِذَا لَمَعَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي أَدْنَى ضَعْفٍ. وَيُقَالُ خَفَيْتُ [الشَّيْءَ] بِغَيْرِ أَلِفٍ، إِذَا أَظْهَرْتَهُ(٢).

وَقال الفيومي: "إنَّ بَعْضَهُمْ يَجْعَلُ حَرْفَ الصِّلَةِ [حرف الجر] فَارِقًا فَيَقُولُ خَفِيَ عَلَيْهِ إذَا اسْتَتَرَ وَخَفِيَ لَهُ إذَا ظَهَرَ فَهُوَ خَافٍ وَخَفِيٌّ أَيْضًا وَيَتَعَدَّى بِالْحَرَكَةِ فَيُقَالُ خَفَيْتُهُ أَخْفِيهِ مِنْ بَابِ رَمَى إذَا سَتَرْتَهُ وَأَظْهَرْتَهُ وَفَعَلْتُهُ خُفْيَةً بِضَمِّ الْخَاءِ وَكَسْرِهَا وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ أَيْضًا فَيُقَالُ أَخْفَيْتُهُ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الرُّبَاعِيَّ لِلْكِتْمَانِ وَالثُّلَاثِيَّ لِلْإِظْهَارِ وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ"(٣)

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٦٠. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤١. وحجة القراءات: ص ٢٥٥. ومعجم القراءات: ٤٥٠/٢.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٢٠٢/٢.

(٣) ينظر: المصباح المنير: ص ١٧٦.

ولكنَّ القراءتين ينتميان إلى أَصْلِ السِّتْر، فالخُفْيَةُ: الاسمُ من الاسْتِخْفاءِ، يُقال: أَخفَيْت الشَّيْء إِخْفَاءً، أَي: سترْتُه. والخِفيَةُ: لغةٌ في الخُفْيةِ[1]. فالمعنى واحد.

جـ- الخُفْيَةُ والخِفْيَةُ في كتب التفسير وعلوم القرآن:

تتضح معالم (الخُفْيَةُ والخِفْيَةُ) من خلال الوقوف على مسألتين، الأولى: المعنى فيهما، والثانية: قِرَاءةُ القرّاء.

أولا: المعنى فيهما:

تنوعت أقوال المفسرين وعلماء القراءات في كلمة(خُفْيَة)، فقد ذهب مقاتل بن سليمان[2] إلى أنّ معناها: الخَفْضُ والسُّكُونُ. وذكر ذلك كل من: ابن أَبِي حاتِم الذي نسبه إلى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. والسَّمَرْقندِي.

وقال الزجاجُ:" والمعنى تدعونه خُفية أي تدعونه في أنفسكم تُضْمِرُون في فقركم وحاجاتكم إليه كما تضمرون... في أي شدة وقَعتَم. وتبعه الواحدي في هذا المعنى فقال: سرًا بِالنِّيَّةِ، أي: تُضْمِرون فقرَكُمْ وحَاجَتكم إليه كَمَا تُظْهِرُون"[3].

وذهبَ ابن جرير الطبري[4] إلى أن المَعْنَى هُوَ إِخْفَاءُ الدُّعَاءِ أَحْيَانًا، وَإِعْلَانُه وَإِظْهَارُه أحيانا. أي سرًا وعَلانِيَةً، وهو قول الكلبي كما قال السمرقندي.

والظاهر من أقوالهم أنَّ المَعْنى فيها لم يفارق المعنى اللغوي وهو الإِخْفَاءُ والسَّتْرُ، وإنْ اختلفت ألفاظهم وأساليبهم.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٧: ٢٤٣. وشمس العلوم: ١٨٥٧/٣. ولسان العرب: المجلد/ ٢، جـ ١٢١٨/١٤.

(٢) ينظر: تفسير مقاتل: ص ٥٦٥. وتفسير ابن أبي حاتم: ١٣٠٨/٤. وبحر العلوم: ٤٥٥/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٩/٢. والتفسير الوسيط: ٢٨٢/٢.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٤١٤/١١. وبحر العلوم: ٤٥٥/١. وتفسير السمعاني: ١١٣/٢. ومعالم التنزيل: ١٣٠/٢. والمحرر الوجيز: ٣٠٢/٢.

ثانيا: قِراءة القراء:

١- ذكر جُلُّ المُفسرين وعلماء القراءات أنَّ كلمة (خُفْيَة) قُرِئت بضمِّ الفاءِ وكسرِها. وهما من الإخفاء كما قال الأخفش(١).

٢- ذهب أكثر المفسرين وعلماء القراءات إلى أنَّ (خُفْيَةً وَخِفْيَةً) بالضم والكسر لُغَتَانِ مثل: رِشْوَة ورُشْوَة مِنْ أَخْفَيتَ الشَّيْءَ إذا سَتَرْتَهُ(٢). وقال السمرقندي: وهما لغتان

وكلاهما واحد(٣). وقال السمعاني: ومعناهما واحد(٤).

٣- زَادَ الْفَرَّاءُ فِي (خُفْيَة) لُغَةً أخرَى، فقال:" وَفِيهَا لُغَةٌ بالوَاوِ- ولا تَصْلُحُ فِي القِرَاءَةِ -: خُفْوَة وَخِفْوَة. كَمَا قِيلَ: قد حَلَّ حُبْوَتهُ وَحِبْوَتهُ وَحِبْيَتهُ"(٥).

٤- ذكر الثعلبي(٦) أن الأعمش قرأ (وَخِيْفَة) من الخوف كالذي في آخر (الأعراف)، حيث قُلِبَتِ الواوُ ياءً للكسرة الَّتِي فِي الْخَاء. وذكر الرازي في توجيه القراءة عند الأخفش فقال:" وَعَنِ الْأَخْفَشِ فِي خُفْيَةٍ وَخِفْيَةٍ أنهما لغتان، وأيضا الخُفْيَة من الإخْفَاء، والخِفْيَة مِنَ الرَّهَبِ"(٧).

وذكر القرطبي(٨) أَنَّ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ بَعِيدَةٌ، لِأَنَّ مَعْنَى (تَضَرُّعاً) أَنْ تُظْهِرُوا التذلل و(خُفْيَةً) أَنْ تُبْطِنُوا مِثْلَ ذَلِكَ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٣٠٢/١. والكشاف: ٣٣/٢. والمحرر الوجيز: ٣٠٢/٢.

(٢) حجة القراءات: ص٢٥٥. وينظر: الكشف والبيان: ١٥٥/٤. والتفسير الوسيط: ٢٨٢/٢. ومعالم التنزيل: ١٣٠/٢.

(٣) ينظر: بحر العلوم: ٤٥٥/١. ومفاتيح الغيب: ١٩/١٣.

(٤) ينظر: تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م: ١١٣/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣٣٨/١.

(٦) ينظر: الكشف والبيان: ١٥٥/٤. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤١. والمحرر الوجيز: ٣٠٢/٢.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٩/١٣.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/٧.

د- تعقيب وتعليـــــــق:

١- اتضح من خلال أقوال اللغويين أنَّ (الخِفيَة) لغةٌ في (الخُفْيةِ)، والمعنى فيهما واحد وهو الاسْتِخْفاءِ، وهذا ما ظهر في جُلِّ أقوال المفسرين وعلماء القراءات. وقد ذكر الرازي أنّ المعنى في (الخِفْيَة) مِنَ الرَّهَبِ، وهذا يخالف قول الجمهور، وظاهر المعنى. وأمّا على قراءة الأعمش، فإنّ توجيه المعنى سيختلف؛ لأنَّ (خِيْفَة) ستكون مِنَ الخَوْفِ وليس من الإخفاء. وعليه يختلف توجيه المعنى لاختلاف البنية.

٢- وصف القرطبي - مع علو قدره قراءة الأعمش- بأنها بعيدة، وقلنا في مواضع سابقة: إنَّ مِثل هذا القول لا ينبغي أن تُوصف به قراءة قرأ بها رسول الله ﷺ، وسمعها منه جبريل عليه السلام، فالأعمش ليس إلا راويا للقراءة.

الصورة الثالثة: باب (مُسْتَفْعَل ومُسْتَفْعِل):

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ **فَمُسْتَقَرٌّ** وَمُسْتَوْدَعٌ﴾، من الآية: ٩٨.

أ- القراءات:

اختلف القراءُ فِى كَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِهَا مِنْ قَوْله ﴿ فَمُسْتَقَـر﴾، فَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو ﴿ فَمُسْتَقِـر﴾ بِكَسْر الْقَاف، وَقَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر وَعَاصِم وَحَمْزَة والكسائي ﴿فَمُسْتَقَـر﴾ بِفَتْح الْقَاف(١).

ب- المُسْتَقَـــر والمُسْتَقِـر في اللغة:

المُسْتَقَـر والمُسْتَقِر مِنْ (قَرَّ)، والْقَافُ وَالرَّاءُ – كما يقول ابن فارس– أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدَهُمَا عَلَى بَرْدٍ، وَالْآخَرُ عَلَى تَمَكُّنٍ. فَالْأَوَّلُ الْقُرُّ، وَهُوَ الْبَرْدُ، وَيَوْمٌ قَارٌّ وَقَرٌّ. قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلْأَمُوا ... تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرُّ

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ التَّمَكُّنُ، يُقَالُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ(٢).

وقد ذكرَتْ مُعَاجِمُ اللغَةِ أنَّ (الْقَرَارُ) الْمُسْتَقَرُّ مِنَ الْأَرْضِ. وَ(الْقَرَارُ) فِي الْمَكَانِ الِاسْتِقْرَارُ فِيهِ تَقُولُ: (قَرِرْتُ) بِالْمَكَانِ بِالْكَسْرِ أَقَرُّ (قَرَارًا). وَ(قَرَرْتُ) أَيْضًا بِالْفَتْحِ أَقِرُّ (قَرَارًا) وَ (قُرُورًا). وأقررتُه في مَقَرِّه ليَقَرَّ، وفلان قَارٌّ أي ساكن. وما يَتَقارُّ في مكانه وَيَقُرُّ أي ما يَسْتَقِرّ(٣).

والقُرُّ: البَرْدُ، ولَيْلَةٌ قَرَّةٌ ويومٌ قَرٌّ وطَعامٌ قارٌّ. والقِرّة: مَا يصيبُه مِنَ القُرِّ. وقَالَ أَبُو الْعَبَّاس عَن ابْن الْأَعرَابِي: وقولهُمْ: قرَّتْ عينُه قَالَ بَعضهم: هُوَ مأخوذٌ من القَرُور وَهُــوَ

(١) ينظر: كتاب السبعة ، ص ٢٦٣. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٦. وحجة القراءات: ص ٢٦٢، ٢٦٣. ومعجم القراءات: ٤٩٧/٢.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٧/٥، ٨. والمصباح المنير: ٤٩٦/٢.

(٣) ينظر: العين: ٣٧٣/٣، ٣٧٤. وجمهرة اللغة: ١٢٥/١. والصحاح: ٢/ ٧٩٠.

الدمع البارِدُ يخرجُ مَعَ الفَرح، وَقيل: هُوَ من الْقَرار، وَهُوَ الهُدُوءُ[1].

وَيَوْمُ (الْقَرِّ) بِالْفَتْحِ الْيَوْمُ الَّذِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ لِأَنَّ النَّاسَ يَقِرُّونَ فِي مَنَازِلِهِمْ. وَقيل: لأَنهم يقرونَ بمنى، عَن كرَاع.

ومقر الرَّحِم: آخرهَا. ومستقر الْحَمْل: مِنْهُ. وَقَوله تَعَالَى: (فمستقر ومستودع): أَي فلكم فِي الأرحام مُسْتَقر، وَلكم فِي الاصلاب مستودع، وقَالَ اللَّيْث: المستقِرُّ: مَا وُلِدَ من الْخلق وَظَهَر علَى الأَرْضِ، والمستودع: مَا كَانَ فِي الْأَرْحَام[2].

والظاهر من أقوال اللغويين أنَّ القراءتين تعودان في معنيهما اللغوي إلى معنى التَّمَكُّنُ، وهو مِنْ قَرَّ الشَّيْءُ قَرًّا بمعنى اسْتَقَرَّ بِالْمَكَانِ.

جـ- المُسْتَقَـــر والمُسْتَقِـر في كتب التفسير وعلوم القرآن:

تناول المفسرون وعلماء القراءات هذا الموضع بشيء من التفصيل، وهذا ما سنعرض له بإيجاز من خلال النقاط التالية:

١- ذكروا ما فيه من القراءات، يقول القرطبي:" (فَمُسْتَقَرٌّ) قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَمْرٍو وَعِيسَى وَالْأَعْرَجُ وَشَيْبَةُ وَالنَّخَعِيُّ بِكَسْرِ الْقَافِ، وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا"[3]. وأكثر القراء على فتح القاف.

٢- ورد المعنى في كلمة (فَمُسْتَقَرٌّ) على كلتا القراءتين قريبا، يقول سيبويه:" وقالوا: قَرَّ فِي مَكانِهِ واسْتَقرّ، كما يقولون: جَلبَ الجُرْحُ وَأَجْلَبَ، يُرِيدُونَ بِهِمَا شيئاً وَاحِداً، كَمَا بُنِيَ ذلكَ علَى أَفْعَلْتُ بُنِيَ هَذا علَى اسْتَفْعَلْتُ"[4].

وهي مرفوعة على الابتداء، وخبرُها مُقدرٌ. يقول أبو علي الفارسي:" فمَنْ كَسرَ القَافَ كانَ المُسْتقرّ بِمَعْنَى القارّ. وإذا كانَ كَذلِكَ وَجَبَ أنْ يَكونَ

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٤/٨. والصحاح: ٧٩٠/٢.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط العظم: ١٢٣/٦. وشمس العلوم ٥٣٣٧/٨. ولسان العرب: المجلد٥/ جـ ٣٥٨١/٤٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٤٧/٧.

(٤) كتاب سيبويه: ٧٠/٤.

خَبرُهُ المُضْمرَ مِنْكُمْ، أي: مِنكُمْ مُسْتقرّ، كقولكَ: بَعضُكمْ مُستقرّ، أي: مستقرّ في الأرحام.

وَمَنْ فَتَحَ الْقَافَ فِي(مُسْتَقَر) فَلَيْسَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. ألا تَرَى أنّ اسْتَقَرَّ لَا يَتَعَدَّى؟، وإذا لَم يتعدّ لَمْ يَكنْ منهُ اسمُ مَفْعُول بِه، وإذا لم يكن مفعولا به كانَ اسمَ مَكانٍ، فالمستقرّ بمنزلة المقرّ كما أن المستقرّ بمنزلة القارّ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ أنْ يَكونَ خبرُهُ المُضمرَ (مِنْكُم)، كمَا جَاز ذلك في قولِ مَنْ كسرَ القافَ، فإذا لَمْ يَجُزْ ذلك جَعلْتَ الخبرَ المُضْمرَ (لَكُمْ)، فيكون التقدير: لَكُمْ مَقرّ"[1]. وسبق أبا علي الفارسي إلى هذا التقدير كل من الأخفش، والزجاج، ابن خالويه، والسمرقندي.

فكلمة (مُسْتَقَر) على قراءة الكسر اسمُ فاعل، وهو مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر، وهو متعلق بجار ومجرور خبر مقدم، وتقديره: منكم مُسْتقِرٌ، وأمّا على قراءة الفتح فهي اسمُ مَكانٍ مَرفُوعٌ أيضا على الابتداء، وهو متعلق بجار ومجرور خبر مقدم، وَالتَّقْدِير فَلَكُمْ مَكَانُ اسْتِقْرَارٍ. وهو موضع استقرار في تقديرهم.

٣- اختلف المفسرون في تأويلهم وتقديرهم لمعنى الاستقرار في القراءتين، وذكروا لهما وجوها متعددة، فهذا هو ابن أبي حاتم قد ذكر له ثمانية أوجه، هي:

الأول: عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الْمُسْتَقَرُّ مَا كَانَ فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ.

الثَّانِي: عَنْ إسماعيل ابن أَبِي خَالِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: مستقر في الدنيا. وعَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: مُسْتَقَرُّهَا فِي الرَّحِمِ.

الثَّالِثُ: عَنْ لَيْثٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: مستقرها حيث تَأْوِي.

الرَّابِعُ: فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ السُّدِّيِّ: قَالَ: الْمُسْتَقَرُّ، مَا فُرِغَ مِنْ خَلْقِهِ.

---

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣/٣٦٥. وينظر: معاني القرآن: ١/٣٠٨. ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٧٤، ٢٧٥. والحجة في القراءات السبع: ص١٤٦. وبحر العلوم: ١/٤٧٠.

الْخَامِسُ: عَنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: الْمُسْتَقَرُّ فِي الأَرْضِ.

السَّادِسُ: عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: الْمُسْتَقَرُّ الَّذِي قَدْ مَاتَ فَاسْتَقَرَّ بِهِ عَمَلُهُ.

السَّابِعُ: الْمُسْتَقَرُّ فِي أَصْلابِ الرِّجَالِ.

الثَّامِنُ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: إِذَا قَرُّوا فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ، وَعَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَوْ فِي بَطْنِهَا، فَقَدِ اسْتَقَرُّوا(١).

والمعنى في وجهي القراءتين كما يقول أبو زرعة (٢) يتداخلان؛ لِأَن الله إِذا أقرَّهُ اسْتَقر وَلَا شكّ أَنه لَا يسْتَقرّ حَتَّى يقره فَهُوَ مَفْعُولٌ وفَاعِلٌ.

وأجَازَ الزجَّاجُ أنْ يَكونَ (فمستقِرٌّ) بالكسر و(مستودَعٌ)أي: فمنكم مُسْتقِرٌ في الأحياءِ ومِنكُم مُستودَعٌ أي مُستقرٌ في الدنيا مَوْجُودٌ، ومُستودَع في الأصلاب لم يُخلق بَعْدُ. وأجاز أيضا أنْ يَكونَ (فمستقِرٌّ) بالكسر، و(مستودَعٌ) فمنكم مُسْتقِرٌ في الأحياءِ ومِنْكُم مُستودَعٌ في الثرى. وهذه الأقوال كلها قد قيلت والله أعلم بحقيقة ذلك(٣).

٤- اضطرب المفسرون في تفسيرهم لمعنى ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾، وذهبوا في تأويلاتهم مذاهب متنوعة، والأَوْلَى أن يُقال: وَأَوْلَى التَّأْوِيلَاتِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَمَّ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ كُلَّ خَلْقِهِ الَّذِي أَنْشَأَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ مُسْتَقَرًّا وَمُسْتَوْدَعًا، وَلَمْ يُخَصِّصْ مِنْ ذَلِكَ مَعْنًى دُونَ مَعْنًى. وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ بَنِي آدَمَ مُسْتَقَرًّا فِي الرَّحِمِ، وَمُسْتَوْدَعًا فِي الصُّلْبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُسْتَقَرٌّ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَوْ بَطْنِهَا، وَمُسْتَوْدَعٌ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ، وَمِنْهُمْ مُسْتَقَرٌّ فِي الْقَبْرِ مُسْتَوْدَعٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ، فَكُلٌّ

(١) تفسير ابن أبي حاتم: ١٣٥٥/٤، ١٣٥٦. وينظر: الكشف والبيان: ٤/ ١٧٣. ومعالم التنزيل: ١٤٦/٢، ١٤٧. ومفاتيح الغيب: ٨١/١٣، ٨٢. والمحرر الوجيز: ٣٢٦/٢، ٣٢٧.

(٢) ينظر: حجة القراءات: ٢٦٣.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٣٦٥/٣. وينظر: معاني القرآن: ٣٠٨/١. ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٧٤/٢، ٢٧٥. والحجة في القراءات السبع: ص١٤٦. وبحر العلوم: ٤٧٠/١.

مُسْتَقَرٌ أَوْ مُسْتَوْدَعٌ بِمَعْنًى مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي فَدَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تعالى ... وَمُرَادٌ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ خَبَرٌ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ بِأَنَّهُ مَعْنِيٌّ بِهِ مَعْنًى دُونَ مَعْنًى، وَخَاصٌّ دُونَ عَامٍّ[1].

د- تعقيب وتعليـــــــق:

١- اتضح من أقوال اللغويين والمفسرين وعلماء القراءات، أن اختلاف البنية كان له دور في توجيه القراءة القرآنية؛ للوصول إلى المعنى المراد، فكَسْرُ القَافِ من (فمستقر) جَعلَ منها اسمَ فاعِل، بمعنى: القار، أي: فَمِنْكُمْ مُسْتَقِرٌّ. ومن فَتَحَ الْقَافَ، جَعلَ منها اسمًا للمكان، بمعنى المَقر، أي: ولكم مُستقر(مَقر).

٢- بالرغم من مكانة ابن جرير الطبري العلمية إلا أنّ هذا لم يمنعه مِنْ الوقوع

في هذه السَقْطَة- من وجهة نظري- وهي التفضيلُ بين القراءتين، إذ نراه يقول:" وَأَوْلَى الْقِرَاءَتَيْنِ بِالصَّوَابِ عِنْدِي وَإِنْ كَانَ لِكِلَيْهِمَا عِنْدِي وَجْهٌ صَحِيحٌ: {فَمُسْتَقَرٌّ} بِمَعْنَى: اسْتَقَرَّهُ اللَّهُ فِي مُسْتَقَرِّهِ، لِيَأْتَلِفَ الْمَعْنَى فِيهِ وَفِي (الْمُسْتَوْدَعِ)، فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَفِي إِضَافَةِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ فِي أَنَّهُ الْمُسْتَقِرُّ هَذَا وَالْمُسْتَوْدِعُ هَذَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَمِيعَ مُجْمِعُونَ عَلَى قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: {وَمُسْتَوْدَعٌ} بِفَتْحِ الدَّالِ عَلَى وَجْهِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَإِجْرَاءُ الْأَوَّلِ، أَعِنِّي قَوْلَهُ: {فَمُسْتَقَرٌّ} عَلَيْهِ أَشْبَهُ مِنْ عُدُولِهِ عَنْهُ"[2].

وكأن عالمنا الكبير نَسِي أو تَناسَى أنهُ يتحدثُ عن قراءتين قرأ بهما رسولنا الكريم ﷺ، وهذا أمرٌ تَوْقيفيٌ، لا مجال فيه للمفاضلة، ولو كان تفضيلُهُ مُنْصَبا على توجيه القراءة أو الجانب اللغوي لكان مقبولا وسائغا. هذا والله أعلى وأعلم.

(١) جامع البيان: ١١/ ٥٧١.
(٢) جامع البيان: ١١/ ٥٧٢.

الصورة الرابعة: باب (مُفَعَّل، ومُفْعَل):

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ **مُنَزَّلٌ** مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾، من الآية: ١١٤.

أ- القراءات:

اختلفَ القراءُ في (مُنَزَّلٌ). فقَرَأَ ابْن عَامر وَحَفْص عَن عَاصِم﴿ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ مُشَدَّدًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿مُنْزَلٌ﴾ بِالتَّخْفِيفِ، وَكَذَلِكَ عَن أَبى بكر عَن عَاصِم(١).

ب- مُنَزَّلٌ ومُنْزَلٌ في اللغة:

تعود القراءتان إلى جِذرٍ لُغَوِيّ واحدٍ وهو: (نَزَل). ومنهُ النُّزُول وَهُوَ: الْحُلُولُ، وَقَدْ نَزَلَهم ونَزَلَ عَلَيْهِمْ ونَزَلَ بِهِمْ يَنْزل نُزُولًا ومَنْزَلًا ومَنْزِلًا، بِالْكَسْرِ شَاذٌّ(٢).

وتلحقهُ – أي الجذر– الهمزة فيكون علَى (أفْعَل) والاسم على (مُفْعِلٍ) والمفعول على (مُفْعَلٍ). ويلحقهُ تَضْعيفُ العينِ فيكون أيضاً على (فَعَّل) واسم الفاعل (مُفَعِّلٍ) واسم المفعول على (مُفَعَّل) (٣).

والفِعْلَان بمَعنًى واحدٍ، كما يقول ابن سيده: وتَنَزَّلَهُ وأَنْزَلَهُ ونَزَّلَهُ بمعنًى، قالَ سِيبوَيْهِ: وكان أَبو عَمْرو يُفَرِّقُ بينَ نَزَّلْتُ وأَنْزَلْتُ، ولم يَذْكُرْ وَجْهَ الفَرْقِ. قَالَ أبو الحَسنِ: لا فَرْقَ عِندِي بَينَ نَزَّلْتُ وأَنْزَلْتُ إلاَّ صِيغَة التَّكْثِيرِ في نَزَّلْتُ،

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٦٦. والحجة للقراء السبعة: ٣٨٧/٣. وحجة القراءات: ص ٢٦٨. ومعجم القراءات: ٥٣٠/٢.

(٢) ينظر: لسان العرب: المجلد/ ٦، جـ ٤٣٩٩/٤٩.

(٣) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع، تحقيق: تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩م. ٣٣٥.

وفي قِراءةِ ابن مَسْعودٍ: ﴿وأُنْزِلَ المَلائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥]، لأنَّ أُنْزِلَ كَنُزِّلَ(١).

ورأى ابن فارس أنّ المصدر منها يفيد الترتيب فقال: "والتَنْزِيلُ: تَرْتيبُ الشيء"(٢).أي: إنزال الشيء مُرتباً شيئاً بعد شيء. وقال الفيومي:" وَنَزَّلْتُ هَذَا مَكَانَ هَذَا أَقَمْتُهُ مُقَامَهُ"(٣).

وذكر الكُفَوِي في كلياته بعض الفروق بين المصدرين، فقال:" الْإِنْزَال: هُوَ نقلُ الشَّيْء من أَعلَى إِلَى أَسْفَل، وَهُوَ إِنَّمَا يلْحق الْمعَانِي بتوسط لُحُوقه الذوات الحاملة لَهَا وَيسْتَعْمل فِي الدفعي؛ لِأَن (أفْعَلْته) يكونُ لإيقاعِ الْفِعْل دفْعَة وَاحِدَة.

والتنزيل: يسْتَعْمل فِي التدريجي، لِأَن (فَعَّلْته) يكون لإيقاع الْفِعْل شَيْئا فَشَيْئًا. وَقيل: الْإِنْزَالُ بِوَاسِطَة جِبْرِيل، والتَّنْزيلُ بِلَا وَاسِطَة. والتَّنْزِيلُ: النُّزُول على مَهْلٍ لِأَنَّهُ مُطَاوع (نزل)، وَقد يُطلق بِمَعْنى النُّزُول مُطلقًا كَمَا يُطلق (نزل) بِمَعْنى (أنزل)"(٤).

فكلتا القِراءَتَيْنِ في الآية اسمُ مفْعُول، فأمَّا القِرَاءَةُ الأُوْلى: (مُنَزَّل) فَهِيَ مِنَ الفِعْلِ: (نَزَّلَ)، وأمَّا القِرَاءَةُ الثانِيةُ: (مُنْزَل) فَهِيَ مِنَ الفِعْلِ (أَنْزَلَ). وقد ظهَرَ من أقوال اللغويين، أنَّ مِنْهُم مَن قالَ بأنّ المَعْنَى فِيهِمَا واحِدٌ، ومِنْهم مَنْ قال بأنّ هُنَاكَ فَارِقًا بينهما، وأثبت معنى الكثرة والترتيب لِـ (فَعَّل) التي اُشْتُقّ مِنْهَا قراءةُ التَّشْدِيدِ.

جـ- مُنَزَّلٌ ومُنْزَلٌ في كتب التفسير وعلوم القرآن:

انقسم المفسرون وعلماء القراءات في توجيه القراءتين إلى مذهبين:

---

(١) المحكم: ٤٥/٩. وينظر: كتاب سيبويه: ٦٣/٤. والصحاح: ١٨٢٩/٥. ولسان العرب: المجلد/٦، جـ٤٩/ ٤٣٩٩.

(٢) مجمل اللغة: ٨٦٤. وينظر: شمس العلوم: ١٠/ ٦٥٦٥.

(٣) المصباح المنير: ٦٠٠/٢.

(٤) الكليات: ١٩٦.

الأول: يرى أنّ المعنى بينهما مختلف، وأنصار هذا المذهب هم أبو علي الفارسي، والثعلبي، والبغوي، والزمخشري، والرازي، والقرطبي. وهم يَرَوْنَ أنَّه لَمَّا كان القرآن الكريم قد نَزلَ مُنَجَّمًا، فإنّ قِرَاءةَ التشدِيدِ هي مَا تُفِيد ذلكَ، لأنها مُشتقة من الفعل: نَزَّل، فالمراد كما يقول الزمخشري:" النزول على سبيل التدريج والتنجيم، وهو من محازه لمكان التحدي"(١).

ويؤكد الرازي اختيار الزمخشري بقوله:" وَذِكْرُ هَذَا اللَّفْظِ هُوَ اللَّائِقُ بِهَذَا الْمَكَانِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: لَوْ كَانَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمُخَالِفًا لِمَا يَكُونُ مِنْ عِنْدِ النَّاسِ لَمْ يَنْزِلْ هَكَذَا نُجُومًا سُورَةً بَعْدَ سُورَةٍ عَلَى حَسَبِ النَّوَازِلِ وَوُقُوعِ الْحَوَادِثِ وَعَلَى سَنَنِ مَا نَرَى عَلَيْهِ أَهْلَ الْخَطَابَةِ وَالشِّعْرِ مِنْ وُجُودِ مَا يُوجَدُ مِنْهُمْ مُفَرَّقًا"(٢).

لذا كانَتْ قراءةُ التشْديد (مُنَزَّلٌ) مشتقة من (التَّنْزِيلُ) الذي يُفيدُ التَّكْثِيرِ، وهِيَ تُنَاسب القرآنَ الكريمَ الذي كانَ نُزُولُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِيجِ، وَكَانَتْ قِرَاءَةُ التخْفِيفِ (مُنْزَلٌ) مشْتقةٌ مِنَ (الْإِنْزَالُ) وهوَ مُخْتَصٌّ بالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى أَنْزَلَهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَلِهَذَا خَصَّهُمَا بِالْإِنْزَالِ.

والآخر: يرى أنَّ القراءَتَينِ بمعنى واحد؛ لأنَّهُ ليسَ هناكَ فَارقٌ بينَ (نزَّلَ)، و(أنْزَل)، وأصحاب هذا الرأي هم أبو حيان، والسَّمَينُ الحَلَبِي، وابنُ أبي مريم.

يقول أبو حيان:" وَغَايَرَ بَيْنَ نَزَّلَ وَأَنْزَلَ، وَإِنْ كَانَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ، إِذِ التَّضْعِيفُ لِلتَّعْدِيَةِ، كَمَا أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلتَّعْدِيَةِ ... وإنّ التَّعْدِيَةَ بِالتَّضْعِيفِ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَلَا التَّنْجِيمِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: نَزَّلَ وَأَنْزَلَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾[النحل: ٤٤] و ﴿أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ﴾[آل عمران:٧] وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ مَا كَانَ: مِمَّنْ يَنْزِلُ، مُشَدِّدًا بِالتَّخْفِيفِ، إِلَّا مَا

(١) الكشاف: ٩٦/١. وينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٨٧/٣. ومعالم التنزيل: ١٥٤/٢.
(٢) مفاتيح الغيب: ٣٤٨/٢. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/٤.

اسْتُثْنِيَ، فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى التَّثْجِيمِ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى النُّزُولِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، لِتَنَاقُضِ الْإِخْبَارِ. وَهُوَ مُحَالٌ"(١).

وتبع السُّمَين الحَلَبِي أبا حَيان ونقلَ قَوْلًا يرى أنَّ الزمخشري قد ذَهَلَ عن قاعدةٍ وهي أن التضعيفَ الدالَّ على ذلك من شرطه أن يكونَ في الأفعال المتعديةِ قبل التضعيفِ غالباً نحو: جَرَّحْتُ زيداً وفتَّحْتُ الباب، ولا يُقال: جَلَّس زيدٌ، ونَزَّل لم يكن متعدياً قبلَ التضعيفِ، وإنَّ ما جَعَلَه متعدياً تضعيفُه(٢).

ونافح ابن أبي مريم عن هذا الرأي، فذهب إلى أنّ القولَ بأنَّ هنَاكَ فارقًا في المَعنَى في القراءتَيْنِ لَم يَرْضَه الحُذّاقُ مِنْ أهلِ العَرَبِيّةِ(٣).

د- تعقيب وتعليـــــــق:

١- اختلف اللغويون في توجيه القراءتين، وذهبوا في ذلك مذاهب عدة، ولعل أشهر تلك التوجيهات قول ابن سيدة وهو أنهما لغتان والمعنى فيهما واحد. تلاه توجيه أبي الحسن الأخفش، الذي ذهب إلى أن قراءة التشديد فيها معنى التكثير، ورأى ابن فارس أنه الترتيب. وذكر الكفوي توجيهات أخرى ليست في شهرة الوجهين السابقين.

٢- انقسم المفسرون وعلماء القراءات أيضا في توجيه القراءتين، فذهب بعضهم إلى القول بأنهما لغتان، والمعنى فيهما واحد، وكان رائد هذا التوجيه أبو حيان. وذهب آخرون - على رأسهم أبو علي الفارسي- إلى الخلاف بين القراءتين، وذلك لتعدد المعنى في كليهما. فالاختلاف فيهما اختلاف تنوع لا اختلاف تضارب.

٣- لم يفاضل أحد من اللغويين أو المفسرين بين القراءتين؛ لإدراكهم جميعا أنّ القراءات القرآنية أمرٌ توقيفيٌ، وأنَّ راويهَا ليس هو مصْدرها ولكنهُ ناقلُها عن رسول الله ﷺ.

---

(١) البحر المحيط: ١٦/٣. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١٩٨/١.

(٣) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٣١٢.

الصورة الخامسة: باب (فَيْل، وفَيْعِل):

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين:

الموضع الأول: قوله تعالى:﴿ أَوَمَنْ كانَ **مَيْتاً** فَأَحْيَيْناهُ وَجَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْها﴾، من الآية: ١٢٢.

أ- القراءات:

قَرَأَ نَافِعُ ﴿**أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا**﴾ مُشَدّدَةَ الْيَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿**مَيْتا**﴾ خَفِيفَةً[١].

ب- المَيْت والمَيِّت في اللغة:

ترجع (مَيِّتٌ) وَ(مَيْتٌ) مُشَدَّدًا وَمُخَفَّفًا، إلى جذر لغوي واحد، هو: (مَوت)، والْمِيمُ وَالْوَاوُ وَالتَّاءُ كما يقول ابن فارس:" أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ذَهَابِ الْقُوَّةِ مِنَ الشَّيْءِ. ومِنْهُ الْمَوْتُ: خِلَافُ الْحَيَاةِ. وهو عند الليث: خَلْقٌ من خَلْقِ الله. وقال الجوهري: الموتُ: ضدُّ الحياة. وَالْمَوَتَانُ: الْأَرْضُ لَمْ تُحْيَ بَعْدُ بِزَرْعٍ وَلَا إِصْلَاحٍ، وَكَذَلِكَ الْمَوَاتُ. فَأَمَّا الْمُوتَانِ، بِالسُّكُونِ وَضَمِّ الْمِيمِ، فَالْمَوْتُ. وعند الأزهري: المَوتَانُ بفَتْحِ المِيم[٢].

ويُقالُ في الفِعْلِ مِنْهَا: مَاتَ يَمُوت موتا وَقَالُوا: مَاتَ يَمَاتُ مَوْتًا لُغَة يَمَانِية. على قول ابن دُرَيد، وطَائِيَّة على قول ابن سيدة[٣]. وَيُقَالُ: قَوْمٌ (مَوْتَى) وَ(أَمْوَاتٌ) وَ(مَيِّتُونَ) وَ(مَيْتُونَ) مُشَدَّدًا وَمُخَفَّفًا وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ.

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٦٨. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٩. وحجة القراءات: ص ٢٧٠. ومعجم القراءات: ٥٣٦/٢.

(٢) ينظر:تهذيب اللغة: ٢٤٤/١٤.والصحاح: ٢٦٧/١.ومقاييس اللغة: ٢٨٣/٥. ولسان العرب:المجلد٦/ جـ ٤٧/ ٤٢٩٦.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٤١١/١. وتهذيب اللغة: ٢٤٤/١٤. والصحاح: ٢٦٧/١. والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٤٣/٦٩.

وقدِ اخْتلَفَ اللغويُونَ فِي أصْلِ (مَيِّتٍ)، فقال الخَلِيلُ بنُ أحْمَد:" الأصْلُ (مَوْيِتٌ) مثلُ سَيِّدٍ وسَوْيِد، فأُدْغِمَتِ الوَاوُ فِي اليَاءِ وثُقِّلَتِ اليَاءُ، وقيل: مَيْوِت وسَيْوِد. ويخفَّفُ فيقال: مَيْت"(١).

وأمَا (مَيْتٌ) فقال الزجاجُ:" إنها مخففة من (مَيِّت)، والمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ"(٢).

وإذا كان الزجاجُ قد ذهبَ إلَى أنَّ المَعْنَى فِي التَّشْدِيدِ والتَّخْفِيفُ واحِدٌ، فهناك مَنْ رأى أنَّ بينَهُمَا اختلافًا، فَقَالَ بَعضهم:" يُقَال لِمَا لَم يَمُتْ: مَيِّت؛ والمَيْت مَا قد مَاتَ. وَهَذَا كما يقول الأزهري خطأ إنَّمَا مَيِّتٌ يَصْلحُ لِمَا قد مَاتَ وَلِمَا سَيَمُوتُ"(٣). ونقل هذا الجوهري وابن سيدة وابن منظور.

وقالَ الفرّاءُ:" العَرَبُ إذا كَانَ الشيءُ قدْ مَاتَ قالُوا: مَيْتٌ ومَيِّتٌ. فإنْ قالوا: هُوَ مَيِّتٌ إنْ ضَرَبْتَهُ قالُوا: مَائِتٌ ومَيِّتٌ. تَقُولُ لمن لم يَمت: إنك مَيِّتٌ عَنْ قلِيلٍ ومَائِتٌ. ولا يقولونَ للمَيِّتِ الَّذِي قد مَاتَ، هَذَا مَائِتٌ إنَّمَا يُقالُ فِي الاسْتِقبَالِ، ولا يُجَاوزُ بِهِ الاستقبال"(٤).

وقِيلَ:" الْتُزِمَ التَّشْدِيدُ فِي مَيِّتَةِ الْأَنَاسِيِّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْتُزِمَ التَّخْفِيفُ فِي غَيْرِ الْأَنَاسِيِّ؛ فَرْقًا بَيْنَهُمَا وَلِأَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ أَكْثَرُ مِنْ الْآدَمِيَّاتِ فَكَانَتْ أَوْلَى بِالتَّخْفِيفِ"(٥).

---

(١) ينظر: العين: ١٧٢/٤. وتهذيب اللغة: ٢٤٤/١٤. والصحاح: ٢٦٧/١. وشمس العلوم: ٦٤١٧/٩. والممتع: ٣٣٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٤٤/٢. وتهذيب اللغة: ٢٤٤/١٤. ولسان العرب: المجلد٦/ جـ ٤٢٩٥/٤٧.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٤٤/١٤. والصحاح: ٢٦٧/١. ولسان العرب: المجلد٦/ جـ ٤٢٩٥/٤٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٧٢/٢، ٢٣٢.

(٥) ينظر: المصباح المنير: ٥٨٣/٢.

والواضحُ مِنْ أقْوَالِ اللغَوِيّين أنَّ (مَيْتا) مُخَفّفَةٌ مِنْ (مَيِّت) المشددة، التي اختلف الصرفيون في أصْلها، فقِيلَ: مَوْيِت، وقيل: مَيْوِت. ومن اللغويين مَنْ رَأي أنَّ التشْدِيدَ والتخفيفَ لم يؤثر في المَعْنَى، فَهُما واحدٌ. ومنهم مَنْ رَأى أنَّ (المَيْتَ): بالتخفيف وسكون الياءِ مَنْ سُلِبَتِ الحياةُ منهُ، وماتَ حقيقةً. و(الميِّتُ) بتشديد الياء: فقد يَدلُّ علَى مَنْ قَد مَاتَ ومَنْ سَيَمُوتُ أيضاً. وقد جمع الشاعر عُدَي بنُ الرّعْلاء قديما بين اللغتين فقال:"

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فاسْتراحَ بمَيْتٍ * إنّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحْيَاءِ**

فجعل المعنى فيهما واحدا"(١).

جـ- (المَيْتُ) و(المَيِّتُ) في كتب التفسير وعلوم القرآن:

جاءت أقوال المفسرين وعلماء القراءات موافقة أقوال اللغويين، فقد ذكروا أنَّ (المَيْتَ) مخففةٌ مِنَ (المَيِّتِ)، والأصل فيهما التشديد. قال أبو عليّ في الحجة:"أبو عبيدة

(المَيْتةُ) مُخَففةٌ، وهوَ تخفيفُ: مَيِّتَةٍ، بالتشْديدِ ومَعْنَاهُمَا واحِدٌ ثقّلَ أو خَفَّفَ. قال ابن الرّعْلاءِ الغَسّانِي:

ليسَ مَنْ مَاتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحْيَاءِ

إنّما المَيْتُ مَـــنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كاسِفًا بالُهُ، قَلِيلَ الـرَّجاءِ"(٢).

وقد اختلفَ عُلمَاءُ الصَّرْفِ والقِرَاءاتِ في أصْلِ البِنْيَةِ فيهما، فَالأصلُ عند الفرَّاء هو (مَوْيِت) على زِنَةِ: فَعْيِل، وعند سيبويه (مَيْوِت) علَى زِنَةِ: فَيْعِل(٣). والحجة لمن شدَّد:" أنَّهُ هُوَ الأَصْل، وأنَّهُ لما اجتمعتِ الواوُ واليَاءُ، وكانَ السَّابِقُ مِنْهُما سَاكِنًا، استثقلوا كسرة الْوَاو بعد الْيَاء، فقلبُوا الوَاوُ ياءً،

(١) ينظر: شمس العلوم: ٦٤١٧/٩. ولسان العرب: المجلد٦/ جـ ٤٢٩٥/٤٧.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٣٩٨/٣. وينظر: زاد المسير: ٧٤/٢. والمحرر الوجيز: ٣٤١/٢. ومفاتيح الغيب: ١٣٣/١٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٦٨/٣. ومعاني القرآن للفراء: ٧٢/٢. والأصول: ٢٠/٣. والممتع: ص٣٠٥، ٣٣٥، ٤٣٧.

وأدْغِمَتْ فِي اليَاءِ فكان التّشديدُ لأجْلِ ذلكَ، والحجّة لِمَنْ خَفَّفَ: أنَّهُ لمَّأ قلبُوا الوَاوَ يَاءً كَرِهُوا الجَمْعَ بَين يَاءَينِ، والتشديدُ ثقيلٌ فَخفَّفُوا بحَذفِ إحْدَى اليَاءَين، وكانتِ اليَاءُ المَحذُوفةُ هِيَ الثانيةَ المُنقلبَةَ عَنِ الوَاو، فقدْ أُعِلّتْ بالحَذْفِ كَمَا أُعِلَّتْ بالقلْبِ فَصَارَت (مَيْتا) وَوَزنُهُ: فَـيْل"(١).

والمعنى على كلتا القراءتين واحد كما قال أبو علي الفارسي، وسبقه في ذلك السمرقندي(٢)، ووافقهما ابن الجوزي(٣)، والرازي(٤). وقال ابن أبي زرعة: وَاعْلَم أَنَّهُمَا لُغَتَانِ معروفتان(٥). جاءت فيهما المُخفَّفَةُ صُورةً من المشددة كما يقول سيبويه بعد حذف الياء المتحركة منه(٦).

وقد ذكر المفسرون في معنى (مَيْت) في قوله تعالى: (كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ) أكثر من قول: أحدهما: قال ابن عباس رضي الله عنه:" كَانَ مَيتا كَافِرًا فأكرمناه بِالْإِيمَان"(٧).

والثاني: قال ابن مجاهد: كانَ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ(٨). والثالث: قول الماوردي، وهو: كان مَيْتاً بالجهل فأحْيَيْنَاه بالعمل(٩). وقيل: كَانَ كَافِرًا ضَالا(١٠).

---

(١) ينظر: الحجة لابن خالويه: ١٠٧. وحجة القراءات: ص١٥٩. والموضح في وجوه القراءات: ص٣١٥.

(٢) ينظر: بحر العلوم: ٤٧٩/١.

(٣) ينظر: زاد المسير: ٧٤/٢.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٣٣/١٣.

(٥) ينظر: حجة القراءات: ص١٥٩.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٧/٣. وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٣/٣.

(٧) ينظر: تنوير المقباس: ١١٨. وجامع البيان: ٩١/١٢. وتفسير ابن أبي حاتم: ١٣٨١/٤.

(٨) ينظر: تفسير مجاهد: ٣٢٧. وتفسير مقاتل: ٥٨٧/١. وجامع البيان: ٩١/١٢. وبحر العلوم: ٤٧٩/١. والكشف: ١٨٦/٤. ومعالم التنزيل: ١٥٦/٢.

(٩) ينظر: النكت والعيون: ١٦٣/٢. وتفسير السمعاني: ١٤١/٢.

(١٠) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: ١٣٨١/٤. والتفسير الوسيط: ٣١٨/٢.

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبعد استعراض أقوال اللغويين وعلماء التفسير وعلوم القرآن في هذا الموضع يتضح لنا الآتي:

١- وافق علماء القراءات والتفسير ما ذكره اللغويون مِن أنَّ بِنْيَةَ (مَيِّت) بالتشديد هي أصل (مَيْت) بالتخفيف، وأن الأصل في كليهما قد يكون: (مَوْيِت)، وهو قول منسوب للفراء، و(مَيْوِت) وهو قول سيبويه.

٢- الحُجَّةُ لمن قرأ بالتشديد - وهو الأصل- أنهم استثقلوا كسرة الْوَاو بعد الْيَاء فقلبوها يَاء ثمَّ أدغموا الياء الساكنة فِي الثَّانِية فصارتا يَاء مُشَدّدَة. والحُجّةُ لمن خفَّفَ وهم عامة القراء، أنهم استثقلوا تَشْدِيد الْيَاء مَعَ كسرهَا فأسكنوها فَصَارَت مَيْتًا. والمعنى في كلتا القراءتين عند علماء القراءات والمفسرين واحد، فهما لغتان كما قال ابن أبي زرعة، وأما اللغويون فمنهم من قال بأن المعنى فيهما واحد، ومنهم من قال إن (الميِّت) بالتشديد يَدلُّ علَى مَنْ قَد مَاتَ ومَنْ سَيَمُوتُ. وأمَا (المَيْت) بالتخفيف فهو مَنْ ماتَ حقيقةً. والظاهر أنّ المعنى فيهما واحد على قول أكثر العلماء.

٣- وبعد فاختلاف البنية وتعدد صورتها لم يحمل معه اختلافا في المعنى في هذا الموضع على رأي أكثر العلماء.

والموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ **ضَيِّقاً** حَرَجاً كَأَنَّما يَصَّعَّدُ فِي السَّماءِ ﴾، من الآية: ١٢٥.

أ- القراءات:

اخْتلفَ القُرّاء فى تَشْدِيد الْيَاء وتخفيفها من قَوْله ﴿ضَيِّقًا﴾ فَقَرَأَ ابْن كثير وَحده ﴿ضَيْقًا﴾ خَفِيفةً، وَكَذَلِكَ روى عقبَة بن سناس عَنْ أَبِى عَمْرو فِيمَا ذكرَ عَنهُ حَجّاج الْأَعْوَر أخبرنى بذلك مُحَمَّد بن أَحْمد المقرىء قَالَ حَدثنَا عبد الرَّزَّاق بن الْحسن قَالَ حَدثنَا أَحْمدُ بنُ جُبَير مُقرىء أنطاكية قَالَ حَدثنَا حَجَّاجٌ

الْأَعْوَر عَن عقبَةَ عَنْ أبـي عَمْرو ﴿ضَـيْقًا﴾ خَفِيفا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ضَـيْقًا﴾ مُشددةً [١].

ب- (الضَّيْق) و(الضَّيِّق) في اللغة:

يقول ابن فارس:" الضَّادُ وَالْيَاءُ وَالْقَافُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ السَّعَةِ، وَذَلِكَ هُوَ الضِّيقُ"[٢]. وقَالَ اللَّيْث:" تَقول: ضَاقَ الأمْرُ وَهُوَ يَضِيقُ ضِيقاً، وَهُوَ أَمْرٌ ضَيِّق"[٣].

ويقال:" فـي صَدْرِ فُلانٍ ضِيْقٌ وضَيْقٌ، ومكان ضَيِّقٌ وضَيْقٌ، وقد ضَاقَ الشَّيءُ ضِيْقًا"[٤]. والضَّيْقُ:" جمع ضَيْقَة، لغةٌ في الضِّيق. وهي الفقْرُ وسُوءُ الحَالِ، والضَّيْقَةُ: واحدة الضَّيْقِ، قال الأعْشَى:

كَشَفَ الضَّيْقَةَ عنا وفَسَحْ"[٥].

وَ(الضَّيْقُ) أَيْضًا تَخْفِيفُ الضَّيِّقِ؛ قَالَ الرَّاجِزُ:

دُرْنا ودارَتْ بَكْرةٌ نَخِيسُ ... لَا ضَيْقةُ المَجْرَى وَلَا مَرُوسُ

ويقال: شَيْءٌ ضَيْقٌ، أَيْ ضَيِّقٌ. وَالْبَابُ كُلُّهُ قِيَاسٌ وَاحِدٌ كما يقول ابن فارس[٦].

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٦٨. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٩. وحجة القراءات: ص ٢٧١. ومعجم القراءات: ٢/٥٤٠.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٣/٣٨٣.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٩/١٧٣. والمحكم: ٦/٤٨٥.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١. والمفردات في غريب القرآن: ٥١٣.

(٥) ينظر: ديوان الأدب: ٣/٣٠٤، ٣١١. والصحاح: ٤/١٥١١. ولسان العرب: مجلد٤/جـ ٢٩/٢٦٢٨.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٩/١٧٤. والصحاح: ٤/١٥١١.ومقاييس اللغة: ٣/٣٨٣.ولسان العرب: مجلد٤/جـ ٢٩/٢٦٢٧.

وَقَالَ الفراءُ:" الضَّيْق: مَا ضَاقَ عَنهُ صَدْرُك، والضِّيقُ: مَا يكونُ فِي الَّذِي يتَّسع ويَضِيقُ، مِثل الدَّار وَالثَّوْب. وإذا رأيتَ الضَّيْق وقَعَ فِي مَوقِع الضِّيْق كَانَ عَلَى وجهين: أحدهما: أنْ يَكونَ جَمعًا واحِدَتُهُ ضَيْقَة.

والوجهُ الآخر أنْ يُرادَ بِهِ شَيءٌ ضَيِّق فيكون مُخَفَّفًا، وأَصْلُهُ التشْدِيد مِثل هَيْن ولَيْن تريد هيّن ليّن"(١).

وقال البصريون: الضَّيْقُ بالفتح المَصْدرُ مثل: البَيْع، والضِّيْق بالكَسْرِ الاسمُ مثل: العِلم(٢).

وَقَالَ أَبُو عَمْرو: الضَّيَق محركة الْيَاء: الشكّ. والضَّيْق بِهَذَا الْمَعْنى أَكثر وَأفْشى(٣).

وبعد فالواضح من أقوال اللغويين أنّ الضَّيْق لُغةٌ في الضَّيَّق، أو في الضَّيِّق والضَّيْقُ: تَخْفيفُ منهما. فهما واحدٌ، والبنية المخففة على زِنَةِ (فَيْل)، والمُشدَّدة قد تكون على زِنَةِ (فَيْعِل) أو (فَيْعَل) على حسب الصيغة المُشددة.

جـ- (الضَّيْق) و(الضَّيِّق) في كتب التفسير وعلوم القرآن:

ذكر المفسرون وعلماء القراءات القراءتين في هذا الموضع، وساقوا الحُجَّةَ لمن شَدَّدَ ومن خَفَّفَ. فالحجة لمن شَدَّدَ:" أَنَّهُ أكّدَ الضَّيق. ودلِيلُهُ قوله تعالى: ﴿ مَكاناً ضَيِّقاً﴾[الفرقان: ١٣] فكأنه ضَيْقٌ بعدَ ضَيْقٍ. والأَصْلُ في هذا الوجه (ضَيْيِق) على وزن (فَيْعِل).

والحُجّةُ لِمَنْ خَفَّفَ: أنه استثقلَ الكسْرَةَ علَى اليَاءِ مَعَ التشْدِيدِ فَخَفَّفَ وأَسْكنَ كما قالُوا هيّن وهَيْن. فَمَنْ شَدَّدَ أَدْغمَ الْيَاءَ وَلَمْ يَحذِفْ مِنَ الْكَلِمَة شَيْئا. ومَنْ خفَّفَ حَذفَ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ"(٤). وهي كما يقول أبو علي الفارسي:" مِثْلُ الوَاوِ

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١١٥/٢. تهذيب اللغة: ١٧٤/٩. وشمس العلوم: ٤٠٢٢/٦. ولسان العرب: مجلد٤/جـ ٢٦٢٨/٢٩.

(٢) ينظر: العين: ٣٢/٣. وشمس العلوم: ٤٠٢٢/٦.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ١٧٤/٩.

(٤) ينظر: الحجة لابن خالويه: ١٤٩. وحجة القراءات: ٢٧١.

فِي كلِمَةِ (المَيْت) في الحذف، وإنْ لم تعتلّ بالقلب، كما اعتلّت الواو به، وأَتْبَعَتِ الياءُ الوَاوَ فِي هَذا كمَا أَتْبَعَتْهَا في قولهم: اتَّسَرَ"[1]. ورأى الطَبَرِي أنّ مَنْ خَفَّفَ بالتسْكينِ يَتجهُ فيه وَجْهَانِ:"

أحدُهُمَا: أنْ يَكُونَ سَكَّنَهُ وهوَ يَنْوِي مَعْنَى التَّحْريك والتَّشْدِيدِ، كما قيل: (هَيْنٌ لَيْنٌ)، بمعنى: هيّنٌ ليّنٌ.

والآخرُ: أنْ يَكُونَ سَكَّنَهُ بِنيَّةِ المَصْدرِ، مِن قَولِهم: (ضَاقَ هَذا الأمْرُ يَضِيقُ ضَيْقًا)، كمَا قالَ رُؤْبَةُ:

قَدْ عَلِمْنَا عِنْدَ كُلِّ مَأْزِقِ ... ضَيْقٍ بِوَجْهِ الأمْرِ أَوْ مُضَيِّقِ

وحُكي عن الكِسَائي أنَّهُ كانَ يقُولُ: (الضَّيِّقُ)، بالكسر: في المعاش والموضع، وفي الأمر (الضَّيْق)"[2].

فإذا حُمِلَ التخفيفُ على المصدر يُقال: ضَاقَ يَضِيقُ ضَيْقاً وضِيْقاً بفتح الضَادِ وكَسْرِهَا. والظاهر عند السُّمَين في قِرَاءةِ ابن كثير (التخفيف) أنه عنده اسمٌ صفةٌ مُخفف من (فَيْعِل)؛ وذلك أنَّهُ استغرَبَ قراءتَهُ في مَصدرِ هذا الفعلِ دُونَ الفتح في سورة النحل ﴿وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، والنمل ﴿وَلاَ تَكُنْ فِي ضَيْقٍ﴾ [النمل: ٧٠]، فلو كانَ هذا عِنْدَهُ مَصْدراً لكانَ الظاهرُ في قِرَاءَتِهِ الكَسْرَ كالمَوضِعَينِ المشارِ إليهما[3].

فقد ظهر من أقوال العلماء أنَّ الضَّيْق والضَّيِّق: بمنزلة: الهيّنٌ والليّنٌ، والهَيْنٌ واللَيْنٌ عند الطبري، وبمنزلة: المَيْت والمَيِّت، عند أبي علي الفارسي.

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٠٠/٣. وزاد المسير: ٧٦/٢. ومفاتيح الغيب: ١٤٢/١٣.

(٢) ينظر: جامع البيان: ١٠٧/١٢. والمحرر الوجيز: ٣٤٣/٢. والبحر المحيط: ٦٤٠/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٤١/٥.

وقد صرَّح الثعلَبِي، والبَغَوي، والقرطُبِي، والسَّمَين الحلَبِي، بأنهما لغتان[١]. والمعنى فيهما واحد، يقول الواحدي:" المُخَففُ مِثلُ المُشدَّدِ فِي المَعنى"[٢]. ويقول الرازي:" يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَدَّدُ وَالْمُخَفَّفُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، كَسَيِّدٍ وَسَيْدٍ وَهَيِّنٍ وَهَيْنٍ وَلَيِّنٍ وَلَيْنٍ وَمَيِّتٍ وَمَيْتٍ"[٣].

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبعد استعراض أقوال اللغويين والمفسرين وعلماء القراءات في (الضَّيْق) و(الضَّيِّق)، نسجل الآتي:

١- جاءت أقوال المفسرين وعلماء القراءات موافقة أقوال اللغويين في أنَّ (الضَّيْق) مخففة من (الضَّيِّق)، وهما لغتان.

٢- ذكر العلماء أن المَعْنَى في البِنْيَتَيْنِ واحدٌ، باعتبار أنهما لغتان، ولكني أَمِيلُ إلَى أنَّ المَعْنَى في قِرَاءَةِ العامةِ (ضَيِّقاً) بالتشديد يَحْتملُ التأكيدَ علَى الضَّيق، فكأنّهُ ضَيْقٌ بَعْدَ ضَيْقٍ. كما قالَ ابنُ خَالوَيْه، وانطلاقا مِنْ أنَّ الزيَادةَ في اللفظ تَستوجِبُ زيادةً في المَعْنَى، كما قال ابنُ جِنّي. واللهُ أعلَى وأعلَمُ.

٣- لم تظهر في هذا الموضع مسألة ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، عند المفسرين، وهذا ما يجب أن يظهر في كل القراءات المتواترة.

(١) ينظر: الكشف والبيان: ١٨٨/٤. ومعالم التنزيل: ١٥٨/٢. والجامع لأحكام القرآن: ٨١/٧. والدر المصون: ١٤١/٥.

(٢) ينظر: التفسير الوسيط: ٣٢٠/٢.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٤٢/١٣.

الصورة السادسة: باب (فَعَال، وفِعَال):

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصادِهِ﴾، من الآية: ١٤١.

أ- القراءات:

اخْتلفَ القُرَّاءُ فى فتح الْحَاء وَكسرهَا من قَوْله ﴿ يَوْم حَصَادِهِ﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِير وَنَافِع وَحَمْزَة والكِسَائى ﴿حَصَادِهِ﴾ بِكَسْر الْحَاء. وَقَرَأَ عَاصِم وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر ﴿حَصَادِهِ﴾ مَفْتُوحَة الْحَاء(١).

ب- (حَصَادِهِ) و(حِصَادِهِ) في اللغة:

تنتمي القراءتان إلى جِذرٍ لُغَوِيّ واحدٍ وهو: (حَصَدَ) الْحَاءُ وَالصَّادُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ: [أَحَدُهُمَا] قَطْعُ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ إِحْكَامُهُ. وَهُمَا مُتَقَاوِتَانِ.

فالأول: (حَصَدَ) الزَّرْعَ وَغَيْرَهُ مِنَ النَّبَاتِ يَحْصِدُه ويَحْصُدُه حَصْداً وحَصاداً وحِصاداً؛ أَيْ قَطَعَهُ، وَبَابُهُ ضَرَبَ وَنَصَرَ فَهُوَ (مَحْصُودٌ) وَ(حَصِيدٌ) وَ(حَصِيدَةٌ) وَ(حَصَدٌ) بِفَتْحَتَيْنِ. وحَصَادُ كُلِّ شَجَرَةٍ: ثَمَرَتُهَا، وحَصَادُ الْبُقُول البَرِّيَّة: مَا تَنَاثَرَ مِنْ حِبَّتِهَا عِنْدَ هَيْجِهَا. والحِصَاد: اسمُ البُرِّ المَحْصُودِ وبَعْدَ مَا يُحْصَدُ. والحَصَادُ [الحِصَادُ]، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: قَطْعُ الزَّرْعِ.

ويُقَالُ: حِصَادٌ وحَصَادٌ، وحِزَازٌ وجَزَازٌ، وجِدَادٌ وجَدَادٌ، وقِطَافٌ وقَطَافٌ. وَجَاء زمن الْحَصادِ والحِصَادِ. وقوله تعالى: يَوْمَ حَصَادِهِ وحِصَادِهِ، يُرِيدُ: الوَقْتَ للجزاز. وَالزَّرْعُ حَصِيدٌ ومَحْصُودٌ. وَجَمْعُ حاصِدٍ حُصَّادٌ وحَصَدَةٌ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِي: الْحَصادُ: نَبْتٌ لَهُ قَصَبٌ يَنبَسِطُ فِي الأَرْضِ، لَهُ وُرَيْقَه علَى طَرَفِ قَصَبه. والحَصَادُ: نَبَاتٌ يَنْبُتُ فِي البَرَّاق عَلَى نِبْتَة الخافورِ يُخْبَطُ للغَنَم. وَقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: الحَصادُ يُشْبِهُ السَّبَطَ.

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ قَوْلُهُمْ حَبْلٌ مُحْصَدٌ، أَيْ مُمَرٌّ مَفْتُولٌ(٢).

---

(١) ينظر: كتاب السبعة، ص ٢٧١. والحجة في القراءات السبع: ص ١٥١،١٥٢. وحجة القراءات: ص ٢٧٥. ومعجم القراءات: ٥٦٩/٢.

(٢) ينظر: العين: ٣٢٢/١. وجمهرة اللغة: ٥٠٣/١. وتهذيب اللغة: ١٣٣/٤– ١٣٥. والصحاح: ٤٦٥/٢، ٤٦٦. ومقاييس اللغة: ٧١/٢. والمحكم والمحيط الأعظم: ١٤٠/٣. وشمس العلوم: ١٤٦٤/٣. ومختار الصحاح: ٧٤.

إذًا فالواضح في اللغة أنَّ (الحِصَادَ) لغة في (الحَصَادِ)، وهما مصدران، ومعناهما: قَطْعُ الزرْعِ وحَصَاده. وهما أيضا: وقتُ الحَصَاد. وأيضًا: الزَّرْعُ المَحْصُود.

جـ- (حَصَادِهِ) و(حِصَادِهِ) في كتب التفسير وعلوم القرآن:

أثْبَتَ المفسرون[١] وعلماء القراءات القراءتين في **(حَصَادِهِ)**، حَيْثُ قَرَأَ أَهْلُ مكّةَ والمَدِينَةِ والكوفَةِ (حِصادِهِ) بكسر الحاء والباقون بالفتح، ومثله كما يقول – الزجاج[٢]– الجَداد والْجِدادَ لِصِرَامَ النَّخل. وهما واحد– كما يقول الثعلبي والسمعاني[٣]– كالجَدَادِ والجِدَادِ، والصَرَامِ والصِرَامِ.

وذهب أكثرهم إلى أنّ الوَجْهَ فِيهِمَا أنّهُمَا لُغَتانِ، وقالوا تبيَّن لابن جني من كلام سيبويه: أنَّ الحَصَادَ والحِصَادَ لُغَتانِ[٤]. وقال أبو زرعة: وهما لُغَتَانِ مِثْل الصَرَامِ والصِرَامِ[٥]. وقال الواحدي: وهُمَا لُغَتانِ كالجَزَازِ والجِزَازِ، والقَطَافِ والقِطَافِ[٦]. وقال ابن أبي مريم: والوَجْهُ أنَّهُمَا لُغَتانِ الحَصَاد والحِصَاد بالفتح والكسر.

وقد أضَافَ ابنُ خالَوَيْه إلى التوجيه السابق تَوْجِيهًا آخرَ، فقال:" يُقْرَأُ بِفَتْحِ الحَاءِ وكَسْرِها فرقًا بين الاسْمِ والمَصْدَرِ "[٧].

(١) ينظر: الكشف والبيان: ١٩٨/٤. والتفسير الوسيط: ٣٢٩/٢. وتفسير البغوي: ١٦٤/٢. وتفسير الرازي: ١٦٤/١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٧/٢.

(٣) ينظر: الكشف والبيان: ١٩٨/٤. وتفسير السمعاني: ١٥٠/٢.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤١٨/٣.

(٥) حجة القراءات: ٢٧٥.

(٦) التفسير الوسيط :٣٢٩/٢. وينظر: الموضح في وجوه القراءات: ٣٢١. وأنوار التنزيل: ١٨٥/٢.

(٧) الحجة في القراءات السبع: ١٥١.

ونَسَبَ الفرَّاءُ قِرَاءَةَ الفَتحِ لِنَجْدٍ وتَمِيم، وقِرَاءَةَ الكَسْرِ للحِجَازِيين. يقول أبو زرعة:" قَالَ الْفراء بِالْكَسْرِ حِجَازِيَّةٌ وَأَهلُ نَجْدٍ وَتَمِيمٍ بِالْفَتْحِ"(١).

وذكر ابن جني والرازي وأبو حيان والسُّمَين الحلَبِي قولا لسيبويه يرى فيه أنّ الإتْيَانَ بالمَصْدرِ على فِعَال وفَعَال فيه زيادة في المعنى عن مطلق المصدر، يقول سيبويه:" وجَاءُوا بالمَصَادِرِ حِينَ أَرَادُوا انتِهَاءَ الزمَانِ علَى مِثالِ فِعَالٍ، وذَلِكَ: الصِّرام والجِزَاز، والجِدَاد، والقِطَاع، والحِصَاد.

وربَّمَا دَخلَتِ اللغةُ في بعْضِ هذا فكانَ فيه فِعَالٌ وفَعَالٌ، فإذا أرادُوا الفَعْلَ علَى فَعَلْتُ قالوا: حَصَدْتُه حَصْداً، وقَطَعْتُهُ قَطْعاً، إنَّمَا تريدُ العَملَ لا انْتِهَاءَ الغَايَةِ. وكذلك الجِزُّ ونَحْوُهُ"(٢).

فالمصدر الأصلي كما يقول السُّمَين وهو:" الحَصْدُ ليس فيه دَلالةٌ على انتهَاء زمَان ولا عدمها بخلاف الحَصاد والحِصاد، فهو مصدر خاص يدل على معنى زائد على معنى مطلق المصدر وهو انتهاء الزمان. وكأن زيادة المبنى صاحبها زيادة في المعنى.

وذكر أنَّ أبا عُبَيد قد اختار الفتح، فقال: للفَخَامَة، وإن كانت الأخْرَى فاشِيَةً غيرَ مَدفُوعَة، واختارَ مَكِّي الكسْرَ فقال: لأنه الأصْلُ وعليه أكثرُ الجَمَاعَةِ"(٣).

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبعد فقد اتضح لنا من خلال أقوال المفسرين وعلماء القراءات أنّ رأيهم قد وافق رأي اللغويين، فقد وجَّهُوا المعنى حسب القراءة، ورَأوا أنّ الفتح والكسر إنما كان للفرق بين الاسم والمصدر على رأي ابن خالويه، ومنهم من رأى أنه ليس هناك فرق في المعنى؛ لأنهما لغتان، فالفتح لغة أهل الحجاز،

(١) حجة القراءات: ٢٧٥. وينظر: زاد المسير: ٨٤/٢. والبحر المحيط: ٦٦٤/٤
(٢) كتاب سيبويه: ١٢/٤. وينظر: مفاتيح الغيب: ١٦٤/١٣. والبحر المحيط: ٦٦٤/٤.
(٣) ينظر: الدر المصون: ١٨٩/٥.

والكسْرُ لُغَةُ أهْلِ نَجْدٍ وتَمِيمٍ. وأرَى أنّ قولَ سيبوَيه له وجَاهتُهُ، ويُثبت أنّ الزيادة في البنية قد صاحبها زيادةٌ في المعنى.

وإذا كان أبو عبيد قد اختار وجه الفتح للفخامة كما قال، واختار مكي وجه الكسر لأنه الأصل، فإننا نقول: إنَّ الوجهين قد صحَّا عن النبيّ ﷺ، ولا يَجُوزُ كما قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ أَنْ نُقَدِّمَ أَحَدَهُمَا عَلَى الآخر؛ لأنهما متواتران(١).

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٣٩/١

المبحث الثالث

أبنية في المفرد والجمع

تعددت أبنية في المفرد والجمع، وتَجَلَّى ذلك في صورتين هما كالتالي:

الصورة الأولى: باب (فَعِلَتٌ، وفَعِلَاتٌ):

وردت هذه الصورة في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ **كَلِمَتُ** رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً﴾، من الآية: ١١٥.

أ- القراءات:

اخْتلفَ القرَّاءُ فى التَّوْحِيد وَالْجمع من قَوْله: ﴿وَتَمَّتْ **كَلِمَتُ** رَبِّكَ﴾، فى أَرْبَعَة مَوَاضِع. فَقَرَأَ ابْنُ كثير وَأَبُو عَمْرو﴿ كَلِمَاتُ﴾ جماعا، وفى سورة يُونُس ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، من الآيتين: (٣٣،٩٦) وَاحِدَةً. وفى حَم الْمُؤمن﴿ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾، من الآية:(٦)، وَاحِدَةً أيضا.

وَقَرَأَ نَافِع وَابْنُ عَامِر هَذِه الأحرف الْأَرْبَعَة ﴿ كَلِمَاتُ﴾ جمَاعَة، وقرأهن حَمْزَة والكسائى وَعَاصِم بِالتَّوْحِيدِ﴿ كَلِمَتُ﴾. وَلم يَخْتَلِفُوا فى غير هَذِه الْأَرْبَعَة[1].

ب- (كَلِمَتُ) و(كَلِمَاتُ) في اللغة:

الكَلِمَة: مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ وَاحِدَةُ الكَلِم. وفيها لغتان: الكَلِمةُ: لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ، والكِلْمةُ: تَمِيمِيَّةٌ. وحَكَى الفَرّاءُ فِيهَا ثَلاثَ لُغَاتٍ: كَلِمَةٌ وَكَلْمَةٌ وكِلْمَة، نحو: كَبِد وكِبْد وكَبْد، ووَرِق وَوِرْق وَوَرْق. وَيَجْمَعُونَ (الْكَلِمَةَ) كَلِمَاتٍ وَكَلِمًا. والجَمِيعُ مِنْهُمَا: الكَلِمُ والكِلَمُ، هكذا حُكِيَ عَنْ رُؤْبَة:

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٦٦. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٨. وحجة القراءات: ص ٢٧٨. ومعجم القراءات: ٥٣١/٢.

لَا يَسْمَعُ الرَّكْبُ بِهَا رَجْعَ الكِلَمْ[1].

وقيل:" الْكَلِمَة تقع على الْحَرْف الْوَاحِد من حُرُوف الهجاء، وَتَقَع على لَفْظَةٍ وَاحِدَة مُؤلَّفةٍ من جماعةِ حروفٍ لَهَا مَعْنى، وَتَقَع على قصيدة بكمَالِهَا وخُطْبَة بأسْرها. يُقالُ: قال

فُلانٌ في كَلِمَتِه، أي: قَصِيدَتِه. والقرآنُ كلاَمُ الله، وكَلِمُ الله، وكَلِمَاتُ الله، وكَلِمَةُ اللَّهُ"[2].

جـ- (كَلِمَتُ) و(كَلِمَاتُ) في كتب التفسير وعلوم القرآن:

يكاد المفسرون وعلماء القراءات يتفقون في احتجاجهم للقراءتين، ولكن أقوالهم في المراد بالكلمة جاءت متعددة، وهذا ما سيتضح من خلال النقاط التالية:

١- كانت الحُجَّةُ لِمَن جَمَعَ وجهين:

الأول: أَنَّهَا قد جَاءَتْ مَكْتُوبَة بِالتَّاءِ وأَنَّ الْأَلف الَّتِي قَبْل التَّاء اختُصِرَت فِي المصحف فَدلَّ ذَلِك على الجَمْعِ.

والآخر: مجيء (كلمَات) في الآية نفسها: ﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ﴾؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ الله﴾ [الأنعام:٣٤]. بلفظ الجمع، وفيهِمَا إِجْمَاع مِن القُرَّاء، فَكَانَ الْجمعُ فِي الأولّ أشبهَ بِالصَّوَابِ للتوفيق بَينهمَا. فلما كان جَمْعا كان في المعنى جَمْعًا، وهذا ما ذكره ابن خالويه، والفارسي، وأبو زرعة، والرازي، والسمين الحلبي[3].

(١) ينظر: العين: ٤٥/٤. ومعاني القرآن، للفراء: ١٣٧/٢. وإصلاح المنطق: ١٢٨. وجمهرة اللغة: ٩٨١/٢. وديوان العرب: ٢٠١/١. والصحاح: ٢٠٢٣/٥.

(٢) ديوان الأدب: ٢٥٢/١. وينظر: تهذيب اللغة: ١٤٧/١٠.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ١٤٨. ومعاني القراءات، للأزهري: ٣٨١/١. والحجة للقراء السبعة: ٣٨٩/٣. وحجة القراءات: ص٢٦٨. ومفاتيح الغيب: ١٢٤/١٣. والدر المصون: ١٢٥/٥.

٢- كانتِ الحُجَّةُ لِمَن وَحّد ثلاثة أوْجُه:

الأول: أنَّ الواحِدَ في اللفظ ينوبُ عن الجميع، فالعرب تقول: قال فلان في كلمته أي: في قصيدته، والقرآن كلهُ كلمة الله، وكَلِم الله، وكلام الله، وكلمات الله، وكلُّهُ صَحِيحٌ مِن كلام العرَب(١). والذي يؤكد ذلك كما يقول الفارسي(٢): أنَّ المُضافَ قد يقعُ علَى الكثرة في نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوها﴾ [إبراهيم: ٣٤]. فقد أُضِيفت (نعمة) فدلت على الكثرة بالرغم من أنها مفردة.

الثاني: أرادوا بالواحد (الكلمة) الجنس، يقول السُّمَين: فكأنَّهم أرادوا الجنس وهو نظير: رسَالتهِ ورسَالَاتهِ(٣).

الثالث: قال أبو زرعة: وحجتهم في التَّوْحِيد إِجْمَاع الْجَمِيع على التَّوْحِيد فِي قَوْله تعالى:﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنى عَلى بَنِي إِسْرائِيلَ﴾ [الأعراف:١٣٧]، وقوله تعالى:﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [هود:١١٩] فَردُّوا مَا اخْتلفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجمعُوا عَلَيْهِ(٤).

٣- اختلف المفسرون والعلماء في المراد بهذه الكلمات، فقال الطبري: يَعنِي القرآن(٥). ونسبهُ الثعلبي وابن الجوزي والقرطبي وأبو حيان إلى قتادة(٦).

---

(١) ينظر: الحجة، لابن خالويه: ١٤٨. والحجة للقراء السبعة: ٣/٣٨٩. ٦٨. والتفسير الوسيط: ٢/٣١٤. والدر المصون: ٥/١٢٥.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣/٣٩٠.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٥/١٢٥.

(٤) حجة القراءات: ص٢٦٨. والنكت والعيون: ٢/١٦٠. ومعالم التنزيل: ٢/١٥٤. والدر المصون: ٥/١٢٥.

(٥) ينظر: جامع البيان: ١٢/٦٢. والكشف: ٤/١٨٤.

(٦) ينظر: الكشف: ٤/١٨٤. وزاد المسير: ٢/٦٩. والجامع لأحكام القرآن: ٧/٧١. والبحر المحيط: ٤/٦٢٨.

وهو عند ابن عطية بَعيدٌ مُعترضٌ، وإنما القصد العبارة عن نفوذ قوله تعالى: صِدْقاً فيما تَضَمَّنَهُ مِنْ خَبرٍ، وَعَدْلًا فيما تضمنه من حكم(١).

وروى أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال: وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلًا قال: هُوَ قَوْلُ لاَ إله إلاَّ الله(٢). وقال بعضهم: أقضيتَهُ وعَدالتَهُ، وينسب إلى ابن عباس ﷺ(٣). وقيل: يَعْنِي بِالْكَلِمَةِ: أمرَهُ وَنَهْيَهُ، ووعدَهُ ووَعيدَهُ، وثوابَهُ وعِقابَهُ وَالْأَحْكَام والآيات(٤).

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبعد هذا التفصيل يمكن أن نسجل ملاحظاتنا في التالي:

١- اتفقت أقوال المفسرين وعلماء القراءات في أنَّ (كَلِمَت رَبِّكَ) تقع على المفرد والجمع، فالكلمة لا تدل على الواحد فقط ولكنها تدل على الواحد والكثرة. فالقرآن الكريم كلهُ كما قال الأزهري(٥): كلمة الله، وكلام الله، وكلمات الله، وكله صحيح من كلام العرب. ففيه الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وأقضيته وعدالته.

٢- بالرغم من اختلاف القراءتين في الإفراد والجمع، وتعدد أقوال المفسرين في تعيين المراد (بالكلمة) فإن المعنى في كل ما ذكروه كان قريبا كما قال ابن خالويه، وبهذا يكون اختلاف القراءتين لفظا هو اختلاف لا يحمل معه اختلافا في الْمَعْنى أو تنافيا، إنما هو اختلاف يتحقق معه التوافق(٦).

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر: بحر العلوم: ٤٧٧/١.

(٣) ينظر: الكشف: ١٨٤/٤. والبحر المحيط: ٦٢٨/٤.

(٤) ينظر: التفسير الوسيط: ٣١٤/٢. وتفسير السمعاني: ١٣٨/٢. ومعالم التنزيل: ١٥٤/٢. والكشاف: ٦٠/٢. والبحر المحيط: ٦٢٨/٤. وزاد المسير: ٦٩/٢.

(٥) ينظر: معاني القراءات، للأزهري: ٣٨١/١.

(٦) ينظر: الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني: ص ٦٠، م ٧١.

الصورة الثانية: باب (فَعَالَة، وفَعَالات)[1]:

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿قُلْ يا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلى **مَكانَتِكُمْ** إِنِّي عامِلٌ﴾، من الآية: ١٣٥.

أ- القراءات:

اخْتلفَ القرَّاءُ فى التَّوْحِيد وَالْجمع من قَوْله ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾.

فَقَرَأَ عَاصِم وَحده فى رِوَايَة أَبى بكر﴿عَلَى مَكَانَاتِكُمْ﴾ جماعًا فِي كُلِّ الْقُرْآنِ، وروى حَفْص – وشيبان النحوى– عَن عَاصِم: ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ بِالتَّوْحِيدِ في كُلِّ الْقُرْآن، حَدثنَا بذلك مُوسَى بن إِسْحَق، قَالَ: حَدثنَا هرون بن حَاتِم، قَالَ: حَدثنَا عبيد الله بن مُوسَى، قَالَ: أخبرنَا شَيبَان عَن عَاصِم: أَنه قَرَأَ: ﴿عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ وَاحِدَةً.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ عَلَى التَّوْحِيد[2].

ب- (مَكَانَتِكُمْ) و(مَكَانَاتِكُمْ) في اللغة:

اختلف اللغويون في أصْلِ (مَكَان)، فذهب الخليل إلى أنَّ اشتقاقَهُ مِنْ كَانَ يَكُونُ، فلَمَّا كَثُرَتْ صَارتِ المِيمُ كَأَنَّهَا أصْليَّةٌ فَجُمِعَ علَى أَمْكِنة، ويُقالُ أيضاً: تَمَكَّنَ، كمَا يُقالُ مِنَ المِسْكِين: تَمَسْكَن. وفُلانٌ مِنّي مَكانَ هذا. وهو مِنّي مَوْضِع العِمَامَةِ، وغير هذا ثم يُخْرِجُه العَرَبُ علَى المَفْعَل، ولا يُخْرِجُونَهُ على غَيْر ذلك من المَصَادر[3].

وهذا ما عليه أكثر اللغويين، قَالَ ثَعْلَب:" يَبْطُل أَن يكون (مَكَان) فَعَالاً، لِأَن الْعَرَب تَقول: كن مَكَانك. فدلّ هَذَا على أَنه مصدر من: كَانَ، أَو

(١) عاملَ العرَبُ الْمِيم الزَّائِدَة في هذا المبنى مُعَاملَة المِيم الْأَصْلِيَّة؛ لِأَنهُم يُشبّهُون الْحَرْفَ بالحَرْفِ، فجَاءَتْ على فَعَالة، والأصل فيها على وزن: مَفْعَلَة. كَمَا قَالُوا في: مَنَارَة فَعَالة، وَهِي (مَفْعَلة)؛ لأنها من النُّور. ينظر: العين: ١٦١/٤. والمحكم: ٧١/٧.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٦٩. والحجة في القراءات السبع: ص ١٤٩. وحجة القراءات: ص ٢٧٢. ومعجم القراءات: ٥٤٨/٢، ٥٤٩.

(٣) ينظر: العين: ٥٩/٤. ومقاييس اللغة: ١٤٨/٥.

مَوضِع مِنْهُ، قَالَ: وَإِنَّمَا جُمِع: أَمْكِنَة، فعَامَلُوا الْمِيمَ الزَّائِدَة مُعَاملَة الْأَصْلِيَّة، كَمَا قَالُوا: مَنَارَة ومَنَائر، فشبهوها بفَعَالة، وَهِي مَفْعَلة من النُّور، لكِنهمْ جعلُوا الْمِيم الزَّائِدَة فِي حكم الْأَصْلِيَّة، ... وَالِاسْم من كل ذَلِك: المَكانة"(١).

وذكر الأزهري أنّ أبا زيد وابن المستنير يريان أنّ الأصل فيها:" (مكن)، (أبو زيد) يقال: امْشِ على مَكِينَتِكَ ومكَانتِكَ وهِينَتِك. وَقَالَ ابنُ المُسْتَنِيرِ: يُقَال: فُلانٌ يَعمَلُ على مَكينَتِه أَي على اتِّئَادِه.

وذكر الجوهري أنَّ (المكانة): تَعْنِي الْمَنْزِلَةُ. وَالْمَكَانُ وَالْمَكَانَةُ: الْمَوْضِعُ"(٢).

وَقَالَ سَلمَة:" قَالَ الْفراء: لَهُ فِي قَلْبي مكانَةٌ ومَوْقِعَةٌ ومَحِلَّةٌ.

وجاء عن أَبِي عُبَيد عَن أبي زيد: فلانٌ مَكينٌ عِنْد فلانٍ بَيِّنُ المكانَةِ يَعْنِي المنزِلَة، قَالَ: والمَكَانَةُ: التؤدَةُ أَيْضا"(٣).

فَالْمَكَانُ كما يقول الفيومي:" يُذَكَّرُ فَيُجْمَعُ عَلَى أَمْكِنَةٍ وَأَمْكُنٍ قَلِيلًا وَيُؤَنَّثُ بِالْهَاءِ فَيُقَالُ: مَكَانَةٌ، وَالْجَمْعُ مَكَانَاتٌ، وَهُوَ مَوْضِعُ كَوْنِ الشَّيْءِ وَهُوَ حُصُولُهُ"(٤).

فالمشهور في معنى (المَكَانَةِ) عند اللغويين كما ظهر من أقوالهم معنيان: الأول: هو المنزلة والتمكن والتمكين، على اعتبار الميم أصلية. والآخر: الموضع والمكان، على اعتبار الميم زائدة.

جـ- (مَكَانَتِكُمْ) و(مَكَانَاتِكُمْ) في كتب التفسير وعلوم القرآن:

١- وجَّه المفسرون وعلماء القرآن قوله تعالى: (عَلَى مَكَانَتِكُمْ) وجوها كثيرة بألفاظ متقاربة، ويتضح هذا في النقاط التالية:

---

(١) ينظر: المحكم: ٧/٧١.(بتصرف).
(٢) ينظر: الصحاح: ٦/٢١٩٠، ٢١٩١.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ١٠/١٦١.
(٤) ينظر: المصباح المنير: ٢/٥٤٥.

أ- ذهب مقاتل إلى أنها تعني: جديلتكم، يعني: كفار مكة إِنِّي عامِلٌ عَلَى جديلتي التي أمرني بها ربي فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ يعنى الجنة(١).

ب- رأى ابن قتيبة أنها تعني: علَى مَوضِعكُم. يُقالُ: مَكان ومَكانَة. ومَنْزِل ومَنْزِلَة. ونقل عنه هذا المعنى: السمرقندي، وابن الجوزي(٢).

جـ- ذكر الطبري أنها تعني: على ناحيتكم. ونسب هذا المعنى إلى ابن عباس، ونقله ابن أبي حاتم، والثعلبي، والماوردي، وأبو حيان(٣).

د- ذهب الزجَّاج إلى أن المعنى: اعملوا عَلَى تَمَكُّنِكُم. وذكر هذا المعنى أبو زرعة، والماوردي، والسمعاني، والبغوي، وابن الجوزي، وأبو حيان(٤).

هـ- أجاز الزجاجُ أنْ يكون المعنى: اعملوا على ما أنتم عليه، ويُقال للرجل إذا أمرْتَهُ أن يَثْبُتَ على حَال: على مَكَانَتِك يا فلان، أي أثبتْ على ما أنت عليه. فإن قال قائل فكيف يجوز أن يَأمُرَهُمْ النبي - ﷺ - أنْ يُقِيمُوا على الكفر فيقول لهم: (اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ)، فإنما معنى هذا الأمْرِ المبَالغة في الوَعِيدِ(٥). ونقل هذا عنه الواحدي، والبغوي، والزمخشري، والرازي، والقرطبي.

---

(١) ينظر: تفسير مقاتل: ٥٩٠/١.

(٢) ينظر: غريب القرآن: ١٦٠. وبحر العلوم: ٤٨٤/١. وزاد المسير: ٨٠/٢.

(٣) ينظر: جامع البيان: ١٢٩/١٢. وتفسير ابن أبي حاتم: ١٣٩٠/٤. والكشف: ١٩٣/٤. والنكت والعيون: ١٧٣/٢. والبحر المحيط: ٦٥٣/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٣/٢. وحجة القراءات: ٢٧٢. والنكت والعيون: ١٧٣/٢. وتفسير السمعاني: ١٤٦/٢. ومعالم التنزيل: ١٦١/٢. وزاد المسير: ٨٠/٢. والبحر المحيط: ٦٥٣/٤.

(٥) معاني القرآن: ٢٩٣/٢. وينظر: التفسير الوسيط: ٣٢٤/٢، ٣٢٥. ومعالم التنزيل: ١٦١/٢. والكشاف: ٦٧/٢، ٦٨. ومفاتيح الغيب: ١٥٧/١٣. والجامع لأحكام القرآن: ٨٩/٧.

و- وذكر الثعلبي بعض المعاني الأخرى فقال: قالَ ابنُ زَيدٍ: علَى حِيَالكم. يَمَانٌ: علَى مَذاهِبِكُمْ. عَطَاء: على حَالَتِكم التي أنتم عليها. مُجَاهِد: علَى وتِيرَتِكم. الكلْبِي: على مَنَازلكم. وقيل: اعملوا ما أمْكنكم[١]. وذكر هذا الماوردي، والبغوي، وأبو حيان.

ز- وقيل: على طريقتكم. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الضَّرِيرُ: عَلَى دِينِكُمْ فِي مَنَازِلِكُمْ لِهَلَاكِي- خِطَابًا لِكُفَّارِ مَكَّةَ- إِنِّي عامِلٌ لِهَلَاكِكُمْ[٢].

والظاهر من كل هذه التأويلات أنّ الألفاظ فيها متقاربة كما قال ابن حيان، ويُحمَل بعضها على قراءة الإفراد، وبعضها الآخر على قراءة الجَمْع.

٢- كانت الحجة لمن قرأ بالإفراد الآتي:

أ- أنه أراد: على تَمْكِينِكُم وأمْرِكُم وحَالِكُم. ومنه قولهم: لِفُلَانٍ عندي مَكانٌ، ومَكانَةٌ. أي: تمكّن مَحبّة[٣].

ب- أنَّه يُحمل علَى المَصْدرِ، والأكثرُ في المَصَادِرِ أنَّها مُفْرَدَةٌ، وقد تُجمع في بعض الأحوال[٤]. قال الزمخشري:" (المَكَانَةُ) تكُونُ مَصْدراً يُقالُ: مَكَّنَ مَكَانَةً إذا تَمَكَّنَ أبلغَ التَّمَكُّنِ. وبِمَعْنَى المَكَانِ، يُقالُ: مَكانٌ ومَكانَةٌ، ومقامٌ ومقامَةٌ..... وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: عَلَى تَمَكُّنِكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ وَأَقْصَى اسْتِطَاعَتِكُمْ وَإِمْكَانِكُمْ. أو اعمَلُوا عَلَى جِهَتِكُمْ وَحَالِكُمُ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا"[٥]. وقيل: تُوجَّهُ علَى إرَادةِ الجِنْسَ والمكانَةِ[٦].

---

(١) الكشف: ١٩٣/٤. وينظر: النكت والعيون: ١٧٣/٢. ومعالم التنزيل: ١٦١/٢. والبحر المحيط: ٦٥٣/٤.

(٢) ينظر: النكت والعيون: ١٧٣/٢. والبحر المحيط: ٦٥٣/٤.

(٣) ينظر: الحجة، لابن خالويه: ١٤٩، ١٥٠.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٠٨/٣. والتفسير الوسيط: ٣٢٤/٢، ٣٢٥. والكشاف: ٦٧/٢، ٦٨.

(٥) ينظر: الكشاف: ٦٧/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦٥٣/٤. والدر المصون: ١٥٨/٥.

جـ- يُحْمل على كونه اسما غير مصدر، وإنْ كان واحدا فإنه يؤدي معنى الجمع؛ لأنهُ أُضِيفَ إلى الجَمْع على أنه جمعٌ، ويكون المعنى كما يقول ابن أبي مريم: ليعمل كل واحد منكم على مكانته(١).

٣- وكانتِ الحُجَّةُ لِمَن قرأ بالجَمْع الآتي:

أ- أنه جعلَ لكلِّ واحِدٍ مِنهم مَكانة يَعْمَلُ علَيْهَا، فَقَابَلَ جَمْعَ الْمُخَاطَبِينَ بِالْجَمْعِ، فجَمعَ على هذا المعنى حتى يطابق مابعدها(٢).

ب- يُحتملُ أن يكون المراد بالجمع الواحد، كقوله تعالى: (يا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ)[المؤمنون: ٥١]، والمخاطب بذلك سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، فيكون الأمر تهديدا ووعيدا لمن ثبت على الكفر(٣).

جـ- أنه يجوز فيها الجمع كقولهم: الحُلُوم والأَحْلام(٤).

٤- كان الوجهُ المُختارُ عندَ بَعضِ العُلمَاءِ كأبي عَلِي الفارسِي، وأبِي زرعة، والوَاحِدِي، والرّازي، هو وجهَ الإفْرَادِ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَالْمَصَادِرُ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ مُفْرَدَةٌ وَقَدْ تُجْمَعُ أَيْضًا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ هو الأول؛ ولأنّ: الْوَاحِد يَنُوب عَن الْجمع وَلَا يَنُوب الْجمعُ عَن الْوَاحِد(٥).

٥- اختلف المفسرون وعلماء القرآن أيضا في الأصل من (مَكَانَتِكم)، فمنهم مَنْ يَرى أَنَّ الْمَكَانَ وَالْمَكَانَة مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ مِنَ الْكَوْنِ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ، وَالْألف منقلبةٌ عَنِ الْوَاوِ من كَانَ يَكُونُ، وعليه يكون المعني: اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها.

---

(١) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: ص ٣١٧.

(٢) ينظر: الحجة، لابن خالويه: ص١٥٠. والبحر المحيط: ٦٥٣/٤. والدر المصون: ١٥٨/٥.

(٣) ينظر: الحجة، لابن خالويه: ص١٥٠.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٠٨/٣.

(٥) ينظر:الحجة للقراء السبعة: ٤٠٨/٣. وحجة القراءات: ص٢٧٢. والتفسير الوسيط: ٣٢٥/٢. ومفاتيح الغيب:١٥٦/١٣.

وذهب آخرون إِلَى أَنَّهَا على وزن (فَعَال) مثل: ذَهَاب، من (المكنة)، وَالْألف زَائِدَة وَالْمِيم أَصْلِيَّة، وَالدَّلِيل على ذَلِك أنه يُجْمع على: (أمكنة) على وزن (أفعلة)، وَلَو كَانَ على زنة (مَفْعَل) لمَا جُمِعَ عَلَى (أَفْعِلَة)، وعليه يكون المعنى: اعملوا على تمكُّنكم من أمركم وأقصَى استطاعتكم وإمكانكم [1].

د- تعقيب وتعليـــــــق:

١- اتضح من خلال أقوال المفسرين وعلماء القراءات أن بعض أقوالهم قد وافقت ما ذهب إليه اللغويون، إلا أنَّ توجيه المعنى عند المفسرين جاء على صور كثيرة، تنوعت بحسب فهمهم سياق الآية القرآنية وتفسيرهم لها.

٢- ارتبط المعنى أيضا في(مَكَانَتِكم) بحالة الإفراد والجمع، فمن أفرد حملها على المصدر وإرادة الجنس، ومَنْ جَمَع أراد أن يطابق ما بعدها. كما ارتبط المعنى وتنوع لارتباطه بالبنية الصرفية، فالمعنى مع القول بأصالة الميم يختلف عن القول بزيادتها.

ومِنْ هنا نَسْتطِيعُ القولَ بأنَّ تَنوّعَ البِنْيةِ في حَالَتَي الإفرادِ والجَمْعِ كانَ لَه أثرٌ في اخْتلافِ المَعْنَى، وهذا ما ظهَرَ جليًا في أقوال المفسرين. ولكنَّ هذَا الاختلافَ لا يَحمِلُ معه اختلافًا أو تَضادًا في المَعنى، إنّمَا هو اختلافٌ يَتحققُ مَعه التوافقُ.

٣- النظر إلى القراءتين من الناحية اللغوية فقط من بعض علمائنا الأجلاء يؤدي بهم إلى الوقوع في أمر غير محمود، وهو التفاضل بين القراءتين، وهذا ما ظهر في هذا الموضع، حيث قال أبو علي الفارسي: والأمرُ العَام على الوجهِ الأوَّل، وهو قراءة الإفرادِ على أنه مصدرٌ. وقال أبو زَرْعَة: والتوحيدُ هُوَ الِاخْتِيَار. وقال الواحدي: والوجْهُ: الإفرادُ. وكأنّ علماءنا الأجلاء قد نَسوا أو تغافلوا عن أن هذه القراءة أو تلك هي كلام الله تعالى، قرأ بها رسوله الكريم، ووصلت إلينا عن طريق التواتر، ولا يجُوزُ الاختيار بينهما. والله أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: الحجة، لابن خالويه: ص١٥٠. وحجة القراءات: ص٢٧٢. والمفردات: ٧٧٣. والبحر المحيط: ٦٥٣/٤. والدر المصون: ١٥٨/٥.

المبحث الرابع

أبنية الاسم المجرد ومزيده

تعددت أبنية الاسم المجرد ومزيده وجاءت على صورة واحدة، هي كالتالي: **(فِعَل، وفَيْعِل)**:

وردت هذه الصورة في موضع واحدٌ، هو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدانِي رَبِّي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً **قِيَماً** مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، الآية: ١٦١.

أ- القراءات:

اخْتلفَ القُرّاء في قَوْله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو ﴿دِيْنًا قَيِّمًا﴾ مَفْتُوحَة الْقَاف مُشَدّدَة الْيَاء.

وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكِسَائي﴿ قِيَمًا﴾ مَكْسُورَة الْقَاف مَفْتُوحَة الْيَاء(١).

ب- (القِيَم) و(القَيِّم) في اللغة:

تَرجِعُ البِنْيَتانِ في اللغة إلى جِذْرٍ واحِدٍ هو الْقَافُ وَالْوَاوُ وَالْمِيمُ، وهو يدل على أصلين صحيحين، يَدُلُّ أَحَدَهُمَا عَلَى جَمَاعَةِ نَاسٍ، وَرُبَّمَا اسْتُعِيرَ فِي غَيْرِهِمْ، نحو: الْقَوْمُ.

وَالْآخَرُ عَلَى انْتِصَابٍ أَوْ عَزْمٍ. كَقَوْلِهُمْ: قَامَ قِيَامًا. وَيَكُونُ قَامَ بِمَعْنَى الْعَزِيمَةِ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ بِهَذَا الْأَمْرِ، إِذَا اعْتَنَقَهُ.

وَمِنَ الْبَابِ: قَوَّمْتُ الشَّيْءَ تَقْوِيمًا. وَأَصْلُ الْقِيمَةِ الْوَاوُ(٢).

والقَيِّم في القَوْم: هوَ سَيِّدُهُم الذي يَسُوسُ أمْرَهُم. وقيِّم البَيْتِ: الذي يَقُومُ بِأَهْلِهِ. وَقَالُوا: قَيِّمُ الْمَسْجِدِ، وقَيِّمُ الْحَمَّام. والدِّيْن القيِّم: الثابت المُسْتقِيم. وأَمْرٌ

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ص ٢٧٤. والحجة في القراءات السبع: ص ١٥٢. وحجة القراءات: ص ٢٧٨. ومعجم القراءات: ٢/٥٩٩، ٦٠٠.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/٤٣، ٤٤.

قَيِّمٌ: مُسْتقِيم. وَالْمِلَّة الْقَـيِّمَة: المُعْتدِلَة. وَفِي التَّنْزِيل: (وذَلِكَ دِينُ الْقيِّمَة) أَي: الْأُمَّة الْقَيِّمَة. وَقيل: الْهَاء هَاهُنَا للْمُبَالَغَة.(١).

وَقال ابن سيدة:" جمْعُ قَيِّم، عِنْد كُرَاعٍ: قامَة، وَعِنْدِي: أَن " قَامَة " إِنَّمَا هُوَ جمْعُ: قَائِم، على مَا يكثر فِي هَذَا الضَّرْب"(٢).

وقِوَامُ الأمْرِ بالكسْرِ: نِظامُهُ وعِمَادُهُ. يقال: فُلانٌ قِوامُ أهلِ بيتِهِ. وقِوامُ الأمْرِ أيضا: مِلَاكُهُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ وَقَدْ يُفْتَحُ.

والقِيْمَة: واحدة القِيَمِ، وأصلُهُ الوَاوُ لأنَّهُ يَقُومُ مَقامَ الشَّيءِ. يُقالُ: قَوَّمْتُ السِّلْعَة. وَ(قَامَةُ) الْإِنْسَانِ قَدُّهُ، وَتُجَمْعُ على (قَامَاتٍ) وَ(قِيَمٍ) مِثْلُ تَارَاتٍ وَتِيَرٍ(٣).

وقال الزجّاجُ:" وقِيَم مَصْدرٌ كالصِّغَرِ والكِبَرِ، إلا أنهُ لَمْ يَقلْ (قِوَمٌ) مثل قوله: (لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا)؛ لأن قولك قامَ قِيَماً كأنّهُ علَى قَوُمَ أو قَوَمَ، فلمَّا اعتلّ فصَارَ قامَ اعتلّ قِيَمٌ، فأما حِوَلٌ فهُوَ عَلَى أَنَّهُ جَارٍ على غَيْر فِعْل"(٤). وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: وَقَدْ قُرِئ دِيناً قِيَماً أَيْ مُسْتَقِيمًا.

وَبَعْدُ فالواضِحُ أَنَّ بِنْيَة (قَيِّم) على زِنَةِ فَيْعِل والأصل فيها: قَيْوِم، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ أَبْدَلُوا الْوَاوِ يَاءً وأَدغموا فِيهَا الْيَاءَ الَّتِي قَبْلَهَا، فَصَارَتَا يَاءً مُشَدَّدَةً، نَحْوَ: سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَهَيِّنٍ. وهذا ما ذهبَ إليْهِ سِيبَوَيْه(٥).

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٩.والمحكم: ٥٩٣/٦. وشمس العلوم: ٥٦٩٥/٨. ولسان العرب: مجلد٥/جـ ٣٧٨٥/٤٢.

(٢) المحكم: ٥٩٣/٦. وينظر: شمس العلوم: ٥٦٩٥/٨. ولسان العرب: مجلد٥/جـ ٣٧٨٥/٤٢.

(٣) ينظر: الصحاح: ٢٠١٧/٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣١٠/٢. وينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٩. ولسان العرب: مجلد٥/جـ ٣٧٨٥/٤٢.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٦/٤، ٣٦٧. ٣/ ٦٤٢. ولسان العرب: مجلد٥/جـ ٣٧٨٥/٤٢.

وأما بِنْيَة (قِيَم): فقد قِيلَ: إنها جَمْعُ (قِيْمَة)، وقيل: جَمْعُ قَامَة نحو: جَفْنَة وجِفَن، وحَلْقَة وحِلَق. وهي صِفَةٌ لِمَا قَبلَها. وقِيلَ: إنَّهَا مَصْدرٌ كالصِّغَر والكِبَر. ثم نُقِل إلى الوَصْفِيّة، فَوُصِفَ بِهِ كَما يُوصَفُ بِالمَصْدرِ. وهِيَ فِي الرأيَيْنِ علَى زنَةِ (فِعَل). والأصل فيها: قِوَم، فلمَّا كانَ ما قبلَ الواوِ مَكْسُورًا قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وإنّمَا وَجَبَ قلْبُ هذا الضَّرْبِ فِي الجَمْعِ؛ لأنه قدْ كانَ في الواحِدِ مَقلُوبًا. وذكر هذا المَازنِي وابنُ جِنّي وابنُ عُصْفُور والرَّضِي وأبو حَيّان[1]. وهذا المَبْنَى مِنَ الأبْنِيَةِ التي استدرَكَها بعضُ النُّحَاة، وتأوَّلَـــها بَعْضُـهم كما قالَ السيوطي[2]. والمَعنَى فِي المَبنيين واحدٌ وهوَ الاستقامَةُ والعَدل.

ب- (القِيَم) و(القَيِّم) في كتب التفسير وعلوم القرآن:

لم تختلف أقوال العلماء في كتب التفسير وعلوم القرآن عن أقوال اللغويين، ومن خلال النقاط التالية يتضح أهم ما قالوه في هذا الموضع:

١- أثبتوا القراءتين، يقول الطبري:" قرَأ عامَّةُ قَرَأة المدينةِ وبَعْضُ البَصْريين: (دِينًا قَيِّمًا) بفَتْحِ (القافِ) وتشْدِيدِ (اليَاءِ)، .... وقَرَأَ عامَّةُ قَرَأةِ الكُوفِيين: (دِينًا قِيَمًا) بكسْرِ (القافِ) وفَتْحِ (اليَاءِ) وتَخْفِيفِهَا. وهي كما يقول الأخفش:" قراءة العامة، وقال أَهْلُ المدينة (قِيَما) وهي حَسَنةٌ، ولم أَسمَعْهَا مِنَ العرَبِ"[3].

٢- مَنْ قرأ بالتشديد (دِينًا قَيِّمًا) فقد ألحَقَ ذلك بقول الله تعالى: (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) [التوبة: ٣٦. ويوسف: ٤٠. والروم: ٣٠]. وبقوله: (وَذَلِكَ دِينُ

(١) ينظر: المنصف: ٣٤٤. والممتع: ٥٣. وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٣. وارتشاف الضرب: ٤٢٩/١.

(٢) ينظر: المزهر: ٤/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٣١٨/١. وجامع البيان: ٢٨٢/١٢. ومعالم التنزيل: ١٧٨/٢. والمحرر الوجيز: ٣٦٩/٢. وزاد المسير: ٩٧/٢.

الْقَيِّمَةِ) [البينة: ٥]. فَالْقَيِّمَةُ هاهنا اسْمٌ للأمّةِ القائمَة بالقِسْطِ التي أشارَ إليها المولى ﷻ بقوله: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ).

وعلَى هَذا يَكونُ (قَيِّمًا) في مَوْضِعنَا وَصْفًا للدّين، أي دِينًا مُسْتقِيمًا خَالِصًا. والْقَيِّمُ بالتشديد (فَيْعِلٌ) مِنْ قَامَ كَسَيِّدٍ مِنْ سَادَ، ومَيِّت مِنْ ماتَ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْقَائِمِ كما قال الزمخشري[١].

٣- من قرأ ((دِينًا قِيَمًا) فقد خَفَّفَهُ وبَنَاهُ على (فِعَل) وكانَ الأصْلُ فيهِ أنْ يَأتيَ بالواو، فنَقُولُ: (قِوَماً) كما نقولُ: عِوَض، وحِوَل، ولكنه شذ عن القياس[٢]. وكانت حجة بعضهم كما يقول ابن خالويه: أنه أراد جَمْعَ قِيْمَةٍ وَقِيَمٍ كقولِهِم: (حِيْلَة) و(حِيَل)[٣].

ورأى الزجَّاج أنه مَصْدرٌ بِمَعْنَى الْقِيَامِ كالصِّغَر والكِبَر، وتأويلُه دِينًا ذَا قِيَمٍ وَوَصَفَ الدِّينَ بِهَذَا الْوَصْفِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ. واختاره النحاس، والأصفهاني، والواحدي، والزمخشري، والرازي، والقرطبي[٤].

وتأويل المعنى كما يقول مقاتل: أي دِيناً قِيَماً مستقيما لا عوج فيه[٥]. ويقول السمرقندي: ومن قرأ بالنصب على معنى النعت دِيناً قِيَماً يعني: ديناً عَدْلاً مستقيماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ[٦].

---

(١) ينظر: جامع البيان: ٢٨٢/١٢. والحجة للقراء السبعة: ٤٣٩/٣، ٤٤٠. وحجة القراءات: ٢٧٨، ٢٧٩. والمفردات:٦٩١. والكشاف: ٨٣/٢. والمحرر الوجيز: ٣٦٩/٢. وزاد المسير: ٩٧/٢. ومفاتيح الغيب: ١٩١/١٤.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٣٩/٣، ٤٤٠. وزاد المسير: ٩٧/٢.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ١٥٢. وحجة القراءات: ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣١٠/٢. ومعاني القرآن، للنحاس: ٥٢٥/٢. والمفردات: ٦٩١. والتفسير الوسيط: ٣٤٤/٢. والكشاف: ٨٣/٢. ومفاتيح الغيب: ١٩١/١٤. والجامع لأحكام القرآن: ١٥٢/٧.

(٥) ينظر: تفسير مقاتل: ص٦٠٠.

(٦) بحر العلوم: ٥٠٠/١. وينظر: تفسير السمعاني: ١٦١/٢.

٤- ذهب المفسرون وعلماءُ القِراءاتِ أنَّ المَعْنَى في هاتين القراءتينِ واحِدٌ، يقول الفرَّاء:" والمَعْنَى- والله أعلم- واحِدٌ"(١).وذكر الطبَرِي والثعلبي والقرطبي أنَّهُمَا لُغَتانِ، يقول الطَّبَرِي: "وقالوا: (القيِّم) و(القِيَم) بمَعْنًى واحدٍ، وهما لُغتان مَعْناهُمَا: الدينُ المُسْتقِيمُ"(٢).

د- تعقيب وتعليـــــــق:

وبعد هذا العرض يمكن أنْ نسجل فيما يلي أهم ما لاحظناه في أقوال اللغويين والمفسرين وعلماء القراءات في (القِيَم) و(القَيِّم):

١- اتفقت أقوال المُفسرين وعلماءُ القراءات مع أقوال اللغويين في أنَّ المعنى في (القِيَم) و(القَيِّم) واحد، فلم يكن للزيادة في المَبْنَى أثرٌ في المَعْنَى؛ فهما لغتان كما قيل.

٢- استحسن الأخفش قراءة التخفيف بالرغم من أنه لم يسمعها من العرب على حد قوله. وأمَّا الطبري فقراءةُ التشديدِ أعجبُ إليه، فنراه يقول: والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان مشهورتان في قرأة الأمصار، متفقتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فهو للصواب مُصيبٌ، غيرَ أنَّ فتْحَ (القاف) وتشديد (الياء) أعجبُ إليّ، لأنه أفصْحُ اللغتين وأشهرُهُمَا(٣).

ومع التقدير الكامل لعالمنا الكبير أبي الحسن الأخفش فإننا نلْمَحُ في قوله: هي حسنة، في قراءة التخفيف إيحاء بأنه لا يَستحسن القراءة الأخرى، أو أنها لاتساويها في المرتبة، وهذا غير محمود منه، فكلاهما كلام الله، وقرأ بهما رسول الله ﷺ. وهذا ما يُقال أيضا في حق كلام الطبري. ولكن يقبل الكلام منهما إذا كان المقصود الحكم على اللغة وليس القراءة.

---

(١) معاني القرآن، للفراء: ٢٥٦/١. وينظر: معالم التنزيل: ١٧٨/٢.

(٢) جامع البيان: ٢٨٢/١٢. وينظر: الكشف والبيان: ٢١٢/٤. والجامع لأحكام القرآن: ١٥٢/٧.

(٣) جامع البيان: ٢٨٢/١٢.

الخاتمـــــة

وفي ختام هذا البحث الذي تم فيه إحصاء الأبنية المتعددة للاسم في سورة الأنعام، ودراستها دراسة صرفية في ضوء القراءات السبع القرآنية، نخلص إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي:

١- أظهر البحث اشتمال سورة الأنعام على التعدد في أبنية الاسم، حيث ورد التعدد في أبنية الاسم الثلاثي المجرد على خمس صور هي: (فَعَل، وفُعُل): وردت في موضعين هما من الآية: ٩٩. ومن الآية: ١٤١. و(فُعُل، وفِعَل): في موضع واحد من الآية: ١١١. و(فَعَل، وفَعِل): في موضع واحد من الآية: ١٢٥. و(فَعْل وفُعْل): في موضعين هما: من الآية: ١٣٦. و من الآية: ١٣٨. و(فَعْل، وفَعَل)، في موضع واحد من الآية: ١٤٣. وهو ثاني صور التعدد ورودا في السورة.

٢- ورد التعدد في أبنية الاسم المزيد على ست صور هي: (فُعْلَة، وفَعَلَة): في موضع واحد في الآية: ٥٢. و(فُعْلَة، وفِعْلَة): في موضع واحد في الآية: ٦٣. و(مُسْتَفْعَل ومُسْتَفْعِل): في موضع واحد في الآية: ٩٨. و(مُفَعَّل، ومُفْعَل): في موضع واحد في الآية: ١١٤. و(فَيْل، وفَيْعِل): في موضعين: في الآية: ١٢٢. وفي الآية: ١٢٥. وهو أكثر صور التعدد ورودا في السورة.

٣- ورد تعدد الأبنية في المفرد والجمع على صورتين هما: (فَعِلَتُ، وفَعِلَاتُ): في الآية: ١١٥. و(فَعَالَة، وفَعَالات): في الآية: ١٣٥. وهو ثالث صور التعدد ورودا في السورة.

٤- ورد التعدد في أبنية الاسم المجرد ومزيده في صورة واحدة هي: (فِعَل، وفَيْعِل): في الآية: ١٦١، وهو أقل صور التعدد ورودا في السورة.

٥- اتضح من خلال البحث والتحليل أن التعدد في الأبنية يعود إلى سببين أساسيين، الأول: وهو الأشهر تعدد اللهجات، حيث كانت البنيتان تعودان إلى لهجتين مختلفتين من لهجات العرب، مثل: (بِزَعْمِهم) و(بِزُعْمِهم)،

و(المَعْز) و(المَعَز). والآخر: هو التخفيف، مثل: (مُنَزَّل) و(مُنْزَل)، و(مَيِّت) وَ(مَيْت).

٦- أظهر البحث عدم تأثر المعنى باختلاف المبنى في بعض صور الأبنية، حيث جاء المعنى فيهما واحدا، ولم يترتب على اختلاف المبنى اختلاف في المعنى، مثل: الثَّمَر، والثُّمُر.

٧- بالرغم من اختلاف المعنى في بعض صور الأبنية السابقة فإن الاختلاف في المعنى لم يكن من قبيل اختلاف التضاد والتناقض، وإنما كان اختلاف التنوع والتغاير، مثل: القُبُل، والقِبَل.

٨- اتضح من خلال البحث أنّ بعض العلماء كان يرجح بين القراءتين، وبينا أن هذا المبدأ غير محمود، لأن القرآن الكريم واحد، والقراءتان متواترتان، وإذا كان هناك ترجيح فينبغي أن يتوجه إلى مدى موافقة القراءة للأفصح أو الأشهر من كلام العرب.

٩- أظهر البحث مدى ارتباط علم القراءات القرآنية بعلم الصرف وأبنيته، وكلاهما على صلة وثيقة بعلم الأصوات.

وأوصي في نهاية الخاتمة جموع الباحثين بمواصلة البحث ليشمل بالوصف والتحليل جميع سور القرآن الكريم، ليتسنى لنا وضع صورة كاملة لتعدد أبنية الأسماء والأفعال، والمصادر، في القرآن الكريم كاملا.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

ثَبْت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
١- الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
٢- الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى ٥١٥ هـ)، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩م.
٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا. (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٥- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي(المتوفى:٩١١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة: ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٦- الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧- الأحرف القرآنية السبعة، لعبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٨- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت(المتوفى: ٢٤٤هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار المعرف، القاهرة. د. ت.

٩- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٠- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، علم الكتب- مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١١- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى:١٤١٨هـ..
١٤- بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ). الشاملة.
١٥- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي الغرناطي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
١٦- البرهان في علوم القرآن، محمد عبد الله الزركشي (المتوفى:٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
١٧- بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ).تحقيق: محمد علي النجار. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة. ١٩٧٣م-١٩٩٦م.
١٨- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)،

تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية. د. ت.

١٩- تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة (المتوفى: ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٢٠- تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم)، لجمال الدين الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢١- تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية المجددة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٢- تفسير ابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن محمد ابن إدريس (المتوفى: ٣٢٧هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ.

٢٣- تفسير ابن عباس، تجميع: د. عبد العزيز عبد الله الحميدي، جامعة أم القرى، السعودية. د. ت.

٢٤- تفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٥- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د. ت.

٢٦- تفسير السمعاني، لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني(المتوفى: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٧- التفسير الكبير، لفخر الدِّين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ.

٢٨- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، لمحمد أبو منصور الماتريدي

(المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٩- تفسير الماوردي = النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٠- تفسير مجاهد، لأبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي (المتوفى: ١٠٤هـ) تحقيق: د. محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى:١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٣١- تفسير مقاتل، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ). تحقيق: د.عبد الله محمود شحاته. دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.

٣٢- تفسير يحيى بن سلام، (المتوفى: ٢٠٠هـ)، تحقيق: د. هند شلبي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٣- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب: لعبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- (المتوفى: ٦٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية – لبنان.

٣٤- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (المتوفى: ٣٧٠هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة. د. ت.

٣٥- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي الحذيفي، والشيخ عبد الرافع الشرقاوي، دار الأندلس، للنشر والتوزيع، حائل، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٣٦- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي

(المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٧- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٨- جامع العلوم والحكم، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَلامي، البغدادي(المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٩- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.

٤٠- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٤١- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ.

٤٢- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ(المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٣- حجة القراءات، لأبي زرعة ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد(المتوفى:

حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ). تحقيق: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق. د. ت.

٤٥- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت. د. ت.

٤٦- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر. ومراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٧- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٤٨- شذا العرف في فن الصرف، أحمد محمد الحملاوي، تقديم: د. محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، د. ت.

٤٩- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٠- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥١- شرح الشافية، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٥٢- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٥٣- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٥٤- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري وآخرَين،دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٥- الصاحبي، لابن فارس (المتوفى: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٦- الصحاح، للجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٧- العين مرتبا على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى:١٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م- ١٤٢٤هـ.

٥٨- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

٥٩- غريب القرآن، لابن قتيبة (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٦٠- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية. د. ت.

٦١- فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى:

١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٦٣- القاموس المحيط، للفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٤- الكتاب، (كتاب سيبويه) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (المتوفى:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٥- كتاب التعريفات، للجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٦٦- كتاب الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني (المتوفى: ٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري
راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٧- كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي(المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف
دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ.

٦٨ كتاب الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي (المتوفى:٤٠١هـ) تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٦٩- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٧٠- الكشاف، الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

٧١- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٢- لسان العرب، لابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار المعارف، مصر. د. ت.

٧٣- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد القسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

٧٤- لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، د. محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٧٥- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (المتوفى: ٢٠٩هـ). تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٧٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (المتوفى: ٥٤٢هـ). تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٧٨- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (المتوفى: ٤٥٨هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٧٩- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت– صيدا، الطبعة الخامسة:١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٨٠- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٨١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ، وآخرَين، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة. بدون تاريخ.

٨٢- المصباح المنير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي(المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩١م.

٨٣- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، لأبي محمد البغوي (المتوفى : ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.

٨٤- معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى:٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.

٨٥- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٦- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٨٧- معاني القرآن، للفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف

النجاتي، وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى. د. ت.

٨٨ معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٨٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٣٦٤هـ.

٩٠- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٩١- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩٢- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٩٣- الممتع الكبير، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثامنة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٩٤- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٩٥- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

٩٦- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم (المتوفى: ٥٦٥هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى:٢٠٠٩م.

٩٧- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت. د.ت.

٩٨- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، الدار الشامية- دمشق، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

٩٩- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن الواحدي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

المحتـــــــوى

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١٩١٧
التمهـــــــيد: مداخل تعريفية.	١٩٢١
المدخل الأول: أبنية الأسماء	١٩٢١
المدخل الثاني: القراءات القرآنية، لغة واصطلاحا، وعلاقتها بالقرآن	١٩٢٧
المدخل الثالث: القراءات القرآنية وعلاقتها بالأحرف السبعة	١٩٣١
المبحث الأول: أبنية الاسم الثلاثي المجرد	١٩٣٤
الصورة الأولى: باب (فَعَل، وفُعُل)	١٩٣٤
الصورة الثانية: باب (فُعُل، وفِعَل)	١٩٤١
الصورة الثالثة: باب (فَعَل، وفَعِل)	١٩٤٨
الصورة الرابعة: باب (فَعْل وفُعْل)	١٩٥٣
الصورة الخامسة باب: (فَعْل، وفَعَل)	١٩٥٨
المبحث الثاني: أبنية الاسـم المزيـد	١٩٦٣
الصورة الأولى: باب (فُعْلَة، وفَعَلَة)	١٩٦٣
الصورة الثانية: باب (فُعْلَة، وفِعْلَة)	١٩٦٨
الصورة الثالثة: باب (مُسْتَفْعَل ومُسْتَفْعِل)	١٩٧٢
الصورة الرابعة: باب (مُفَعَّل، ومُفْعَل)	١٩٧٧
الصورة الخامسة: باب (فَيْل، وفَيْعِل)	١٩٨١
الصورة السادسة: باب (فَعَال، وفِعَال)	١٩٩٠
المبحث الثالث: أبنية في المفرد والجمع	١٩٩٤
الصورة الأولى: باب (فَعِلَتُ، وفَعِلَاتُ)	١٩٩٤
الصورة الثانية: باب (فَعَالَة، وفَعَالات)	١٩٩٨
المبحث الرابع: أبنية الاسم المجرد ومزيده	٢٠٠٤
الصورة الأولى: باب (فِعَل، وفَيْعِل):	٢٠٠٤
الخاتمة	٢٠٠٩
قائمة المصادر والمراجع	٢٠١١